e-finance
Partner of Choice

alboslanews.com
البوصلة
الاقتصادية
يناير 2019 -العدد 52 السعر 15 جنيهاً

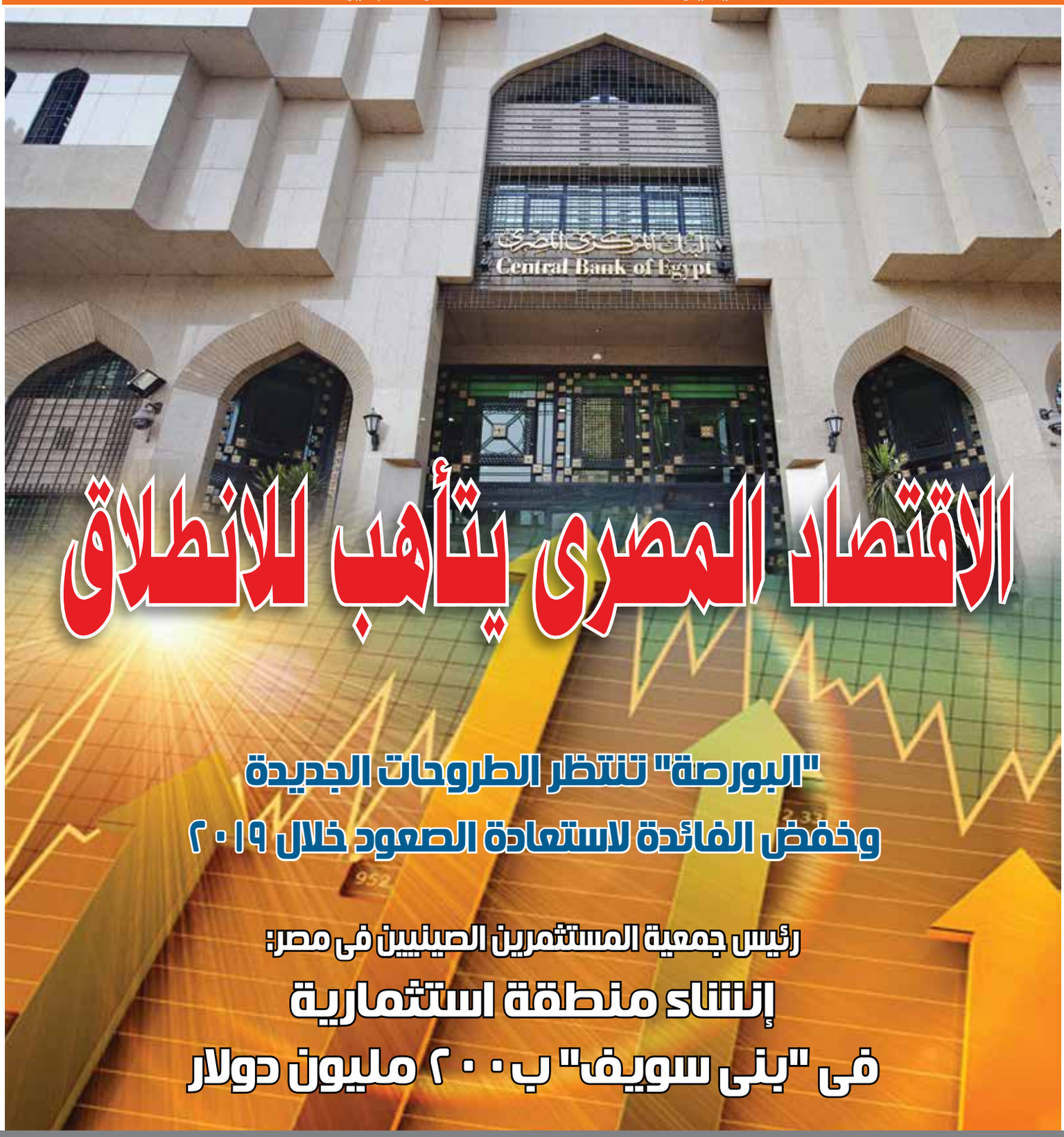

الاقتصاد المصرى يتأهب للانطلاق

"البورصة" تنتظر الطروحات الجديدة وخفض الفائدة لاستعادة الصعود خلال ٢٠١٩

رئيس جمعية المستثمرين الصينيين فى مصر:

إنشاء منطقة استثمارية فى "بنى سويف" ب٢٠٠ مليون دولار

وزارة الاتصالات تستهدف جذب استثمارات جديدة وتحقيق ١٠ ٪ معدل نمو للقطاع

مصر
للتأمين التكافلي
ممتلكات و مسئوليات
نتحمل المسئولية
نتشارك في الارباح
المركز الرئيسى :
٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة ت : ٢٥٧٥٢٣٤٥ - ٢٥٧٥٢٣٤٦ فاكس : ٢٥٧٥٢٣٥٣
فروعنا :
فرع السيارات : ١٧ قصر النيل - وسط البلد - القاهرة ت : ٢٣٩١٣٣٠٥ - ٢٣٩١٣٣٠٢ - ٢٣٩٤٥٦٠٠ (٠٢)
فرع مدينة نصر : ٩٤ ش عباس العقاد - مدينة نصر ت: ٢٢٧٥٠١٧٦ - ٢٢٧٥٠١٧٥ - ٢٣٩٤٥٦٠٠ (٠٢)
الاسكندرية : ١٣٦ ش الشهيد جلال الدسوقي - برج الاكاديمية - وابور المياة - قسم باب شرق ت: ٤٢١٠٠٧٩ - ٤٢١٠٠٧٨ (٠٣)
فرع المنصورة : ش قناة السويس - برج جرين بلازا شقة رقم ١ الدور الثاني ت: ٢٣١١٩٠٢ - ٢٣١١٩٠٥ - ٢٣١١٩٠٩ (٠٥٠)
www.misr-takaful.com
info@misr-takaful.com

بنك مصر بنك العام
#عام_بنك_مصر
#مع_بعض_نقدر
أفضل بنك في مصر
2018
The Banker
ذا بانكر 'فاينانشال تايمز'
The Banker
Bank of the Year 2018
EGYPT
ما وصلنا إليه من إنجاز يرجع إلى ثقتكم الغالية
بنك مصر
BANQUE MISR
نعمل معاً لخير بلدنا
BM 19888
Phone
www.banquemisr.com
/BanqueMisr.1920
/banquemisr1920

الاتجاه الصحيح لاستثماراتك
البوصلة الاقتصادية
مجلة - اقتصادية - شهرية
www.alboslanews.com
تصدر عن شركة الرأي للصحافة والنشر.ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة
صدر العدد الأول فى ديسمبر ٢٠١٢

رئيس مجلس الإدارة و التحرير
محمد أبو أحمد
رئيس التحرير
ياسر السجان
مدير التحرير
صلاح عامر
المستشار الفني
أحمد عزمى
الديسك المركزى
هالة بلال
هيئة التحرير
إبراهيم عيد - علاء محمد
محمد النحاس- أحمد فرج
حماده على
مدير تحرير البوابة الإلكترونية
هانى الشرقاوى
رئيس وحدة صحافة البيانات
عمرو العراقى
مدير التسويق
زياد ابراهيم
مدير الإعلانات
هدى سعيد

العنوان:
الشئون المالية والإدارية و الاشتراكات و التوزيع :
إدارة التحرير :
١٤ شارع اليمن-المهندسين
تليفون: ٠٢٣٣٤٥٣٢٤٨
موبايل :
٠١٠٠٣٦٦٨٦٩٧
٠١٢٢٧٣١٨٧٥٨

طبعت بمطابع الشركة القومية للتوزيع
التوزيع دارالجمهورية للنشر و التوزيع

البريد الالكتروني:
Alboslanews2@gmail.com

الثمن ١٥ جنيها

تجدها فى مكتبات
(عمر بوك ستورز - المعادي العامة - القاهرة الكبرى)

اقتصاد

تفاؤل بمستقبل الاقتصاد المصرى خلال عام ٢٠١٩

وزير المالية: الاقتصاد المصرى امتص الصدمات العالمية وحقق مستهدفاته

رئيس بنك مصر: الاقتصاد المصرى يسير على الطريق الصحيح

رئيس البنك الأهلى: أثبت صمودًا واستقرارًا وسط أزمة الاقتصادات الناشئة

صندوق النقد العربى: الإصلاحات الاقتصادية فى مصر لها أثر إيجابى على أنشطة التصدير والاستثمار

مرّ ما يزيد على عامين على انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادى المصري، والذى شمل قرار تحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة الدعم، وإصدار تشريعات اقتصادية داعمة ومشجعة للاستثمار، وانعكس ذلك على زيادة تدفقات النقد الأجنبى التي تخطت الـ ١٦٣ مليار دولار خلال السنوات الـ٣ الماضية، وزيادة موارد البنوك المصرية إلى ٨٨ مليار دولار منذ قرار تحرير سعر الصرف، وسط إشادة متواصلة من المؤسسات الدولية، بتقدم الاقتصاد وتحسن مؤشراته.

ويتوقع أن يبدأ اقتصاد مصر خلال عام ٢٠١٩ فى التقدم نحو المستقبل، وتحقيق معدلات نمو تتراوح ما بين ٥ و ٧ ٪ خلال سنوات قليلة، ليشهد العام الجديد ٢٠١٩، انتهاء أكبر برنامج إصلاح اقتصادى تطبقه مصر عبر تاريخها والذى استمر ٣ سنوات، وسط اهتمام الحكومة بالتحول إلى مفهوم "الاقتصاد الإنتاجى"..

من المتوقع أن يشهد العام الجديد ٢٠١٩، استمرار نمو الاحتياطى الأجنبى لمصر، وأن تتراوح أرصدته ما بين ٤٥ و٥٠ مليار دولار، ونمو ودائع البنوك إلى ٤ تريليونات جنيه، ونمو اقتصاد مصر إلى ٪ ٥,٨، إلى جانب انخفاض التضخم- مستوى أسعار السلع والخدمات- والبطالة، واستقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وتدفقات دولارية لمصر تقدر بنحو ٨٦,٧ مليار دولار، من ٧ مصادر، تتضمن زيادة إيرادات قطاع السياحة إلى نحو ١١ مليار دولار، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ٩ مليارات دولار، وإصدار السندات الدولية المتوقع بنحو ٤ مليارات دولار، إلى جانب ٤ مليارات دولار أخرى من قرض صندوق النقد الدولى، وأكثر من ٢٦ مليار دولار من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وصادرات مصر للخارج لن تقل عن ٢٧ مليار دولار، ونحو ٥,٧ مليار دولار تدفقات من عبور قناة السويس .

قالت هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، إن برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى بدأته الحكومة فى نوفمبر ٢٠١٦ ارتكز على إصلاح المنظومة التشريعية والمؤسسية، من خلال إصدار حزمة من القوانين والتشريعات (قانون التراخيص الصناعية- قانون الاستثمار الجديد- قانون الإفلاس أو الخروج من السوق).

وأوضحت أن الدولة قامت بتهيئة البنية الأساسية اللازمة لجذب المستثمرين ولتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال الاستثمار في مشروعات البنية التحتية منها مشروع الطرق والطاقة والتوسع في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، ومحور قناة السويس، و المناطق الصناعية، والمدن الجديدة؛ ومن العاصمة الإدارية الجديد

وأضافت أن الاقتصاد المصرى حقق أعلى معدل نمو سنوي منذ عشر سنوات بلغ ٥,٣٪ خلال العام المالى ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وهذا المعدل تم تحقيقه خلال الربع الأول من العام المالى الحالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩، بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة إلى ٩,٩ ٪

فيما قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن مصر استطاعت تحقيق مستهدفات الربع الأول، كما خططت الحكومة المصرية، مشيرًا إلى أن الاقتصاد المصرى امتص الصدمات العالمية التي أثرت سلبا على الاقتصاد فى دول كثيرة، ومن بينها أزمة الأسواق الناشئة وارتفاع سعر الفائدة وارتفاع برميل النفط والحرب التجارية، لكن الاقتصاد حقق مستهدفاته بالرغم من تلك الصدمات.

وأضاف معيط أن الإصلاح الاقتصادى جعل مصر قادرة على امتصاص صدمات مثل التي حدثت، ومن المتوقع أن يكون ٢٠١٩ عام أفضل، نظرًا لتراجع أسعار برميل النفط واستقرار أسعار الفائدة في السوق المصرى، وكذلك استقرار الاحتياطى الأجنبى لمصر.

ومن جانبه قال محمد الإتربى، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، أن المؤسسات الدولية، والمجتمع الاستثمارى العالمى ينظر لمصر نظرة متفائلة، حيث تم تحقيق نجاحات كبيرة فى مؤشرات الاقتصاد الكلية بعد تحرير سعر الصرف وإعادة هيكلة منظومة الدعم، بالإضافة إلى انخفاض البطالة والتضخم، وتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى، وتيسيير الإجراءات لإنشاء الشركات، مما يدعم ثقة المستثمر المصرى والأجنبى.

وأكد رئيس بنك مصر، أن مصر خلال عامين من الآن، سوف يصبح الاقتصاد المصري أحد أفضل المقاصد الاستثمارية على خارطة العالم، بجاذبيته للاستثمارات الأجنبية، مؤكدًا أنه خلال العام ٢٠١٨، شهدت معدلات السياحة تعافيًا ونموًا ملحوظًا، ومن المتوقع أن تسجل إيرادات بين ٨ و٩ مليارات دولار، إلى جانب تسجيل تحويلات المصرين بالخارج، أكثر من ٢٦ مليار دولار خلال عام.

وقال هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى، إن الاقتصاد المصرى أثبت صمودًا واستقرارًا وسط أزمة الاقتصادات الناشئة والاضطرابات المالية التى شهدها العالم فى ٢٠١٨، وذلك نتيجة تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الذى دعم النمو وعمل على توفير العملة الصعبة، موضحًا أن الاقتصاد المصرى يمتلك العديد من المقومات الكبرى لأن يصبح من الاقتصادات الكبرى فى العالم، حيث السوق كبيرة الحجم بأكثر من ١٠٠ مليون مواطن يستهلك وينتج، والتنوع فى العديد من القطاعات الاقتصادية، مطالبًا بضرورة التحول من السوق الاستهلاكية، إلى الإنتاج التصديرى وبدائل الاستيراد وهو ما تنتهجه الدولة حاليًا.

ومن جانب آخر أكد صندوق النقد العربي، أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها مصر، كان لها أثر إيجابي ملموس على أنشطة التصدير والاستثمار، لاسيما فيما يتعلق بالإصلاحات الخاصة بتحرير سعر الصرف، حيث نمت قيمة الصادرات بنسبة ١٣ ٪ خلال عام ٢٠١٧، فيما سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ارتفاعا كبيرا في أعقاب تحرير سعر الصرف.

وأضاف في تقرير آفاق الاقتصاد العربي سبتمبر ٢٠١٨، الصادر اليوم الأحد، أنه تم رفع توقعات نمو الاقتصاد المصري لعام استنادا ٢٠١٨ إلى نحو ٥ ٪ في عام ٢٠١٨ مع توقع مواصلته النمو إلى مستوى ٥,٥ ٪ هذا العام.

وأشار التقرير إلى أن صندوق النقد الدولي في مراجعته لأداء الاقتصاد المصري، مؤكدا استمرار تحسن الوضع الاقتصادي خلال عام ٢٠١٨ حيث ساهم الالتزام بتنفيذ البرنامج والأداء الإيجابي عموما بدور فعّال في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتقليص مستويات العجز في الحساب الخارجي والمالية العامة، وتخفيض التضخم والبطالة، وتسريع النمو مدعوما بتعافي القطاع السياحي وتزايد إنتاج الغاز الطبيعي.

وعلى صعيد السياسة النقدية، أشار التقرير إلى أن تشديد السياسة النقدية خلال السنوات السابقة، ساهم في تثبيت توقعات التضخم بعد تخفيض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الوقود في ٢٠١٦ بما ساعد على احتواء جانب الضغوط التضخمية.

ونوه بأن الإصلاحات التي نفذتها مصر كان لها أثر إيجابي واضح على أنشطة التصدير والاستثمار، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الخاصة بتحرير سعر الصرف، حيث نمت قيمة الصادرات بنسبة ١٣٪ خلال عام ٢٠١٧، فيما سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ارتفاعا كبيرا في أعقاب تحرير سعر الصرف.

وأشار إلى أن مصر جاءت في مقدمة الدول العربية المستقبلة لمشاريع الاستثمارالأجنبي المباشر لعام٢٠١٧ بتكلفةاستثمارية بلغت٣٧,٧ مليار دولار تمثل ٥٣ في المئة من إجمالي التكلفة الاستثمارية لمشروعات الاستثمارالأجنبي في الدول العربية في نفس العام.

ولفت إلى أنه في ضوء تواصل قيام الحكومة باتخاذ إجراءات لإصلاح نالدعم وخاصة منتجات الطاقة منها فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي ١٨بالمائة خلال عام ٢٠١٨، أما بالنسبة لعام ٢٠١٩ فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي ١٣,٥٪.

محمد أبو أحمد

بنك أوف أمريكا ميريل لينش:

آفاق الأسواق فى ٢٠١٩ من الذروة إلى الحضيض

الأسواق تقاطع الأسهم والسندات وتميل للتذبذب وتفضّل السيولة النقدية

تقرير: مصطفي عبدالعظيم

أصدر بنك أوف أمريكا ميريل لينش للبحوث العالمية تقريره الخاص بآفاق الأسواق عام ٢٠١٩ الذي اشتمل على توقعات شاملة للأسواق والاقتصاد العالميين في العام المقبل.

وتوقع التقرير انتهاء الدورة السوقية الطويلة من ارتفاع عائدات الأسهم والسندات بحلول العام المقبل، ولكن ليس قبل أن تحقق قفزة أخيرة. كما أشار التقرير إلى استمرار توقعات انخفاض قيمة الأسهم الذي شهدته الأسواق العالمية أواخر عام ٢٠١٨، بحيث ستبلغ أسعار الأصول الاستثمارية أدنى مستوياتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ حين ترتفع توقعات أسعار الفائدة وتصل توقعات الأرباح العالمية إلى الحضيض. غير أن التقرير توقع أيضاً ارتفاعاً قياسياً في أرباح أسهم مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ خلال العام المقبل والكثير من احتمالات ارتفاع أرباح المستثمرين الذين يجعلون من التذبذب صديقهم المفضّل الجديد.

وفي سياق تعليقها على هذه التوقعات، قالت كانديس براونينج، رئيس دائرة البحوث العالمية في بنك أوف أمريكا ميريل لينش: "في رأينا، نحن لا نعتقد أن الضعف الراهن للأسواق يشكل انعكاساً لضعف أساسيات الأسواق، ونعتقد أنه ناتج عن اجتماع صدمات فردية تولّد مخاطراً حقيقية تستوجب بعض من التحفظ، وفي الوقت ذاته تولّد الفرص التي تتيح للمستثمرين ذوي المؤهلات الاستثمارية الجيدة استغلالها".

وبالنسبة للعام المقبل، يتوقع فريق البحوث في بنك أوف أمريكا ميريل لينش تحقيق عائدات متواضعة في الأسهم والائتمان، إضافة إلى ضعف الدولار، واتساع الآجال الائتمانية، وتراجع إلى منحنى معكوس للعائدات، ما يشير إلى مزيد من التشديد على السيولة النقدية يستدعي مستويات أعلى من التذبذب. وتأتي هذه التطورات على خلفية نمو اقتصادي متباطىء رغم أنه يظل صحياً مع تضخم معتدل، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تتفاقم فيها ضغوط التضخم، وسط تباطؤ ملحوظ في النمو العالمي لأرباح الأسهم، مقارنة بارتفاعها الحاد خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

كما توقع التقرير تأثر عائدات الأصول الاستثمارية ووتيرة النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٩ بعاملين رئيسيين هما: (١) المستوى غير المسبوق لاختلاف السياسات النقدية الدولية في الوقت الذي يواصل فيه بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة وسط امتناع البنوك المركزية الأخرى عن رفع أسعار فوائدها، و (٢) ان كان هنالك امكانية لاستدامة قوة الاقتصاد الأمريكي منفصلا عن سائر الاقتصادات الأخرى، و بصفة خاصة أوروبا والصين. وقد تتوقف الإجابة على هذا السؤال على المخاطر الكبيرة في عام ٢٠١٩ وهي: تسوية الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وحدوث أزمة سياسية / اقتصادية في الاتحاد الأوروبـي، ومأزق سياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ما قد يتسبب في إبطاء الاستثمارات الرأسمالية ويضر بثقة المستثمرين.

تراجع نمو الأرباح العالمية:

من المتوقع تراجع نمو الأرباح بحدة العام المقبل، من ١٥ في المائة إلى ٥ في المائة على أساس سنوي. ويأخذ فريق بحوث بنك أوف أمريكا ميريل لينش موقفامتشائماً حول أداء الأسهم والسندات والدولار الأمريكي، ومتفائلاً حول أداء الحيازات النقدية والسلع الأساسية، مع التوقع بوجود نسبة عالية من التذبذب. و نأخذ موقفا متحفظا بداية العام المقبل مع تخصيص الأصول بنسبة ٥٠ في المائة للأسهم، و٢٥ في المائة للسندات و٢٥ في المائة للحيازات النقدية و لكن نتوقع زيادة المجازفة وتحمل المخاطر أواخر الربيع المقبل بشكل تكتيكي.

قفزات مؤشر ستاندرد آند بورز:

من المتوقع تباطؤ نمو الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن آفاقها على المدى القريب تظل إيجابية إلى حد ما. كما انه من المتوقع ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ إلى ذرى جديدة تتمثل في بلوغه عتبة ٣٠٠٠ نقطة أو أكثر بقليل قبل أن يستقر عند هدفه البالغ ٢٩٠٠ نقطة في نهاية العام. ويتوقع فريق البحوث ارتفاع أرباح السهم الواحد بنسبة ٥ في المائة ما سوف يرفع قيمة مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ إلى رقم قياسي يبلغ ١٧٠ دولاراً أمريكياً في العام المقبل. و يوصيخبراؤنا الأمريكيون الاستراتيجيون بزيادة المراكز في أسهم شركات الرعاية الصحية والتكنولوجيا والمرافق العامة وشركات الخدمات المالية والشركات الصناعية، و بخفض المراكز لأسهم السلع الكمالية وخدمات الاتصالات والعقارات.

تزايد تنافسية الحيازات النقدية:

لم تتمكن عائدات الحيازات النقدية من منافسة عائدات بدائل فئات الأصول المغرية أمثال الأسهم والسندات؛ لكن في ظل ارتفاع عائدات الحيازات النقدية بشكل يفوق عائدات أربـاح أسهم ٦٠ في المائة من شركات مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠، سوف تصبح الحيازات النقدية أكثر تنافسية خلال عام ٢٠١٩. و نتوقع وصولأسعار الفائدة قصيرة الأجل قرب ٣,٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٩، أي أعلى بشكل ملحوظ من عائدات أسهم شركات مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ البالغة ١,٩ في المائة. إضافة إلى ذلك ووسط بيئة ترتفع فيها أسعار الفائدة، فقد تفوقت الاستثمارات التي تدر عائدات نقدية على الأصول الحساسة ائتمانياً. وفي ظل إعادة تصنيف الحيازات النقدية، سوف يسفر عام ٢٠١٩ عن استراتيجية يتم بموجبها شراء مصادر الحيازات النقدية وبيع مستخدمي السيولة النقدية.

الاقتصاد الأمريكي يتباطأ مع تلاشي الحوافز المالية:

من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الأمريكي ٢,٧ في المائة عام ٢٠١٩ وأن يتباطأ خلال النصف الثاني من العام بالتزامن مع بدء تلاشي الحوافز المالية. وقد يصل معدل البطالة إلى أدنى مستوياته في ٦٥ عاماً ليبلغ ٣,٢ في المائة بحلول نهاية العام، ما سوف يرفع معدل نمو مستويات الأجور إلى نسبة ٣,٥ في المائة بصورة إجمالية.

ونتيجة لذلك، فمن المتوقع ارتفاع معدل التضخم السعري الأساسي ليبلغ ٢,٢ في المائة خلال عام ٢٠١٩ ويحافظ على هذا المعدل طوال عام ٢٠١٩ بالتزامن مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. من ناحية أخرى، لم يعد سوق الإسكان يشكل الدافع للاقتصاد الأمريكي، ونحن نعتقد أن أسعار المنازل بلغت ذروتها ونتوقع تباطؤ نمو ارتفاع أسعارها.

تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي:

نتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٦ في المائة عام ٢٠١٩ بانخفاض عن ٣,٨ في المائة عام ٢٠١٨، مع مراوحة معدل التضخم عند نحو ٣ في المائة. ومن المرجح أن تشهد معظم الاقتصادات العالمية الكبرى تباطؤاً في نشاطها الاقتصادي مع بلوغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١,٤ في المائة في أوروبا واليابان و٤,٦ في المائة إجمالاً في الأسواق الناشئة. ومن المرجح أن يستمر تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني أوائل العام المقبل نتيجة استمرار الأوضاع المالية المتشددة والنزاع التجاري الأمريكي الصيني، إلا أنه من المتوقع أن تبدأ المبادرات و الحوافز النقدية والمالية لإنعاش الاقتصاد.

تفاوت السياسات النقدية العالمية:

من المتوقع أن تصبح السياسات النقدية العالمية أقل تشجيعاً عام ٢٠١٩. ومن المستبعد أن يتم إطلاق حوافز مالية إضافية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الانقسام الحكومي السائد فيها. ونحن نعتقد أن قواعد الميزانيات تجمد الاقتصاد الأوروبي بينما تبدو اليابان مستعدة لفرض زيادة أخرى سيئة التوقيت، في نظرنا، في الضريبة الاستهلاكية. ومن المتوقع استمرار التفاوت القائم في السياسات النقدية بين بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي وسائر البنوك المركزية في العالم. ونتوقع أن يقوم بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي برفع أسعار فوائده أربع مرات خلال عام ٢٠١٩ لتتراوح أسعار الفائدة بين ٣,٢٥ في المائة و٣,٥٠ في المائة بحلول نهاية العام. وفي هذه الأثناء، من المستبعد أن يقوم البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان برفع أسعار فوائدهما بشكل مؤثر فوق معدل الصفر لمدة لا تقل عن عامين آخرين.

الدورة الائتمانية مستمرة رغم تزايد اتساع الفروقات السعرية وتدهور المنحنيات:

سوف تشهد أسـواق الائتمان العالمية مستويات مرتفعة من التذبذب عام ٢٠١٩ بالتزامن مع تقلص العرض والتشدد الكمّي بما سوف يفرض ضغوطاً تصاعدية بنسب تتراوح بين ٢٥ و٥٠ نقطة على السندات عالية الجودة والسندات ذات العائدات المرتفعة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يبلغ إجمالي عائدات السندات عالية الجودة ١,٤٢ في المائة بينما سوف تبلغ عائدات السندات مرتفعة العائدات ٢,٤ في المائة. و ستبقى القروض الأمريكية المعززة بالرهونات توفر عائدا يتراوح بين ٤ و ٥ في المئة. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي عائدات ائتمانات الشركات ذات التصنيف المرتفع والعائد المرتفع ١ في المائة في أوروبا و٣ في المائة و٤,٩ في المائة على التوالي في آسيا.

الأسواق الناشئة:

بعد موجة بيع كبرى خلال عام ٢٠١٨، باتت أسعار أصول الأسواق الناشئة رخيصة ومملوكة بمعدلات أقل مما تستحقها وقد تكون فائزاً كبيراً عام ٢٠١٩ بالتزامن مع ضعف الدولار الأمريكي، إلا أنها سوف تظل عرضةً للتأثر بشكل كبير بعواقب التوترات التجارية الأمريكية الصينية. ونحن متفائلون بآفاق نمو الاقتصاد البرازيلي ونتوقع استمرار الازدهار الذي شهده في أعقاب الانتخابات ، ونتوقع أن يتحسن السوق الروسي بعد أن أخذ مخاطر العقوبات الإقتصادية في الحسبان. وفي هذه الأثناء، نحن متشائمون بخصوص الاقتصاد المكسيكي الذي تشكل فيه التخفيضات المستمرة في التصنيفات الائتمانية مصدر قلق، بينما تحيط مخاوف التذبذب بتغير السياسات في ظل رئيسها الجديد.

تذبذب أسواق صرف العملات الأجنبية في ظل ضعف الدولار:

ظل الـدولار الأمريكي أفضل الأصول أداء عام ٢٠١٨، إلا أن معظم المكاسب التي حققها باتت من الماضي. ومن المتوقع أن يزداد ضعف الدولار في عام ٢٠١٩، إزاء يورو أوروبـي وين ياباني أقوى. ونحن نتوقع أن يبلغ متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي ١,٢٥ إزاء اليورو الأوروبي و١٠٥ إزاء الين الياباني على التوالي بنهاية العام. وسوف تعتمد قوة الدولار الأمريكي بشدة على تطورات العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي قد تعني على المدى القصير بيع الدولار الأمريكي لقاء عملات محمية من تأثير الحرب التجارية أمثال الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري.

أسعار السلع الأساسية إيجابية بشكل معتدل:

تبدو آفاق أسعار السلع الأساسية إيجابية بشكل معتدل رغم تحديات الاقتصاد الكلّي العالمية. ونحن نتوقع أن يبلغ متوسط أسعار خام برينت وخام تكساس ٧٠ دولاراً و٥٩ دولاراً للبرميل على التوالي عام ٢٠١٩، ونتوقع أن يؤدي التذبذب الناجم عن تقلبات الطقس على المدى القريب إلى ارتفاع أسعار إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي إلى أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، إلا أننا نظل متشائمين بالنسبة للآفاق السعرية على المدى البعيد نظراً لقوة العرض.

وعلى صعيد المعادن، نظل حذرين بالنسبة لآفاق أسعار النحاس نظراً لمخاطر تراجع الطلب الصيني. ونحن نتوقع ارتفاع أسعار الذهب إلى ما متوسطه ١٢٩٦ دولاراً أمريكياً للأونصة الواحدة، رغم احتمال ارتفاعها إلى ١٤٠٠ دولار أمريكي بسبب العجز الأمريكي المزدوج والتحفيز الصيني.

"شين جياناان" رئيس جمعية المستثمرين الصينيين فى مصر:

نمو حجم التبادل التجارى بين القاهرة وبكين خلال العام الماضى

علاقات وثيقة.. ترجمتها استثمارات ضخمة.. بهذه المعادلة تسير الصين فى التقارب اللافت والقائم على التفاهم مع دول الشرق الأوسط والدول العربية وفى مقدمتها مصر، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الصينية بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع بدء مبادرة الحزام والطريق، وتعزيز الترابط مع دول منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار التقت مجلة "البوصلة" شين جياناان، رئيس جمعية المستثمرين الصينيين بمصر للتعرف على طبيعة الاستثمارات الصينية، والجديد الذي سيتم تدشينه في العام الجديد ٢٠١٩.. وجاء نص الحوار كالتالي:

إنشاء منطقة استثمارية صينية فى بنى سويف بـ 200 مليون دولار

حوار: نهلة مقلد

في البداية أكد شين جياناان، رئيس جمعية المستثمرين الصينيين بمصر، أن حجم الاستثمارات المستهدف ضخها في السوق المصرية من قبل أصحاب الشركات العالمية الصينية، يتخطى نسبة ٤٠٪من الاستثمار الأجنبي ككل.

وأوضح رئيس جمعية المستثمرين الصينيين في حواره لـ"البوصلـــــــة"، أن ذلك يأتي في إطار التأكيد على الترابط بين الدولتين واستمرارية الجسر التجاري والصناعي بين البلدين.

وأعلن عن بدء خطوات الجمعية في إنشاء منطقة صناعية صينية جديدة في بني سويف بمشاركة كبرى الشركات الصينية العالمية المستثمرة في القاهرة، وهي نفسها الشركات المؤسسة للجمعية.

مشيرًا إلى أن الجمعية تضم أكثر من ٨٠ شركة صينية داخلها لتشمل القائمة شركة "أوبو" التي تعد واحدة من أقوى الشركات في مجال تصنيع الهواتف الذكية؛ رغم أنها تأسست في ٢٠٠٤ بالصين، إلا أنها سجلت اسمها كعلامة تجارية مميزة في العالم كله، وتحتل المراكز الأولـى في كثير من الـدول ومنها مصر التي تحتل فيها المركز الخامس ضمن الحصة التسويقية للموبايلات.

وأيضا شركة "جيوشي" للفيبرجلاس وهي الشركة الأولى بمصر والشرق الأوسط في تصنيع الفيبرجلاس، وذات خبرة تمتد لأكثر من ٢٥عاما وتحتل استثماراتها في مصر حصة كبيرة جدًا من السوق التجارية، والمركز الأول في تصنيع الفيبرجلاس.

وأشـاد رئيس جمعية المستثمرين الصينيين بشركة "بيانكو جروب" التي تعد رابع شركة لإنتاج الحديد والصلب في مصر، فهي رائدة في صناعة حديد

التسليح والمربعات والزوايا والخوص الحديد، مشيدًا بالمجهودات التي تقوم بها شركات الجمعية، مؤكدا أن الجمعية غير هادفة للربح، وإنما هدفها الرئيسي هو تقديم الخدمات وإزالة المعوقات المحتملة تواجه أي مستثمر في بلد آخر، خاصة بالطبع المستثمر الصيني.

وبسؤال "شين"عن كيفية الانضمام للجمعية والشروط المطروحة له قال؛ إنه لا يوجد أي شروط إجبارية غير أنها لا تسمح بانضمام غير الشركات الصينية فقط وأنه في جميع اجتماعاتهم لا يُسمح بوجود أي عنصر أجنبي آخر غير الصينيين فقط، وأن الجمعية تتلقى تحفيزًا ومساندة من الحكومة الصينية ودعما معنويا ملموسا، لافتا إلى أن الحكومة الصينية تشيد بالدور الفعال للجمعية.

وأشار، شين في حديثه عن المنطقة الصناعية إلى أن المستشار القانوني المصري لدى الجمعية قام بالفعل بتقديم كل الأوراق والطلبات للجهات المسئولة في مصر.Factory Zone فاكتوري زون

واستكمل حديثه، بضرورة تفادي

المناطق الصناعية جميع المعوقات التي كان يمر بها المستثمرون الصينيون في منطقة تيدا الصناعية.

حيث أوضـح فى حديثه أنه بلقائه محافظ بني سويف كان هناك ترحيب عن كثب لإنشاء تلك المنطقة الصناعية، والذي بدوره أكد أهميتها بالنسبة لأبناء المحافظة بصفة خاصة وللسوق التجارية والتصنيع في مصر بصفة عامة، وكان ضمن اشتراطاته أن تكون نسبة العمالة داخل تلك المصانع من أبناء بني سويف بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من حجم العمالة الموجود كليًا، بالإضافة إلى التحفظ على عدم إقامة أي مصانع تجلب تلوثا بيئيا لأبناء محافظة بنى سويف، فيما أكد "شين" أن المنطقة الصناعية تعمل بأحدث التقنيات اللازمة تجنبًا لأي ملوثات أو عوادم ناتجة.

وأضاف شين أن حجم الاستثمار لتلك المنطقة بصورة مبدئية ٢٠٠ مليون دولار.

وأضاف قائلاً: "الحكومة الصينية تؤكد دائمًا أنه لا يجب على أي مستثمر الخوض في إنشاء مصنعه بمنطقة غير آمنة، فما كان إلا أن رحبت ودعمت إنشاء ذلك المشروع الضخم وباركت تلك الرؤية الجديدة فى إقامة المنطقة الصناعية الصينية الجديدة.

وبسؤاله عن الدور المنوط به جمعية المستثمرين الصينيين فى مصر تجاه إنشاء تلك المنطقة الصناعيه أجاب: "إن المستثمر الأجنبي عادة ينتابه قلق حول استثماره خارج بلاده تخوفًا من قوانين الدولة الأخـرى، أو سقوطه فى بعض الأخطاء دون دراية كافية، وهنا يكون دور الجمعية؛ فهي بمثابة الأمان لأي مستثمر، حيث يتوفر لديها الاستشاريين القانونيين الذين يتحتم وجودهم قبل أي إجراء؛ وذلك من خلال الجمعية؛ فضلاً عن أنهم يتميزون بثقة لدى الجمعية؛ وبالتالي تنتقل تلك الثقة لأصحاب الشركات.

وأشار إلى انعدام تلك الجزئية في الإدارة المركزية في منطقة تيدا الصناعية، حيث يثار غضب أغلب المستثمرين فيها هناك، وباتت تلك الشكوى من أصحاب الشركات والمصانع داخل تيدا.. على سبيل المثال:

التراخيص وصعوبة الحصول عليها، مشكلة المرافق وتوصيلها، التوسعات داخل كل مصنع وما تتطلبه من إجراءات.

وختتم حديثه بالإشارة إلى توطيد العلاقات بين مصر والصين التي لا تنمو إلا من خلال المصالح المتبادلة للدولتين والشعبين، مؤكدًا حب الشعب الصيني لمصر ووصفها بأفضل دولة عربية، وأيضًا أذرع الحكومة المصرية المفتوحة للاستثمارات الصينية، كما أن الحكومة المصرية تعمل بخطة "التنمية المستدامة" التى ولّدت لدى المستثمرين الطمأنينة على أموالهم واستثماراتهم.

اجتماع لرجال الأعمال الصينيين لوضع خطة لزيادة حجم استثماراتهم فى مصر

"بيانكو" "وقو هوا" "وجو".. فى مقدمة المنطقة الصناعية الصينية الجديدة ببني سويف

(وانج خو) أهم المستثمرين فى الحديد والصلب و(قوه هوا تشانج) للتجارة الدولية و(ليانج ذو) للموتوسيكل والتروسيكل الصينى.. أبرز المشاركين في الاجتماع

كتبت: نهلة مقلد

في ظل وضع استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تهدف من خلالها لأن تكون ضمن أكبر ٣٠ دولة في العالم في الرقي بمستوى المواطن ومستوى التنافسية والقوة الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية لمصر والحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه مصر لدى المستثمرين الأجانب؛ من حيث الطمأنينة والأمان بالنسبة لهم في ظل ما تتخذه الدولة من خطوات جادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

كما تضيف الدولة في مخططاتها التي لا تعتمد على الموارد الطبيعية في التنمية المستدامة فحسب، ولكن تعمل أيضا على ترسيخ القاعدة الرئيسية لدى المستثمر الأجنبي في ترسيخ قواعده في مجالات التصنيع والتجارة والتداول داخل مصر، وتحفيزه على إنشاء العديد من المصانع في جميع المجالات.

هذا بالإضافة إلى تسهيل وإزالة أغلب المعوقات التي من المحتمل وقوعها أمام أي مستثمر أجنبي

وبالفعل أصبحت قاعدة الاستثمار في مصر شيئا مؤكدا لدى الكثيرين من رجال الأعمال، خاصة الصينيين الذين بدت لديهم الاستمالة الحقيقية لزيادة استثماراتهم في مصر بصفة خاصة.

وبالفعل عقدت جمعية المستثمرين الصينيين اجتماعها الربع سنوي لمناقشة العديد من الأمور والموضوعات المشتركة بين كل الشركات والمصانع لدى رجال الأعمال الصينيين في مصر

ومن ثم المحور الرئيسي في حديثهم كان عن مستوى الرقي بالإنتاجية وحجم المعاملات داخل مصر، باعتبارها مأمنا لاستثماراتهم في ظل قيادة سياسية وضعت القوانين التي تجعلهم لتأمين

اجتمع رئيس جمعية المستثمرين الصينيين فى مصر بعدد كبير من أصحاب المصانع والشركات الصينية فى مصر والوطن العربى لمناقشة العديد من الأعمال المشتركة بين أعضاء الجمعية المتوقع الانتهاء من تنفيذها والبدء الفعلى لها فى ٢٠٢٠

، فضلا عن أن السبب الرئيسى للاجتماع هو الوقوف على الخطوط الرئيسية لإنشاء المدينة الصناعية الجديدة بمحافظة بنى سويف.

بدأ الاجتماع بترحيب واستقبال رئيس الجمعية شين جياناان لكل الأعضاء، على رأسهم (وانج خو) رئيس مجلس إدارة شركة بيانكو جروب للحديد والصلب؛ والذى يعد من أكبر رجال الأعمال الصينيين الموجودين فى مصر، وذي أهمية كبرى لدى المسئولين الصناعيين والسياسيين فى مصر، فمجاله لا يقتصر فقط على الحديد والصلب فحسب، إنما له باع كبير فى مجال الشحن، ويمتلك شركة شحن تعد من كبرى شركات الشحن قبل دخوله فى مجال الحديد والصلب، والتي بلغ حجم استثماراتها مائة مليون دولار ١٠٠٠٠٠٠٠دولار).)

وأيضا من الأعضاء المؤثرين فى الجمعية، بالإضافة لأنه من رجال الأعمال الذين يبرز دورهم التصنيعى والاقتصادى فى مصر ودول العالم..

رجل الأعمال (قوه هوا تشانج) صاحب شركة (قوه هوا) للتجارة الدولية التى يبلغ حجم استثماراتها عشرة ملايين دولار.

واستمر اللقاء بتناوب الحديث فيما بينهم عن كيفية تفادى المعوقات، التى قد حدث وتعرض لها الكثير من المستثمرين فى السنوات الأخيرة.

وكيفية التعامل معها، لافتين النظر فى حديثهم إلى أن القياة السياسية لمصر فى الوقت الحالى تعمل جاهدة وبمستوى ملحوظ على إزالة أى معوقات أو مسبباتها.

وهنا أشار شين رئيس الجمعية إلى تلك النقطة بأنه من هذا المنطلق تقرر إقامة منطقة صناعية جديدة بفكر تكنولوجى حديث بعقول وإداره جديدة قادرة على استيعاب جميع أنواع المصانع والشركات فى المجالات كافة.

وجاءت كلمة رجل الأعمال(ليانج ذو) صاحب شركة(جو) للموتوسيكلات، التي تعتبر من أوائل الشركات التى أدخلت الموتوسيكل الصينى والتروسيكل إلى مصر والوطن العربى، وحجم استثماراتها أكثر من ثلاثين مليون دولار (٣٠٠٠٠٠٠٠دولار)، بالإضافة إلى أنه صاحب أكبر وأضخم فندق فى المعادى مصمم بالطراز الصينى وبنفس التقنية التى صممت بها جميع الفنادق فى الصين، وأطلق عليه اسم(هونج كونج) وجاء حديثه أنه من أشد المستثمرين الذين يستمتعون بالإقامة فى مصر، حيث ترتفع أرباحه مع ارتفاع معدل الاستثمار الصيني في مصر، مشيرا إلى أهمية اختيار نوع الاستثمار الذي إذا ما تم اختياره بصورة صحيحة تزيد الأرباح في وقت قياسي مع زيادة الاستثمارات الصينية.

تتأهب البنوك العاملة بالقطاع المصرفى خلال العام الجديد ٢٠١٩ حيث تعتزم بعض البنوك العاملة بالسوق المحلية؛ طرح مبادرات جديدة لفتح حسابات توفير بتلك البنوك، وذلك دون احتساب أي مصاريف إدارية أو حد أدنى لفتح الحساب، بهدف جذب شريحة الشباب للتعامل مع البنوك في سن مبكرة.

البنوك تتأهب لطرح أوعية ادخارية جديدة خلال ٢٠١٩

الإتربى: نستهدف رفع محفظة المشروعات الصغيرة إلى ٤٠ مليار جنيه
بنك القاهرة يطبق الخدمات الرقمية على القروض متناهية الصغر فى ٢٠١٩
السباعى: «التعميم والإسكان» يطرح البطاقة الجديدة لتحقيق الشمول المالى
فاروق: البنك الأهلى يستهدف إصدار مليون كارت "ميزة" خلال ٢٠١٩

www.alriyadh.com

تقرير: إبراهـــــيم عيد

قال محمد الإتربى، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن الاقتصاد المصرى يسير على الطريق الصحيح، فقد ارتفع معدل النمو خلال السنوات الماضية، من ٢,٢٪ قبل سنوات، إلى ٥,٣٪ خلال عام ٢٠١٨، بجانب أن المؤسسات الدولية، والمجتمع الاستثمارى العالمى ينظر لمصر نظرة متفائلة، حيث تم تحقيق نجاحات كبيرة فى مؤشرات الاقتصاد الكلية؛ بعد تحرير سعر الصرف وإعادة هيكلة منظومة الدعم، بالإضافة إلى انخفاض البطالة والتضخم، وتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى، وتيسيير الإجراءات لإنشاء الشركات، مما يدعم ثقة المستثمر المصرى والأجنبى.

وأكد رئيس بنك مصر، أن مصر خلال عامين من الآن، سوف تصبح أحد أفضل المقاصد الاستثمارية على خارطة العالم، بجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، موضحا أنه خلال العام ٢٠١٨، شهدت معدلات السياحة تعافيًا ونموًا ملحوظًا، ومن المتوقع أن تسجل إيرادات بين ٨ و٩ مليارات دولار، إلى جانب تسجيل تحويلات المصريين بالخارج، أكثر من ٢٦ مليار دولار خلال عام.

ولفت رئيس بنك مصر، إلى أن مصرفه حقق نموًا ملحوظًا فى كافة مؤشراته خلال ٢٠١٨، ومحافظ تمويل المشروعات الكبرى، والصغيرة والمتوسطة، والتجزئة المصرفية، مؤكدًا أنه يتم ضخ ٨٠٠ مليون

الاتربى

السباعى

جنيه شهريًا فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تسهيل الإجراءات ومنح سلطات أوسع لمديرى الفروع، حيث إن محفظة المشروعات الصغيرة ارتفعت من ٢,٥ مليار جنيه قبل أكثر من عامين، إلى ١٤ مليار جنيه حاليًا، ويستهدف البنك

فايد

الوصول إلى نحو ٤٠ مليار جنيه للمحفظة فى ٢٠٢٠، إلى جانب تعزيز التواجد الخارجى فى الأسواق العالمية، والدول التى ترتبط بها مصر بعلاقات اقتصادية قوية.

ومن جانبه قال طارق فايد رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، إن البنك يخطط خلال العام الجاري، لتطبيق الخدمات الرقمية على العملاء في المشروعات متناهية الصغر.

وأضاف فايد أن تطبيق هذه الخدمات يهدف إلى تطوير عمليات الإقراض، وتمكين العملاء من إجراء عمليات سحب أو سداد القروض إلكترونيًا، ما يسهم في تقليل الضغط على الفروع، وكذلك توفير جهد ووقت العميل.

كما أشار إلى أن ذلك يأتي في إطار استهداف البنك التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات الرقمية خلال العام الحالي،

بهدف تحقيق الشمول المالي وجذب شرائح مجتمعية جديدة غير متعاملة مع الجهاز المصرفي وخاصة من شريحة الشباب.

وذكـر فايد أن البنك يعتزم إطلاق منتجات "الموبايل والإنترنت بنكنج" خلال الربع الأول من العام ٢٠١٩ بهدف تمكين عملاء البنك من إجراء عمليات مصرفية على حساباتهم إلكترونيًا.

واكد فتحى السباعى رئيس مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان ، ان البنك يعمل حاليا على تهيئة البنية التكنولوجية وربط شبكة ماكينات الصراف الآلى مع شركة بنوك مصر بهدف اتاحة البطاقة الوطنية «ميزة» خلال الأيام القليلة المقبلة .

وأشاد «السباعى» بالبطاقة الجديدة، منوهًا بأنها تسهم بشكل كبير فى تحقيق الشمول المالى، وضم القطاع غير الرسمى للمنظومة الاقتصادية، مؤكدا أن البنك داعم رئيسى لجهود الدولة للتحول إلى مجتمع غير النقدي.

ولفت إلى أن البطاقة الجديدة تتيح التعامل على جميع الخدمات الحكومية والعامة المقدمة للجمهور عبر الدفع الإلكترونى، إلى جانب إتاحة استخدامها فى السداد مقابل خدمات الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، متوقعا نجاحها فى السوق المصرى .

بينما قال علاء فاروق الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية بالبنك الأهلي المصري، إن البنك يعتزم إصدار نحو مليون كارت «ميزة» الوطني، خلال عام ٢٠١٩.

وأوضح فاروق أن بنكي الأهلي المصري، ومصر، أول بنكين سيعملان في طباعة كارت المدفوعات الوطني – ميزة.

وأوضـح الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية بالبنك الأهلي المصري، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم أولويات البنك خلال الفترة الحالية، موضحًا أن إجمالي محفظة القطاع بلغ نحو ٥٢,٢ مليار جنيه حتى أكتوبر الماضي

وأشار إلى أن البنك يستهدف رفع محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، خلال الفترة الحالية، حيث بلغ إجمالي محفظة القطاع بلغ نحو ٥٢,٢ مليار جنيه ، منهم ٤٥,٢ مليار جنيه تسهيلات مباشرة، و ٧ مليار جنيه تسهيلات غير مباشرة، ويستهدف البنك الوصول بمحفظة هذا القطاع بنهاية العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٦٥ مليار جنيه، ولدينا خطة طموحة للوصول بتلك المحفظة إلى ١٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠.

وفقا لتقييم "بلومبرج العالمية" للبنوك على مستوى قارة أفريقيا

"البنك الأهلى المصرى" الأول بالسوق المصرفية المصرية فى القروض المشتركة خلال عام ٢٠١٨

كتب - ابراهيم عيد:

استمرارا للإنجازات المستمرة التي يحققها البنك الأهلي المصري, فقد أظهر التقييم الـذي أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية عن البنوك عام ٢٠١٨ حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية عن القروض المشتركة التي قام البنك فيها بدور و وكيل للتمويل و كذلك علي مستوي قارة أفريقيا بقيمة إجمالية ٧٤ مليار جنيه مصري و حصة سوقية تصل إلي ٩,٧٪.

كما حصد البنك الأهلي المصري أيضا المركز الخامس " بعد مؤسسات و بنوك دولية " على مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن القروض المشتركة التي قام البنك بدور وكيل التمويل فيها.

و من جانبه أعرب يحيي أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي المصري أن توفير البنك الأهلي لكافة التمويلات اللازمة لمختلف القطاعات هو استمرار لقيام البنك بدوره في دعم المشروعات القومية الكبرى ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاد البلاد بكافة قطاعات الدولة بصفته شريك استراتيجي في تمويل تلك المشروعات ، مؤكدا علي أن البنك يولى صفقات القروض المشتركة عناية فائقة في اطار حرصه على القيام بالدور المنوط به باعتباره اكبر البنوك العاملة في السوق المصرية والذي يترتب عليه ضرورة الاهتمام بالمشروعات العملاقة المتعلقة بالقطاعات الحيوية في مجالات الصناعة , البترول , الكهرباء , النقل والمواصلات، ومواد البناء، المقاولات، الاغذية، التنمية العقارية , مما يؤدي لخلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي المصري وتوفير الكثير من فرص العمل ودفع عجلة التنمية.

و أفاد شريف رياض رئيس مجموعة الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بأن نجاح البنك الأهلي في الحفاظ علي ريادته للسوق المصرفية المصرية والافريقية في مجال القروض المشتركة وفقا لتقييم مؤسسة بلومبرج العالمية لسنوات متتالية يرجع لاحترافية وسرعة أداء وكفاءة العاملين بقطاعات البنك المعنية، ونتيجة لشبكة العلاقات القوية التي تربطه بالبنوك المحلية والخارجية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي على اتمام وادارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية مستندا في ذلك إلى قاعدة رأسمالية كبيرة تتيح له فرصة ضخ تمويلات كبيرة سـواء منفردا أو من خلال الاشتراك في تحالفات مصرفية ، معربا عن اعتزاز البنك بالحصول على هذه المرتبة المتميزة بين البنوك في مصر والشرق الاوسط وافريقيا باعتبارها شهادة صـادرة عن إحـدى المؤسسات العالمية المرموقة ذات المصداقية والثقل الدولي المعنية بتقييم البنوك وانشطتها المتنوعة, وأضاف أن التعاون الفعال والمثمر مع البنوك المصرية الأخرى يرجع لقوة العلاقة بين كافة البنوك العاملة بالقطاع المصرفي.

بنك فيصل الإسلامي المصري

رائد العمل المصرفي الإسلامي

يقدم لعملائه الكرام

شهادات الادخار الخماسية

ذات العائد المتغير بالجنيه المصرى

﴿ ازدهار ﴾

- الشهادة اسمية ومدتها خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لتاريخ الشراء، وتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.
- فئة الشهادة ١٠٠٠ جنيه مصرى ومضاعفاتها.
- الشراء من جميع فروع البنك للأفراد الطبيعيين (مصريون أو أجانب) والأشخاص المعنوية، ويجوز الشراء بأسماء القصر (بالولاية / بالوصاية).
- العائد شهرى متغير يصرف تحت التسوية خلال الأسبوع الأول من الشهر التالى للشراء لحين ظهور نتائج الأعمال الفعلية نهاية كل ربع سنة وتسويتها بحساب العميل.
- يجوز استرداد قيمة الشهادة قبل تاريخ الاستحقاق بعد مرور ستة أشهر على الأقل من تاريخ الشراء وفقاً للقواعد المنظمة للاسترداد بالبنك.
- لأصحاب الشهادات فرصة لأداء العمرة من خلال السحب الذى يجريه البنك مرتين فى العام لعدد (٥٠) عميل من عملاء البنك بشرط مرور ستة أشهر من تاريخ إصدار الشهادة وبحيث لا تقل قيمة الشهادات عن ٥٠٠٠ جنيه.
- يمكن عقد عمليات استثمارية مع البنك بضمان الشهادات بالشروط التى يحددها البنك.

لمزيد من المعلومات برجاء زيارة أقرب فرع من فروع البنك

.. تراث عريق
ومستقبل مشرق
www.faisalbank.com.eg

١٩٨٥١

MISR EMIRATES
TAKAFUL LIFE INSURANCE CO
المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلي

جولـــــدا

المنتج التكافلي المتكامل العالمي للحماية والادخار

هو برنامج بمقتضاه تدفع الشركة مبلغ الحماية التكافلية حال وفاة الشخص المغطى ممثلا في مبلغ التكافل أو رصيد حساب الاستثمار المتكون بالوثيقة ايهما أكبر أو أن تدفع مجموعهما حسب اختيار المشترك مقابل اشتراكات دورية يدفعها المشترك حسب الاتفاق مع الشركة. حيث أن الشركة تنشئ صندوق للتكافل وصندوق للاستثمار وتقوم الشركة بدورها بتوزيع الاشتراك عليهما , فإذا تحقق فائض في صندوق التكافل يتم توزيعه بالكامل أو توزيع جزء منه على المشتركين، أما إذا حدث عجز فتقدم الشركة قرضا حسنا لصندوق التكافل يستعاد من الفوائض المستقبلية للصندوق ..

ويجوز للمشترك أن يختار العملة التي تصدر بها الوثيقة من بين الجنيه الذهب المصري أو الدولار الأمريكي أو الجنيه المصري.

فإذا وقع اختياره على الجنيه الذهب المصري يكون مبلغ الحماية التكافلية المستحق السداد بالجنيه المصري المقابل لقيمة الجنيه الذهب المصري وتحدد القيمة المقابلة بتطبيق سعر الجنيه الذهب المصري المستخدم في السوق في الشهر السابق لحدوث الوفاة.

أما إذا وقع اختياره على الدولار الأمريكي يكون مبلغ الحماية التكافلية المستحق السداد بالجنيه المصري المقابل لقيمة الدولار الأمريكي وتحدد القيمة المقابلة بتطبيق سعر الدولار الأمريكي المستخدم في السوق في الشهر السابق لحدوث الوفاة.

أما إذا وقع اختياره على الجنيه المصري تسدد كافة المبالغ بالجنيه المصري.

ففي تاريخ الاستحقاق ببلوغ الشخص المغطى سن الـ ٨٥، تدفع قيمة المنافع التكافلية دفعة واحدة أو حسب الاختيارات المتاحة في ذلك التاريخ حسب اختيار المشترك.

عند اختيار العميل لمبلغ الحماية التكافلية بالجنيه الذهب فإنه من المفترض أن يتزايد هذا المبلغ مع ازدياد سعر الجنيه الذهب علما بأنه حال هبوط سعر الجنيه الذهب فإن مبلغ الحماية التكافلية يبقي ثابتا بسعر الجنيه الذهب وقت إصدار الوثيقة.

لا يتغير الاشتراك مع التغيرات التي تطرأ على سعر الدولار الأمريكي أو الجنيه الذهب المصري.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب:

خطة من ٤ محاور للتطوير الشامل والنمو بـ"الدلتا للتأمين"

بدأت "الدلتا للتأمين" خطة للتطوير والنمو تتضمن أربعة محاور مختلفة بجانب سياسات تستهدف إعادة هكيلة شاملة فنية على مستوى الاكتتاب وإعادة التأمين؛ ومالية من خلال زيادة رأس المال والاستثمارات خلال السنوات الخمس المقبلة، وكذلك إعادة ترتيب البيت والهيكل التنظيمي ولوائح العاملين ولوائح ونظم وأساليب العمل.

وتتضمن الخطة التطوير التكنولوجى الشامل، وإعادة تقييم لكل فروع الشركة والبدء فى تطويرها والتوسع فى فروع جديدة بجانب مزاولة أنواع جديدة للتأمين مثل البترول، وكذلك التأمين متناهى الصغر؛ لوضع الشركة فى قائمة كبار اللاعبين بالسوق.

حوار: وليـد السـيد

قال الدكتور عادل موسى رئيس مجلس الإدارة، العضو المنتدب لشركة "الدلتا للتأمين" أن شركته سوف تعمل على أربعة محاور مختلفة للتطوير خلال الفترة المقبلة؛ أولها التوجه التسويقي الذي يضم العملية الصادرة وذلك خلال استخدام الإعلانات والدعاية بهدف إظهار اسم ومكانة الشركة فى السوق والوصول لعملاء جدد، وزيادة حجم المبيعات من الوثائق التأمينية.

وأضاف أن المحور الثانى الذى تعمل عليه شركته حاليا هو التوجه الاستراتيجى متوسط المدى بالتوسع فى الاكتتاب ومضاعفة الاستثمارات وتنويع قائمة معيدى التأمين وغيرها، أما فيما يتعلق المحور الثالث وهو التوجه التكنولوجى لتكون كافة الخدمات المقدمة للعملاء مميكنة وسريعة وسهلة ودقيقة.

ويركز المحور الرابع علي التوجه العلمى وهو قائم على استخدام العلم فى التوقع والتنبؤ بوضع الشركة فى المستقبل بالمقارنة بالماضى بعيدا عن العمل بشكل عشوائى أو أهوائى.

وكشف أن استراتيجة التطوير والنمو بالشركة تستهدف زيادة رأس المال ودعم الملاءة المالية وكذلك رفع الطاقة الاستيعابية للشركة باتفاقيات إعادة التأمين؛ وفقا للمعايير العالمية الخاصة بشركات التأمين.

كما أن شركته تستهدف زيادة رأسمالها المدفوع إلى ١٥٠ مليون جنيه خلال الثلاث سنوات المقبلة بدلا من ١٢٠ مليون جنيه حاليا بجانب زيادة رأس المال المرخص به إلى ٥٠٠ مليون جنيه بدلا من ١٥٠ مليون جنيه.

وأوضح أن حقوق المساهمين بالشركة بلغت ٣٠٨ مليون جنيه بنهاية العام المالى الماضى ٢٠١٨/٢٠١٧ فيما بلغت حقوق حملة الوثائق ٢٠٩ مليون جنيه وناهزت الاستثمارات ٥٥١ مليون جنيه.

وكشف أن شركته حققت ٣٣٧ مليون جنيه أقساط مباشرة بنهاية العام المالى الماضى ٢٠١٨/٢٠١٧ وبلغ صافي الأرباح ٦٥ مليون جنيه وفائض النشاط ٥٨ مليون جنيه وبلغ فائض الاكتتاب التأمينى؛ ما يقارب ٧ ملايين جنيه.

وأكد أن عراقة شركته وخبرتها الكبيرة فى السوق لا تتناسب مع قدراتها وطاقتها الكامنة بها؛ ولذا بدأت الشركة فى وضع استراتيجية جديدة للتطوير وإعادة الهيكلة والانطلاق خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتأسست شركة الدلتا للتأمين بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ فى ظل سريان القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ الذى حل محله القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . وهي تخضع للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر وتعديلاته.

ولفت إلى أن شركته تستهدف تحقيق مليار جنيه أقساطا، خلال السنوات الخمس المقبلة بدلا من ٣٣٧ مليون جنيه بنهاية العام المالى الماضى ٢٠١٨/٢٠١٧ كما تخطط الشركة لزيادة فائض الاكتتاب إلى ٦٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٢٣ بدلا من ٧ ملايين جنيه بنهاية يونيو الماضى.

وأوضح أن الشركة تخطط للتوسع فى الاكتتاب فى كافة فروع التأمين وخاصة فروع تامينات الحريق والهندسى والحوادث والطبى لكى يتم تحقيق توازن فى المحفظة التي يمثل التأمين التكميلي فيها ٤٥٪ ، متوقعا أن تنخفض حصة التأمين التكميلي، مع نمو باقى فروع التأمين، إلى ٢٥٪ وهذا فى صالح الشركة حتى لا تعتمد فى الاكتتاب على فرع واحد أو اثنين، بل كافة فروع التأمين، لافتا إلى أن شركته لن تقلص الاكتتاب فى فرع التكميلى، ولكن ستركز على باقى الفروع أكثر منه لتحقيق التوازن.

وأكد أن شركته بدأت تنافس بقوة على عمليات التأمين على محطات الكهرباء والطاقة المتجددة؛ فى ظل وجود غطاء قوى من شركات إعادة التأمين عبر اتفاقيات إعادة التأمين، كما تنافس الشركة حاليا على كل عمليات الحريق والهندسى المطروحة حاليا بالسوق.

وأضاف أنه من المخطط زيادة صافي الأرباح إلى ١١٥ مليون جنيه خلال السنوات الخمس المقبلة، بدلا ٦٥ مليون جنيه بنهاية العام المالى الماضى ٢٠١٨/٢٠١٧.

وأوضح أن شركته تقدمت للحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على منحها رخصة مزاولة الاكتتاب فى فرع تأمينات البترول وذلك للمنافسة فى هذا الفرع التأمينى على المشروعات الجديدة والحالية فى مجال الغاز والبترول، وهي أخطار خاصة تحتاج إلى اكتتاب جيد وتسعير سليم، لأن مبالغ التأمين الخاصة بها ضخمة وكذلك تعويضاتها ونحن الآن بصدد استيفاء ومتطلبات الهيئة في هذا الشأن.

وأكد أن الاستراتيجية تتضمن أيضا سياسة اكتتابية جديدة تعتمد على جودة الخدمات المقدمة للعملاء والاكتتاب الجيد وليس المنافسة على الأسعار والمضاربات السعرية، كما نجحت الشركة فى إعادة صياغة جميع اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة بدء من اتفاقيات عام ٢٠١٩ فى كل فروع التأمين بما ساهم فى مضاعفة طاقتها الاستيعابية من الأخطار.

وتابع: أن مضاعفة الطاقة الاستيعابية للشركة من الأخطار يساعدها فى مضاعفة حجم الأقساط التى تككتب بها فى السوق مع التمتع بغطاء حماية قوى من شركات إعادة التأمين العالمية ويعطى الشركة مرونة فى الاكتتاب وانتقاء الأخطار والمنافسة فى السوق.

وكشف أن شركته نجحت فى تجديد اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة لعام ٢٠١٩ والذي شهد تعاقد الشركة مع ٩ شركات إعادة تأمين جديدة من أسواق إعادة التأمين العالمية المختلفة، بجانب تجديد التعاقد مع ٦ شركات إعادة تأمين حالية ليرتفع عدد معيدى التأمين فى اتفاقيات الشركة إلى ١٥ شركة، بدلا من ٦ شركات خلال العام الماضي.

زيادة رأس المال المدفوع إلى ١٥٠ مليون جنيه خلال ثلاث سنوات

تحقيق مليار جنيه أقساط مستهدفة خلال ٥ سنوات

افتتاح فروع جديدة فى الصعيد ومنطقة قناة السويس وتطوير الحالية

مضاعفة حجم الاستثمارات إلى مليار جنيه بحلول ٢٠٢٣

ميكنة جميع العمليات خلال عامين وتطوير شامل للبنية التكنولوجية

وأضاف أن زيادة عدد شركات إعادة التأمين يعطى للشركة طاقة استيعابية أكبر وقدرة على توفير جميع التغطيات التأمينية لكافة العملاء فى الأخطار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بجانب تنويع قائمة معيدي التأمين بالاتفاقية والتعاقد مع شركات إعادة مصنفة A و أعلي لدى جهات التصنيف العالمية وذات ملاءة مالية قوية قادرة على الوفاء بالتزاماتها مع شركته وسداد التعويضات المستحقة للعملاء فى أسرع وقت .

ولفت إلى أن شركته تجرى حاليا عملية إعادة هيكلة شاملة للموارد البشرية بالشركة بداية من أسفل السلم الوظيفى وحتى قمته ويتضمن إعادة صياغة التوصيف الوظيفى وإعادة اصدار اللوائح الإدارية والمالية وكذلك لوائح الجهاز التسويقى.

ونوه إلى أن الشركة بدأت كذلك إجراءات الحصول على تصنيف ائتمانى خلال السنوات الثلاث المقبلة تبدأها العام الحالى بالتجهيز للحصول على شهادة الجودة الشاملة ISO ٢٠١٥ وكذلك البدء فى تنفيذ متطلبات إدارة الأخطار المؤسسية ERM وهى ضرورية للحصول على التصنيف وتتضمن إنشاء إدارة للجودة وأخرى لإدارة الأخطار المؤسسية ERM بجانب إدارة الالتزام والحوكمة وإعداد هيكل هرمى للشركة يتناسب مع حجمها وإمكانياتها.

وأضاف أن الشركة بها ٢١٠ موظفا بالإدارات المختلفة والأجهزة المعاونة بجانب ٦٠ فردا فى الجهاز التسويقى للشركة وتخطط الشركة لتنمية مهاراتهم وزيادة قدراتهم ودعمهم بالدورات التدريبية بهدف زيادة الإنتاجية ومستوى الأداء وكاشفا أن الشركة بدأت فى استقطاب كوادر جديدة ذات خبرة فى سوق التأمين خاصة فى سن الإدارة الوسطى ممن تتراواح أعمارهم بين ٣٠ و٤٠ عام .

واشار إلى أن شركته بدأت فى التواصل مع كثير من شركات الوساطة التأمينية والوسطاء الأفراد بهدف جلب عمليات تامينية جديدة للشركة بجانب تنشيط جهود الجهاز الإنتاجى بما يساعد الشركة فى تحقيق المخططات المستهدف من الأقساط.

وأكد أن الشركة بدأت فى إعداد سياسة إجرائية تقوم على التعاقد مع جهات استشارية ذات خبرة كبيرة فى وضع نموذج عمل للشركة BUSINESS MODEL وكذلك تطوير البنية التكنولوجية للشركة IT .

وكشف أن شركته تستهدف ميكنة جميع الإجراءات والمعاملات الخاصة بالشركة بنسبة ١٠٠ ٪ خلال عامين ولافتا إلى أن الشركة لديها نظام حاسب آلى متطور حاليا وذلك فى إطار حوكمة الشركة ومساعدتها فى التوافق مع متطلبات جهات التصنيف الائتمانى.

ولفت أن الاستراتيجية الجديدة تتضمن مضاعفة حجم استثمارات الشركة إلى مليار جنيه خلال الخمس سنوات المقبلة بدلا من ٥٠٠ مليون جنيه وتسعى لتحقيق أكبر عائد على استثماراتها وخاصة أن الشركة مقيدة فى سوق المال .

واعتبر أن تحقيق عائد استثمار كبير وزيادة فائض النشاط لا يعنى اهمال الاكتتاب لأن صناعة التأمين تتكون من الاكتتاب الجيد بجانب تعظيم العائد من استثمارات الشركة وكذلك وجود اتفاقيات إعادة تأمين قوية بشروط جيدة.

وأضاف أن الشركة القابضة المصرية الكويتية المساهم الرئيسى للشركة بحصة حاكمة ترى أن نشاط التأمين واعد فى مصر وبه فرص نمو كبير ولذا قامت بزيادة حصتها فى شركة "الدلتا للتأمين" إلى ٥٧٪ بدلا من ٣٢٪

وكشف أن الشركة بدأت عملية إعادة تقييم لكافة فروعها الجغرافية على مستوى الجمهورية وفقا لمستوى إنتاجية كل فرع لكى يتم اتخاذ القرار اللازم بعدها بالاستمرار فى العمل بالفرع او الغاءه وغلقه لعدم جدواه الاقتصادية وفى حالة اكتشاف أن الفرع ذات جدوى يتم تطوير وتعظيم انتاجيته ودعمه بالكوادر البشرية اللازمة والامكانيات التكنولوجية وغيرها.

وأكد أن شركته تخطط للتوسع فى منطقة الصعيد حيث يوجد لها فرع واحد هنا بمدينة قنا وتسعى لافتتاح ثلاثة فروع أخرى هناك بالمنيا وأسيوط والفرع الثالث يتم المفاضلة فى اختيار مكانه بين مدينتى الأقصر وأسوان.

وأضاف أنه من المخطط افتتاح فرع جديد فى مدينة الإسماعيلية بمنطقة القناة بجانب نقل فرع السويس لمقر آخر داخل مدينة السويس لخدمة المشروعات الجديدة بمنطقة قناة السويس .

وأوضح أن شركته لديها فرع فى الإسكندرية وتنتشر شبكة فروعها فى كل من طنطا ودمنهور والمنصورة بجانب دمياط وكذلك فرعان فى القاهرة وفرع فى مدينو نويبع بسيناء وسوف يتم تطويرهم وتحديثم وزيادة انتاجيتهم ومستوى الأداء ودعمهم بالموارد البشرية والامكانيات الفنية المطلوبة.

وأكد أنه منذ توليه منصبه منذ ثلاثة أشهر تم تعديل كافة وثائق التأمين بالشركات وإعادة صياغتها ثم تم إرسالها للهيئة العامة للرقابة المالية لإعادة اعتمادها مرة لافتا إلى أن الهيئة أبدت مرونة كبيرة فى سرعة اعتماد هذا العدد الكبير من الوثائق خلال فترة وجيزة.

سمير وهبة القائم بأعمال العضو المنتدب لـ "المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلى":

حققنا ٥,٤ مليون جنيه صافى أرباح العام الثالث من عمر الشركة

.. و نستهدف تحقيق ١٢٠مليون جنيه اشتراكات محصلة بنهاية العام

توقع سمير وهبة القائم بأعمال العضو المنتدب للشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلى "متليكو" أن تشهد سوق التأمين المصرية تطورا كبيرا جداً، خاصة فى التغطيات التأمينية التى تناسب احتياجات جميع أطراف المجتمع على مختلف أنواعه ومستوياته, خاصة أن التأمين المتناهى الصغر سيكون له دور كبير جداً فى الفترة المقبلة من الناحية المالية والاجتماعية, وسوف يصدر مقنن من الحكومة.

وأضاف أن الفترة القادمة وبعد تقنين التأمين المتناهى الصغر سوف تشهد السوق تأسيس ودخول شركات جديدة متخصصة فى هذا النوع من التأمين, والذى يسهم فى حل مشكلات اجتماعية عديدة، بالإضافة إلى أنه سيكون مصدرا للتمويل وتكوين الأموال والمدخرات.

هذا ما أكده سمير وهبة القائم بأعمال العضو المنتدب للشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلى "metlico " فى بداية حديثه مع مجلة "البوصلة" الاقتصادية.

وإلى نص الحوار:

■ فى البداية نود أن نتعرف على رؤيتك لقطاع التأمين بالسوق المصرية خلال المرحلة القادمة، وما هى توقعاتك لنشاط التأمين؟

■ ■ متفائل جداً بقطاع التأمين وهناك معدلات نمو كبيرة سوف تحدث على المدى البعيد, وبحلول عام ٢٠٢٠ سيكون هناك شكل آخر لقطاع التأمين وسوف تشهد السوق دخول شركات جديدة، مع طرح حزمة من المنتجات التأمينية غير تقليدية, وأننا لو لاحظنا لوجدنا أن التغطيات التأمينية التقليدية بدأت يكون لها نصيب ضئيل وصغير جداً من التغطيات الأخرى الإضافية. ونلاحظ أيضاً أن بعض الوثائق للتغطيات الجديدة سوف يكون لها نصيب كبير جداً فى تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال والممتلكات أيضاً مثل الوثائق التأمينية المرتبطة بالوحدات الاستثمارية والتى يكون لها نصيب كبير جداً فى تأمينات الأشخاص فى مصر وأيضاً فى التأمينات العامة.

وإذا نظرنا إلى الدراسات التى تمت لوجدنا أن نسبة ما ينفقه المواطن فى مصر من دخله على تأمينات الأشخاص ضئيل جداً مقارنة بما يحدث فى باقى الدول, ومعنى ذلك أن مازال هناك متسع كبير إلى أن ينفق الشخص من دخله جزءا أكبر على قطاع التأمين، وهذه فرصة أمام القطاع للنمو ومضاعفة حجم نشاطه. وهناك قبول ورغبة كبيرة من الأفراد لشراء التأمين، ولكن يحتاجون لتحرك القائمين على الصناعة وزيادة الوعى التأمينى, وهذا دور شركات التأمين والوسطاء والدور الذى تقوم به الرقابة المالية، فيجب ترابط جميع الأطراف حتى نستطيع زيادة نسبة إنفاق الفرد من دخله على التأمين، وهذا يساهم فى زيادة مساهمة قطاع التأمين فى الناتج القومى.

■ ما هى خطة الشركة الاستراتيجية خلال المرحلة المقبلة للتوسع بحجم أعمالها بالسوق المصرية؟ وما هى أهم محاورها الرئيسية؟

■ ■ لدينا خطة طموحة تتركز فى أكثر من محور, المحور الأول: هو التوسع والانتشار جغرافياً وخدمة أكبر قدر وعدد من شرائح المجتمع المصرى، لأن التأمين لابد وأن يقوم بدوره الاجتماعى فى مساندة الاقتصاد وخدمة جميع الأطراف والمستويات المختلفة. والمحور الثانى: طرح حزمة جديدة وكبيرة من المنتجات التأمينية التى تتناسب مع جميع مستويات الأشخاص وأيضاً خدمة القطاعات الكبيرة الجماعية.

وعلى المدى البعيد ندرس حالياً تأسيس صندوق استثمارى جديد خاص بالشركة، ويتم الانتهاء منه وطرحه فى الظروف الملائمة، وحينما نجد أن التوقيت أصبح مناسبا لطرح ذلك الصندوق الإستثمارى الجديد.

والصندوق يتم فيه إستثمار محفظة الشركة فى أوعية مأمونة ومضمونة، حفاظاً على أموال المشتركين والاستثمار فى العقارات واستثمار فى البورصة وغيره، ويتم عرض الاستثمارات المختلفة على العملاء عند طلب التأمين وهم من يقوموا باختيار الاستثمار الأمثل لهم.

■ كم عدد فروع الشركة الحالية؟ وهل هناك نية لافتتاح فروع جديدة؟ وفى أى المحافظات تكون تلك الفروع الجديدة؟

■ ■ نحن شركة تعتبر حديثة على السوق المصرية عمرها ثلاثة أعوام فقط، وفى خلال تلك الفترة قمنا بافتتاح ٤ فروع قائمين ويعملون بكامل طاقتهم. ومن خلال حطة الشركة نحو التوسع والانتشار نستعد لافتتاح فرعين جديدين للشركة، وتم التعاقد عليهم بالفعل وهم فى مدينة المنصورة والفرع الأخر فى القاهرة بمنطقة مصر الجديدة ومن المتوقع افتتاح الفرعين خلال عام ٢٠١٩ للوصول بعدد فروع الشركة الى ٦ فروع.

كما ندرس افتتاح فروع أخرى فى منطقة الصعيد والتوسع فيها، خاصة مع توجهات الدولة نحو تنمية مدن الصعيد، وبالقريب العاجل سيكون لنا تواجد فى الصعيد.

■ وماذا عن التعاقدات الجديدة الخاصة بالتأمين البنكى؟ وما هى التعاقدات الحالية القائمة مع البنوك؟

■ ■ حالياً ليس لنا تعاقدات مع البنوك

نخطط لتأسيس صندوق استثمارى جديد وطرحه فى المدى البعيد

قريباً افتتاح فرعين جديدين لـ "متليكو" .. والدخول فى منطقة الصعيد

١٢٤ مليون جنيه إجمالى أصول الشركة بنهاية العام المالى الماضى

لدينا خطة خماسية لتتجاوز استثماراتنا ١,٢٥ مليار جنيه

فى "التأمين البنكى" , ولكن هناك مباحثات ومفاوضات تجرى حالياً مع عدد من البنوك للتعاقد على "التأمين البنكى" سوف يتم الإعلان عنها قريبا.

■ هل لنا أن نتعرف على حجم أقساط الشركة بنهاية العام الماضى؟ وما هو المستهدف بنهاية العام الجارى؟

■ ■ نحن كشركة تأمين تكافلى متخصصة فى تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، لنا مصطلح ليس بأقساط، ولكن هو يسمى "اشتراكات محصلة" , وبلغ حجم الاشتراكات المحصلة للشركة بنهاية العام الماضى المنتهى فى ٣٠/ ٦ / ٢٠١٨ نحو ٨٧ مليون جنيه و٧٠٠ ألف جنيه, مقارنة بالعام السابق له، حيث كان حجم الاشتراكات المحصلة ٤٧ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ٤٠ مليون جنيه.

ونستهدف تحقيق معدلات نمو بنهاية العام المالى الجارى ونخطط الوصول إلى ١٢٠ مليون جنيه بنهاية ٣٠/ ٦ / ٢٠١٩ .

وبحلول عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ ومع الأخذ فى الاعتبار أن التأمين المتناهى الصغر، سوف يأخذ دوره وأن الدولة تسعى لأن يكون لجميع أفراد الشعب نصيب منه نتوقع وقتها أن يقفز حجم الاشتراكات المحصلة للشركة فى هذا العام إلى ٣٥٠ مليون جنيه، وذلك بعد التوسع فى تقديم خدمات التأمين المتناهى الصغر.

■ ماهو حجم استثمارات الشركة؟ وقنوات الاستثمار المختلفة؟

■ ■ حجم استثمارات الشركة بلغ نحو ٨١ مليون جنيه بنهاية ٣٠/ ٦ / ٢٠١٨ , وإجمالى الأصول بلغ ١٣٣ مليون جنيه و٨٠٠ ألف جنيه عن نفس الفترة , وإجمالى حقوق الملكية بلغ ٤٤ مليون جنيه و٨٠٠ ألف.

وقنوات الاستثمار لدينا متعددة ومختلفة، والأبرز فيها هو شهادات الاستثمار والادخار للبنك الأهلى المصرى وأذون خزانة, والتى تجلب لنا عوائد جيدة.

ونحن نسعى إلى مضاعفة حجم استثماراتنا، وحجم الاحتياطيات خلال الأعوام الخمسة المقبلة, وأيضاً الوصول بالاستثمارات إلى مليار و٢٥٠ مليون جنيه.

ويذكر أن الشركة حققت صافى أرباح فى بنهاية العام الثالث من عمر الشركة بلغ نحو ٥ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه وهى سابقى جديدة من نوعها بالنسبة لشركة حديثة أن تحقق أرباحا, وهذا معناه أننا بدأنا الدخول فى سنوات تحقيق الأرباح ولم نستمر فى سنوات العجز.

■ كم تمثل نسبة محفظة شركات الوساطة من إجمالى محفظة الشركة؟

■ ■ نحن فى "متليكو" نتعامل مع عدد كبير من شركات الوساطة التأمينية ونعتبرهم شركاء نجاح بالنسبة لنا أبرز تلك الشركات هى المتحدة للوساطة التأمينية وإيماك للوساطة التأمينية وشركة سمارت للوساطة التأمينية, وتلك الشركات لها نشاط كبير معنا، خاصة فى تأمينات الحياة الجماعية أكثر من نشاط الفردى, ونسبة تعاملات شركات الوساطة تمثل نحو ١٥٪ من إجمالى محفظة الشركة.

■ من هم المساهمون فى الشركة؟ وماهو حجم رأسمال الشركة فى مصر حاليا؟ وهل هناك نية لزيادة القاعدة الرأسمالية فى الفترة القادمة؟

■ ■ تأسست الشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلى "متليكو" عام ٢٠١٥، وهى شركة مساهمة مصرية تزاول التأمين التكافلى على الحياة فى جمهورية مصر العربية، طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية برأس مال مصرح به قدره ١٠٠ مليون جنيه مصرى, ورأس مال مصدر قدره ٦٠ مليون جنيه مصرى وخاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ومسجلة بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم " ٣٦ " لعام ٢٠١٥ وهى إحدى الشركات التابعة للشركة الإسلامية العربية للتأمين "سلامة" والتى يبلغ رأس مالها المدفوع ١,٢ مليار درهم إماراتى ويرأس مجلس إدارتها الشيخ خالد بن زايد صقر آل نهيان. وهى شركة رائدة فى حلول التكافل المتوافقة مع الشريعة الاسلامية وقد تأسست سلامة فى دبى , الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٩ وتعتبر أكبر شركة للتكافل وإعادة التكافل فى العالم ومن أقدمهم , وهى مدرجة فى سوق دبى المالى تحت رمز " سلامة ".

والمساهمون فى الشركة : ٨٠,١٪ يمتلكها الشركة العربية الإسلامية للتأمين " سلامة " . و٩,٩٥ ٪ يمتلكها بيت التأمين المصرى السعودى . و٩,٩٥ يمتلكها بنك فيصل الإسلامى المصرى، وبالفعل هناك نية لزيادة رأس مال الشركة فى مصر خلال الفترة القادمة وذلك فى ظل التوسعات وافتتاح الفروع الجديدة المستهدفة.

■ هل هناك نية لطرح حزمة جديدة من المنتجات التأمينية؟

■ ■ بالفعل انتهينا من تصميم ٤ منتجات تأمينية جديدة وننتظر الموافقة النهائية من الرقابة المالية لطرحها بالسوق المصرية، وهى تأمينات جماعية تخدم القطاع المصرفى والمتعاملين معهم, وتعتبر تلك المنتجات التأمينية الجديدة الأربعة أحد عوامل زيادة نسبة تعاملات الأشخاص مع البنوك. إذا كانت علاقة الأشخاص بالبنوك بالنواحى الادخارية فقط أو فى الشهادات التى تصدر وتمنح عائد, فالمنتجات الجديدة التى نطرحها قريباً تعطى الاستمرارية فى حالة وفاة صاحب تلك الشهادات.

كما ندرس طرح منتجات تأمينية جديدة مرتبطة بالوحدات الاستثمارية، ونحن نخطط لطرح ذلك المنتج الذى يعتبر منتج غير تقليدى.

■ ماذا عن تجديد الاتفاقيات الخاصة بإعادة التأمين؟ وأبرز معيدى التأمين التى تتعامل معهم الشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلى " متليكو "؟

■ ■ اتفاقيات إعادة التأمين للعام الجديد تمت بنجاح مثل كل عام مع نفس معيدين التأمين دون تغيير أحد منهم وهم ثلاثة من الشركات الذين لهم قوة والملاءة المالية فى سوق إعادة التأمين العالمية وهى " هانوفر رى ـ سعودى رى ـ جينرال رى " والمعيد الرئيسى لنا هو" جينرال رى " .

حوار: وليـد السـيد

أكبر ميزانية فى قطاع تأمين الممتلكات لعام ٢٠١٧/٢٠١٨

«مصر للتأمين» ترسخ مكانتها على قمة سوق التأمين المصرى

■ السيد الاستاذ/ هشام توفيق

■ السيد الاستاذ/باسل الحينى

■ السيد الاستاذ/حسين عطا الله

عقدت الجمعية العمومية لشركة مصر للتامين بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢ تحت رعاية السيد الأستاذ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام وبرئاسة السيد الأستاذ باسل الحينى رئيس مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتامين وبحضور السيد الأستاذ حسين عطا الله رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتامين وأعضاء مجلس الإدارة حيث تم اعتماد ميزانية الشركة عن العام المالى ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .

وقد حققت شركة مصر للتامين خلال العام المالى الماضى نتائج ايجابية رغم التحديات التى واجهت النشاط الاقتصادى وصناعة التأمين عالميا ومحليا، وهو ما يحسب لجهود وزارة قطاع الاعمال العام والشركة القابضة لمصر للتامين وفريق عمل مصر للتامين.. ونعرض فى السطور المقبلة لأبرز ما تم تحقيقه.

جملة الأقساط المصدرة:

وبداية اكد السيد الاستاذ حسين عطا الله رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتامين ان جملة الاقساط فى ٢٠١٨/٦/٣٠ بلغت ٨,٦ مليار جنيه مقابل ٧ مليارات جنيه عام ٢٠١٧ بمعدل نمو ٢١٪ ، كما نجحت الشركة فى تحقيق اقساط واردة بمبلغ وقدره ١,٦٧ مليار جنيه مقابل ١,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بمعدل نمو ١٩٪ مما يؤكد قوة العلاقات الدولية التى تتمتع بها مصر للتامين وقد نجحت الشركة فى تحقيق صافى اقساط بقيمة ٥,٢ مليار جنيه مقابل ٤,٥ مليار عام ٢٠١٧ بمعدل نمو ١٦٪.

المخصصات الفنية:

وقال ان هذا النشاط الفعال للشركة تعكسه عددا من المؤشرات المهمة مثل جملة المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق) فى ٢٠١٨/٦/٣٠ التى ارتفعت الى ١٢,٢٤ مليار جنيه مقابل ١١,٣٧ مليار جنيه فى العام السابق بمعدل نمو ٨٪.

الاستثمارات:

واوضح ان الشركة نجحت من خلال مساهمتها فى العديد من الانشطة والقطاعات الاقتصادية فى زيادة جملة الاستثمارات الى ٣٢,٨ مليار جنيه فى ٢٠١٨/٦/٣٠ مقابل ٢٩,٤ مليار جنيه العام الماضى بمعدل نمو ١٢٪ .

مصر للتأمين تاريخ عريق ومستقبل مشرق:

ان مصر للتامين تفخر دائما بنشأتها وكونها نتاج فكر وطنى خالص وعمل شاء لها ان تكون من رواد قطاع التامين وأن يصبح لها دورا بجانب دورها الاقتصادى إلى آفاق العمل الاجتماعى الداعم لكل ما هو وطنى وأن يتجاوز أسلوب العمل فيها نطاق المحلية الى آفاق التعاون الاقليمى والدولى من خلال خطة طموحة للتوسع الاقليمى فى عدد من الأسواق العربية الواعدة لنقل الخبرة والتجربة المصرية ودعم التعاون العربى المشترك لتصبح من كبرى شركات التامين فى الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ، حيث يعلم خبراء التامين فى العالم ان تاريخ مصر للتامين تمتلك تاريخ عريق يتمثل فى:

■ ٣٦ مليار جنيه إجمالى الأصول

■ ٣٢,٨ مليار جنيه استثمارات مالية لتحفيز الاقتصاد القومى

■ ١٨,٩ مليار جنيه حقوق المساهمين

■ ١٢,٢ مليار جنيه حقوق حملة الوثائق

■ ٨,٦ مليار جنيه إجمالى أقساط

■ ١,٩ مليار جنيه صافى أرباح العام

■ ٨ مليارات جنيه رأس المال المرخص به

أهم مؤشرات أداء مصر للتأمين خلال عامين

■ الأرقام بالمليون جنيه

المؤشرات	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	معدل النمو٪
الأقساط المباشرة	٦٨٨٥	٥٦٦٠	٢٢٪
الأقساط الواردة	١٦٧٢	١٤٠٦	١٩٪
إجمالى الأقساط	٨٥٥٧	٧٠٦٦	٢١٪
صافى الأقساط	٥٢١٩	٤٤٨٢	١٦٪
المخصصات الفنية	١٢٢٤٣	١١٣٧٦	٨٪
إجمالى الاستثمار	٣٢٧٩٣	٢٩٤١١	١٢٪
الدخل من الاستثمار	٢٤٨٤	١٦٤٥	٥١٪
صافى الأرباح قبل الضريبة	٢١٥٤	٢٠٥١	٥٪
صافى الأرباح بعد الضريبة	١٩٠٤	١٦٠١	١٩٪
رأس المال المصدر والمدفوع	٤٠٠٠	٣٥٥٠	-
حقوق المساهمين	١٨٩٠٧	١٥٨٠٥	٢٠٪

■ أول شركة تأمين فى مصر تستخدم العمالة المصرية واللغة العربية فى تعاملاتها وتعمل على تعريب وثائق التامين فكان تاريخ بداية مصر للتامين هو تاريخ بداية التامين الوطنى المصرى كذلك لعبت دورا هاما ومؤثرا فى إدخال صناعة التامين فى كافة البلاد العربية وساهمت فى دعم التعاون الاقليمى من خلال مشاركتها فى إنشاء مجمع التامين العربى للطيران ، مجمع التامين الافريقى لتامين الطيران ، المجمع الافرواسيوى للطيران، المجمع العربى لاعادة التامين شركة اعادة التامين العربية ، والشركة المصرية لاعادة التامين.

ورغم حجم التحديات التى واجهتها الشركة على مدار تاريخها ، فقد حافظت الشركة على قوتها المالية وريادتها للسوق والصناعة بالشكل الذى جعلها تحول تلك التحديات الى فرص للنمو والتطور ورغبة دائمة فى التجاوب بفاعلية مع كل جديد وكان من نتاج ذلك :

■ اصبحت مصر للتامين من اوائل الشركات التى حصلت على تصنيف عالمى B++ للقوة المالية و bbb لتصنيف الائتمانى طويل الاجل مستقر Stable Outlook من مؤسسة A M best العالمية.

■ مصر للتامين من اوائل الشركات فى تطبيق مواصفة الجودة العالمية ٢٠١٥ حيث

حصلت شركة مصر للتامين على الإصدار الجديد لشهادة الجودة ISO ٩٠٠١ لعام ٢٠١٥ عن طريق الشركة البريطانية المانحة «S G S» بعد استيفاء جميع متطلبات المواصفة الجديدة لتصبح الشركة من اوائل الشركات على مستوى العالم التى تقوم بتوثيق جميع عملياتها طبقا لتعليمات شهادة الجودة التى تعد آخر مواصفة صدرت فى العالم.

مصر للتامين تفوز بجائزة أفضل الشركات أداء فى إفريقيا للعام ٢٠١٧/٢٠١٨

تؤكد مصر للتامين يوما بعد آخر انها خير سفير لمصر فى محافل صناعة التامين عربيا و اقليميا وعالميا فقد منحت المنظمة الافريقية للتامين شركة مصر للتامين جائزة الريادة كأحد افضل الشركات اداء بالأسواق الإفريقية لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ وذلك خلال المؤتمر الخامس والأربعين للمنظمة والذى عقد بغانا.

التصنيف العالمى للشركة شهادة نجاح دولية

اكدت مؤسسة A.M. Best على تصنيف شركة مصر للتامين (MIC) مصر، كما يلى : (جيد) B++ للقوة المالية و"bbb" للتصنيف الائتمانى طويل الأجل مستقر Stable Outlook. والذى يعكس محفظة أعمال ممتازة كشركة رائدة للتأمينات العامة فى مصر،وقوة رأس المال من خلال إدارة رأس المال الحكيمة للشركة بما يضمن إبقاء الميزانية العمومية قوية لشركة مصر للتامين ، وسجلها الجيد فى الأداء التشغيلي.

مصر للتامين علاقات دولية واسعة مع كبريات المؤسسات العالمية

وقال الأستاذ حسين عطا الله ان ثقة مصر للتامين بإمكانياتها وكفاءة العاملين بها أهلها للتعامل مع كافة المؤسسات العالمية فى مجال صناعة التامين واعادة التامين حيث تمت مراجعة المخصصات الفنية للشركة من قبل بيت الخبرة الاكتوارى الاول على مستوى العالم PWC London والذى اقر بكفاءة وكفاية الاحتياطيات الفنية للشركة منذ بداية المراجعة عام ٢٠١٥ وحتى الان. كما قامت الشركة فى اطار التطوير المستمر بتطوير منظومة ادارة المخاطر داخلها من خلال تفعيل ٣ من خطوط الدفاع الرئيسية لمواجهة المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها الشركة وفى هذا الاطار تعاونت الشركة مع كل من :

مؤسسة Ernst& Young العالمية بدبى لتطوير اطار عملية المخاطر بها .

شركة ميونخ رى العالمية لعمل أول نموذج لقياس كفاءة رأس المال يتوافق مع المعايير العالمية .

مؤسسة KPMG العالمية لتفعيل وتطوير منظومة المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية دعما لدور ادارة المراجعة الداخلية فى تحقيق رقابة كاملة وشاملة لكافة العمليات الرئيسية بالشركة وفقا لسجل المخاطر.

مؤسسة Ernst& Young العالمية لإعداد إستراتيجية الخطة المعلوماتية للشركة والإشراف على تنفيذها والتى تشمل جميع الأعمال التكنولوجية المطلوبة لتطوير المنظومة المعلوماتية للشركة والتي ستنعكس بالإيجاب على الأعمال المختلفة لمصر للتامين لما ستقدمه هذه الخطة من تطوير ومزايا من شأنها رفع مستوى الخدمة التى تقدمها الشركة لعملائها .

واكد انه فى اطار سعى مصر للتامين الدائم لتوطيد العلاقات مع كبرى شركات التامين واعادة التامين العالمية فقد وقعت الشركة خلال الفترة الماضية اتفاقية تفاهم لتبادل الاعمال مع شركة china re التى تعد من كبرى شركات اعادة التامين فى الصين وقارة آسيا والثامنة على مستوى العالم والحاصلة على تصنيف A من AM Best وبعد هذا الاتفاق دلالة واضحة على قوة شركة مصر للتامين وسمعتها القوية التى تتمتع بها فى السوق العالمية.

واختتم تصريحاته بالتاكيد على سعى الشركة الدائم وحرصها علي بذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق المزيد من النجاح والوصول إلى الاهداف المرجوة من خلال منظومة عمل متكاملة لا تنكر الشركة جهد كل من شارك فيها وهم:

عميلها .... فهو على قمة اهدافها الاستراتيجية وهو اساس النجاح وهدفه.

فريق العمل بالشركة .... فهم حجر الأساس في التطور والنمو.

ويبقى الشكر لوزارة قطاع الأعمال العام وشركة مصر القابضة للتامين والهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات... علي الدعم والمساندة الدائمة للشركة.

السيد بيومى نائب الرئيس التنفيذى للشركة المصرية للتأمين التكافلى "ممتلكات - مسؤليات":

١.٣ مليار جنيه محفظة استثمارات الشركة بنهاية الربع الأول من العام الجارى

بلغت محفظة استثمارات الشركة المصرية للتأمين التكافلى " ممتلكات - مسؤليات " فى ٣٠ / ٩ /٢٠١٨ ما قيمته ١,١٢٩ مليار جنيه، مقارنة بما قيمته ١,٠٣٠ مليار جنيه فى ٣٠ / ٦/ ٢٠١٨ بمعدل نمو بلغ نحو ٩,٦ ٪ .

وبلغ إجمالى أصول الشركة فى ٣٠ /٩ / ٢٠١٨ ما قيمته ١,٢٨٩ مليار جنيه؛ مقارنة بما قيمته ١,٢٠٧ مليار جنيه فى ٣٠ /٦/ ٢٠١٨ بمعدل نمو ٦,٨ ٪ .

هذا ما أكده السيد بيومى نائب الرئيس التنفيذى للشركة المصرية للتأمين التكافلى " ممتلكات - مسؤليات " خلال حواره مع مجلة "البوصلة" الاقتصادية، مؤكدا أن أقساط الشركة بلغت فى ٣٠ /٩/ ٢٠١٨ ما قيمته ١٧٠ مليون جنيه؛ مقارنة بما قيمته ١١١ مليون جنيه فى نهاية ٣٠ / ٩ / ٢٠١٧ بمعدل نمو بلغ نحو ٥٣ ٪ .

وأضاف أن الشركة المصرية للتأمين التكافلى " ممتلكات - مسئوليات " حصلت على جائزة أفضل شركة تأمين تكافلى فى مصر لعام ٢٠١٨ ، متابعا أن لغة الأرقام والمؤشرات هى لغه الخط المستقيم، ونحن حققنا أفضل الأرقام والمؤشرات خلال الفترة الماضية، وهى كالتالى:

بلغت أقساط الشركة خلال السنوات الخمس الماضية ٢,٠٤٨ مليار جنيه بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ١١ ٪ .

وبلغ فائض النشاط التأمينى خلال السنوات الخمس الماضية ٣٨٣ مليون جنيه، وارتفع من ٤٠ مليون جنيه إلى ١١٥ مليون جنيه خلال آخر خمس سنوات.

كما ارتفعت محفظة استثمارات الشركة من ٣٧٠ مليون جنيه إلى ١,٠٣١ مليار جنيه خلال السنوات الخمس الماضية بما يعادل ٢٧٣ ٪ .

وزيادة حقوق حملة الوثائق من ٢٠٤ مليون جنيه إلى ٥٩٣ مليون جنيه؛ بما يعادل ٢١٧ ٪ .

وبلغت التعويضات المسددة خلال السنوات الخمس الماضية ٦٣٠مليون جنيه.

وبلغ نصيب حملة الوثائق من فائض النشاط خلال السنوات الخمس الماضية ١١٨مليون جنيه، وهذا يساعد كثيرا على نشر الفكر التكافلى، من خلال توزيع فائض على حملة الوثائق، باعتبار عملاؤنا شركاءنا، وهذا ترسيخ لفكر التكافل.

وحققت "المصرية للتأمين التكافلى ممتلكات – مسؤليات" " حصة سوقية قدرها ٤٠ ٪ بين شركات التكافل على الممتلكات ونسبته ٣,٤ ٪ من إجمالى سوق التأمين المصرى.

كما حققت الشركة ما يعادل ٧٨٪ من إجمالى فائض النشاط المحقق على مستوى شركات التكافل "ممتلكات"،

وأيضا حققت ما يعادل ٣٦٪ من إجمالى استثمارات شركات التأمين التكافلى "ممتلكات" فى مصر.

وأضاف بيومى أن الشركة سباقة فى تدعيم الملاءة المالية لها؛ فقد وافقت الجمعية العمومية للشركة فى جلستها المنعقدة فى ٢٨ / ١١ / ٢٠١٨ على زيادة رأسمال الشركة بقيمة ٢٤ مليون جنيه من أرباح العام، ليصبح إجمالى رأسمال الشركة المدفوع ١٨٤ مليون جنيه، وهذه سياسة تتبعها وتنتهجها الشركة بصفة دورية، للتوافق مع خطة الشركة فى التوسع بالجناح التأمينى، بجانب تفوق الشركة غير المسبوق فى الجناح الاستثمارى.

محمد ماهر نائب رئيس "برايم القابضة":

نديرو صناديق استثمار كبرى واستثمارات بقيمة ٦ مليارات جنيه ..

٢٠١٨ شهد توسعات بمجال السمسرة وافتتحنا فرعين بالقاهرة والإسكندرية

قال محمد ماهر نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لشركة برايم القابضة إن البورصة المصرية تفتقر لوجود عدد كبير من الشركات التي تعمل في مختلف القطاعات الاستثمارية، لافتاً الي أن حجم الشركات المقيدة لا يتناسب مع وضع مصر وحجمها الاقتصادى.

وأضاف أن عدد الشركات المدرجة فى الوقت الحالى حوالى ٢٤٠ شركة، ورأس المال السوقى قيمته لا تتجاوز ال ٧٤٠ مليار جنيه، وهذا يعتبر ضعيفا جدا؛ على حد تعبيره؛ ونأمل فى مضاعفة عدد الشركات بالفترة المقبلة.

متابعا إن ذلك يحتاج إلى تضافر جهود من المجموعة الاقتصادية لايجاد وخلق بعض الحوافز وعوامل جذب للشركات وأصحاب رؤوس الأموال للدخول إلى البورصة المصرية، فالوضع الحالي والظروف الاقتصادية مهيأة لذلك، والبورصة أرض خصبة للاستثمار.

كما توقع من خلال الاستراتيجية العامة للسياسات النقدية أن يشهد عام ٢٠١٩ انخفاضا كبيرا فى أسعار الفائدة المصرفية؛ وهى خطوة ضرورية ومهمة للعجلة الاقتصادية، وكان البنك المركزى المصرى قد أعلن أنه يستهدف وصول الفائدة إلى ١٣٪ بنهاية عام ٢٠١٨ ، ولكن التضخم انخفض بشكل بطىء على غير المتوقع، وقد تم تأجيل قرار انخفاض الفائدة.

وعن الوضع الحالى لشركة "برايم القابضة" والشركات التابعة، أكد ماهر أن عام ٢٠١٨ الماضى شهد توسعات بمجال السمسرة وتداول الأوراق المالية؛ حيث تم افتتاح فرعين جديدين للشركة فى محافظة القاهرة، والآخر بالإسكندرية وصولا بعدد فروع شركة السمسرة إلى أربعة أفرع قائمة فى الوقت الحالى، وأوضح أن الاستراتيجية والخطة الطموحة، التى وضعتا كانتا تستهدفان افتتاح خمسة أفرع جديدة، تم افتتاح فرعين منها، وندرس السوق فى العام الجديد ٢٠١٩ لافتتاح ثلاثة أفرع بعد اختيار التوقيت المناسب لذلك، ومن

المستهدف أن تكون تلك الفروع بمنطقة الدلتا والصعيد وفرع آخر فى محافظة القاهرة.

وأشار ماهر إلى التحسن الواضح وتحقيق معدلات نمو بمجال إدارة الاستثمار والمحافظ خلال نهاية الربع الثالث من العام الماضى، متوقعا تحقيق المزيد من معدلات النمو خلال الربع الأول والثانى من العام الجديد ٢٠١٩ .

كما أوضح أن " برايم القابضة" حققت حجم أرباح بلغ نحو ٢٨ مليون جنيه بنهاية الربع الثالث من العام الماضى، مقارنة بتحقيق ٢٥ مليون جنيه أرباحا عن الفترة نفسها من العام السابق له، ونتوقع إغلاق نتائج العام على تحسن فى النتائج التى يتم الإعلان عنها بعد عرضها على البورصة المصرية والرقابة المالية.

وبالنسبة لشركة "برايم" لإدارة الاستثمار والصناديق؛ فهى تدير فى الوقت الحالى نحو ٦ مليارات جنيه من الأموال تحت الإدارة، جزء منها لإدارة ٩ صناديق استثمار ، وجزء آخر محافظ كبيرة مع الهيئات المختلفة؛ منها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبنك الاستثمار القومى، والهيئة القومية للبريد، وعدد كبير من البنوك وشركات التأمين.

وهذا هو النشاط الرئيسى بالنسبة لنا، ونقوم بتطويره

ومضاعفته، فنحن لدينا فريق خاص بالشركات، وهو على أعلى مستوى من الخبرة يعمل على خلق أفكار جديدة للعملاء وأصحاب الصناديق لزيادة عددها وتأسيس صناديق استثمارية جديدة.

كما نأمل أن البنوك والشركات الكبرى تزيد من عدد الصناديق الاستثمارية الخاصة بها.

وتوقع الرئيس التنفيذى لشركة "برايم القابضة" أن الحكومة عقب الانتهاء من إجازات نصف العام وأعياد الكريسماس تقوم بطرح أولى شركاتها فى البورصة المصرية؛ تنفيذا لبرنامج الطروحات الحكومية الذى كان مقررا له عام ٢٠١٨، ولكن الظروف لم تساعدها فى تنفيذه وتم تأجيله.

ومن المتوقع أن تكون البداية فى طرح الشركة الشرقية للدخان "ايسترن كومبانى" عقب انتهاء إجازة نصف العام.

وتلك الطروحات سوف تنعش البورصة المصرية وسوق المال، خصوصا أن شركات قطاع الأعمال العام تعمل بقطاعات مختلفة وحيوية والبعض منها مدرج بالفعل فى البورصة المصرية، وتقدر كمية الطرح لتلك الشركات بحوالي ٨٠ مليار جنيه.

وقال ماهر إن العامين الماضيين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ شهدا بداية خطوات الإصـــلاح الاقتصادى والهيكلى وكانا هما الأصـعـب، لما فيهما من قرارات تؤثر على المواطنين والأعمال، سواء فى زيادة التكاليف أو خفض الدعم على المحروقات، وإجراءات أخرى تنظيمية بالنسبة للهيكل الضريبى التى تستحق على جميع التعاملات، سواء فى القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل أو الضريبة العقارية ، ومن جانب آخر كانت بالدولة حركة كبيرة على مستوى إعادة بناء البنية التحتية والأساسية والمرافق العامة سواء فى مجال الطرق والمدن الجديدة والطاقة وبعض المشروعات الاستثمارية الجديدة، الزراعية والصناعية، وفى مجال استكشاف الثروات الطبيعية مثل الغاز والمحاجر والخامات البترولية، وتأسيس المناطق الصناعية الجديدة.

وكانت ٢٠١٨ بداية فترة رئاسية جديدة للرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية وأتكلم فيها عن التوجه واستراتيجية الدولة خلال الفترة القادمة، وأنها تركز على المواطن من الدرجة الأولى، ووضعت الأولويات لمجالات التعليم والصحة بدرجة كبيرة، وبدأت الدولة بالفعل فى تنفيذ إجراءات تتم لصالح المواطن محدود ومتوسط الدخل، بالإضافة إلى رعاية طبية جيدة على مستوى عال، أبرزها مبادرة الرئيس ١٠٠ مليون صحة، للقضاء على فيروس سى.

حوار: وليـد السـيد

رئيس البورصة: ٢٤ ألف مستثمر و١١٨٧ صندوقا ومؤسسة جديدة بالبورصة خلال عام

كتب: أحمد فرج

أكد محمد فريد رئيس البورصة أن البورصة نجحت خلال العام الماضي في تعميق سوق المال المصرية عبر جذب مؤسسات مالية جديدة ومستثمرون افراد جدد للتداول بالبورصة خلال العام الماضي

واضاف أنه تم جذب أكثر من ٢٤ ألف مستثمر جديد خلال عام ٢٠١٨ مقابل نحو ٢٢ ألف مستثمر جديد خلال عام ٢٠١٧، بزيادة بنسبة ٨,٥٪، كما تم جذب نحو ١١٨٧ صندوق ومؤسسة أجنبية إلى السوق مقارنة بنحو ١١٦٤ مؤسسة وصندوق أجنبى فى العام الماضى.

واشار الي تنوع المستثمرون الجدد ما بين فئة الأشخاص حسب الجنسية بين ٢٠٢٩٨ مستثمر مصري ، ٩٠٦ عرب، ١٣١١ مستثمر أجنبى، وبالنسبة للمؤسسات، وزعت بين ٤٨٤ مؤسسة محلية، ٢٢٧ مؤسسة أجنبية، ١٠٤ مؤسسة عربية، أما بالنسبة لفئات صناديق الاستثمار، وزعت بين ١٤ مؤسسة محلية، ٨٤٩ مؤسسة أجنبية، ٧ مؤسسات عربية.

واكد أنه تم تنفيذ ٤ طروحات أولية بقيمة ٥,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٢٥٪ عن العام الماضى، موزعة بين قيمة ٤,٦٨ مليار جنيه للطرح الخاص خلال عام ٢٠١٨، مقابل ٣,٣٩ مليار جنيه فى العام السابق، وبلغ الطرح العام ٠,٥٣ مليار جنيه مقابل ٠,٥٧ مليار جنيه فى العام السابق.

واستحواذ الأجانب على نسبة ٦٠٪ من الطروحات الأولية هذا العام فى مقابل نسبة ٥٦٪ العام الماضى، واستحوذ المصريون على نسبة ٤٠٪.

كما استحوذ الأجانب على الطروحات الخاصة خلال عام ٢٠١٨، وبلغ ٣,٠٧ مليار جنيه فى مقابل ٢,١٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٢,١٦٪، وبالنسبة للطروحات العامة، استحوذ الأجانب على قيمة ٠,٠٤ مليار جنيه فى مقابل ٠,٠٥ مليار جنيه العام الماضى بنسبة انخفاض ١٤,٣٨٪.

خبراء سوق المال يرهنون تحسن مؤشرات بورصة ٢٠١٩ بتنفيذ الطروحات واستحداث أدوات مالية جديدة وخفض سعر الفائدة

تقرير: أحمد عمر - عمرو عفيفي

توقع خبراء ومحللون بسوق المال أن يتميز العام ٢٠١٩ بالعديد من الأحداث الجوهرية التي من شأنها التأثير بشكل إيجابي على البورصة المصرية.

شملت التوقعات تنوعًا كبيرًا في البضاعة المقدمة لسوق الأوراق المالية من خلال برنامج الطروحات المرتقب ودخول شركات وقطاعات جديدة، بحيث يسهم في تحقيق جاذبية للأموال والاستثمارات العربية والأجنبية بأحجام كبيرة، واستهداف شريحة أكبر من الأفراد خارج السوق، مع تفعيل بعض الآليات والأدوات الجديدة كالـ"شورت سيلينج".

الجوهري

وأكد الدكتور محمد الجوهري، خبير أسواق المال، أنه على الحكومة السعي جاهدة إلى طرح قطاعات متنوعة لأنشطة مختلفة، بما يؤدي إلى تنشيط القطاعات عبر طرح حصص من شركات قطاع الإسكان والشركات الصناعية وتكرير البترول، حتى يكون هناك تنوع استثماري، وتقسيم حصيلة عوائد الطرح وتخصيص جزء منها لتطوير الشركات المطروحة لضمان استمراريتها واستمرارية برنامج الطرح بشكل مُجمَل.

وأضاف أن اتخاذ الخطوات الصائبة في التنفيذ سيؤثر بشكل إيجابي على دفع عجلة التنمية في مصر وتطوير وإنعاش السوق المصرية، في الوقت الذي تعاني فيه البورصة من عثرات شديدة.

وفي هذا السياق توقع الجوهري أن يشهد العام الجديد ٢٠١٩ العديد من الأحداث المؤثرة، يأتي في مقدمتها الطروحات الحكومية المرتقبة والتي سيكون لها الأثر البالغ في زيادة أحجام التداول، ودخول شريحة جديدة من المستثمرين ليرتفع تباعًا مستوى الأداء العام للمؤشرات.

وأوضح خبير أسواق المال لـ"البوصلـــــة"، أن تراجع رأس المال السوقي، طبقًا للتقرير الربع سنوي الصادر من البورصة المصرية لأسهم الشركات المقيدة في سوق داخل المقصورة، يقدر بنحو ٥٤,٢ مليار جنيه، خلال الفترة من بداية أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٨، والذي سجل ٧٥٠ مليار جنيه بنهاية الربع الحالي، وحجم تراجع قدره ٦,٧٪ عن العام الماضي.

ولفت إلى احتمالية قيام المركزي بخفض معدل الفائدة خلال العام ٢٠١٩، ليترتب عليه نوع من التحول للاستثمار بالبورصة وتكويد مستثمرين جدد فيها.

ومن جانبه أوضح الدكتور صالح سالم، الخبير بسوق المال، أن التضخم أحد أبرز المخاوف التي تؤثر على السوق بشكل كلي، لاسيما البورصة المصرية، متوقعًا أن يصاحب القرار المرتقب يوليو ٢٠١٩ بخفض الدعم عن الطاقة، تزايد في نسب التضخم.

وحذر من التراجعات الحادة في أسعار الفائدة لما لها من تأثير سلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية والمتمثلة في أذون وسندات الخزانة والبالغة خلال العام الماضي ٢٠ مليار دولار.

الشهيدي

ومن جانبه يؤكد الدكتور معتصم الشهيدي، نائب رئيس مجلس إدارة هوريزون لتداول الأوراق المالية وخبير أسواق المال، أنه يتوقع البدء في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية خلال الربع الأول من ٢٠١٩، لافتًا إلى ضرورة تميز المطروحة بكونها بضاعة جديدة والترويج لها بشكل جيد حتى يتسنى لها جذب استثمارات عربية وأجنبية كبيرة وتحقيق عامل الجاذبية لدى المستثمرين، مع احتمالية التفعيل لـ"الشورت سيلينج" أو البيع المكشوف كأحد الأدوات المهمة المنشطة للبورصة.

وأضاف خبير أسواق المال، أن القطاعات الجديدة كالسياحة والغاز خاصة مع ظهور بادرة للعديد من الاكتشافات الجديدة والتي ستنعكس آثارها على القطاع ككل، متمنيًا خروج القطاع العقاري من حالة الركود مع خفض سعر الفائدة بنسبة تتراوح بين ٢-٣٪، وزيادة في معدل الصادرات بـ ٣٠٪ خلال العام الجاري ٢٠١٩، آملاً في وصول حجم التداولات إلى ٢ مليار جنيه لتحقيق السيولة والعمق المطلوبين.

فتحي

ومن جانبه توقع محمد فتحي، رئيس مجلس إدارة شركة ماسترز لتداول الأوراق المالية، أن تشهد الفترة المقبلة حالة من الرواج بعد الحركة التصحيحية العنيفة التي هزت بعض الأسواق العالمية، لافتًا إلى ضرورة تفعيل الأدوات الجديدة وإنشاء بورصة للسلع والعقود بما يعزز نشاط السوق وزيادة أحجام التداولات خلال الفترة المقبلة، مع تنويع البضاعة المقدمة للمستثمر بما يحقق المستهدف الرئيسي لادارة البورصة والمتمثل في رفع سقف التداول اليومي إلى ٢ مليار جنيه.

واكد تقرير لشركة فاروس القابضة أنه لتقييم الوضع على المدى الطويل، يجب ان نوضح ان المؤشر الرئيسي للبورصة اكمل نموذج لشمعة إيجابية تعرف باسم «المطرقة» .

ويشير هذا التكوين الإيجابي إلى أن السوق أفتتح هذا الشهر بموجة بيعية حادة، بينما جاء مستوى الإغلاق بالقرب من قمته. وهو ما يشير الي أن الضغوط البيعية تفتقد عنصر الاستمرارية، ومن المرجح أن تهدأ حدة التوجهات البيعية.

وإضاف التقرير إلى أن ذلك، ادي الي تراجع المؤشر خلال الثمانية أشهر الماضية إلى ٥٠,٠٪ من مستويات تصحيح فيبوناتشي بالمقارنة مع الحركة الصاعدة الرئيسية الماضية .

وبناء علي ذلك، يتم التعامل مع موجة البيع خلال الثمانية أشهر الماضية على أنها حركة تصحيحية هابطة طبيعية داخل نطاق الاتجاه الحالي الصاعد على المدى الطويل, وم من ثم، ننصح المستثمر على المدى المتوسط إلى الطويل بوضع أوامر حماية الأرباح أسفل مستوى دعمنا الرئيسي عند ١٢,٠٠٠ نقطة.

واضاف التقرير أن مستوى مقاومة المؤشر يرتكز على المدى القصير عند ١٣,٣٠٠ نقطة, الاختراق المستمر لأعلى مستوى ١٣,٣٠٠ نقطة سيدفع المؤشر نحو مستوى مقاومتنا الأكثر أهمية المرتكز عند ١٤,٠٠٠ نقطة. وفي حالة تأكد اختراق المستوى السابق لأعلى، قد يتم الحصول على إشارة تعافي على المدى المتوسط.

عبدالمحسن سلامة لـ"البوصلة":

الصحافة تواجه تحديات صارخة ونسعى للحفاظ على المهنة وخدمة جموع الصحفيين

أعلنت نقابة الصحفيين عن فتح باب الانتخابات في ٩ فبراير المقبل لاختيار نقيب جديد للصحفيين و٦ أعضاء جدد لمجلس النقابة خلال الدورة الجديدة على أن يتم إجراء الانتخابات خلال شهر مارس المقبل.

وفي خضم التحديات التي تواجه الصحافة المصرية خلال السنوات الماضية وللتعرف على ما شهدته النقابة خلال العامين الماضيين التقت مجلة "البوصلة" النقيب الحالي للصحفيين عبدالمحسن سلامة والذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام العريقة حيث أعلن "سلامة" اعتزامه الترشح على منصب النقيب في الانتخابات المقبلة

وأكد سلامة في حواره مع البوصلة أن الصحافة تواجه منافسة قوية غير تقليدية، خصوصا من الإعلام الإلكتروني فى العالم كله وليس مصر فقط مشيراً إلى أن هناك تحديات صارخة تواجهها المهنة خلال الفترة الأخيرة، خاصة في ظل المرحلة المفصلية التي تمر بها، أبرزها المنافسة القوية غير التقليدية، التي يقدمها الإعلام

وأضاف أنه يسعى إلى مواصلة العمل في هذا المجال للارتقاء بالمستوى المهني للزملاء الصحفيين لافتاً إلى أن افتتاح مركز التدريب الصحفي بمقر نقابة الصحفيين هو أحد أهم تلك الأدوات للارتقاء بالمهنة.

حوار: محمد أبو أحمد – ياسر السجان

أكد "سلامة" أنه وقوفاً أمام مسئوليته فإنه سيترشح لاستكمال خطته في إحياء الدور الفعال لنقابة الصحفيين باعتبارها البيت لكل الصحفيين والحصن الداعم للحفاظ على الوعي لجموع الشعب المصري والعربي في مواجهة الهجمات الشرسة التي تشنها قوى التطرف والإرهاب.

وأوضح أنه استطاع أن يعيد أواصر التعاون بين الدولة ونقابة الصحفيين؛ ما أدى إلى الحصول على دعم مالي للنقابة للارتقاء بها، "حيث استطعنا الحصول على أكبر دعم مالي للنقابة بالمقارنة بالفترات السابقة، فنجحنا في الحصول على مبلغ (٥٤) مليون جنيه من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لدعم أنشطة النقابة المختلفة".

وكذلك أكبر استفادة من القروض الحسنة للزملاء الصحفيين خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨، حيث حصل ١٧٠٠ زميل صحفي على ما يقرب من مليون جنيه خلال العامين "قروضا حسنة" لتحقق أكبر استفادة للزملاء بالمقارنة بالسنوات الماضية، ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة وزيادة الأسعار كان من الواجب علينا الوقوف بجانب الزملاء الصحفيين لمواجهة أزماتهم المالية، فتم منح مجلس النقابة إعانات مالية ما بين علاج وطوارئ لعدد من الزملاء الصحفيين.

وفي ديسمبر ٢٠١٨ تم افتتاح ثاني أكبر معهد تدريب للعمل الصحفي الإعلامي في العالم، حيث قمنا بافتتاح معهد التدريب بحضور الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، وافتتاح هذا المعهد يأتي ضمن منظومة التطوير الصحفي من أجل النهوض بالصحافة الورقية والإلكترونية، وكذلك العمل الإذاعي والتليفزيوني لأنه يعد من أكبر معاهد التدريب للعمل الصحفي الإعلامي في العالم لاحتوائه على أحدث وسائل التكنولوجيا في العالم حيث يضم قاعات تدريب على كافة الفنون الصحفية والمتحف والمركز الصحفي بالإضافة إلى استوديوهات الإذاعة والتليفزيون والمونتاج والتي تم تجهيزها على أعلى مستوى علمياً وتكنولوجيا.

وسيكون هناك دورات تدريبية على أعلى مستوى للصحفي حتى يحصل على شهادات معتمدة.

وكذلك فتح الباب في تبادل الخبرات بيننا وبين جميع الأكاديميات الصحفية على المستوى الأوروبي والعربي في الشرق الأوسط.

وفى المقام الأول أود أن أتقدم وأعضاء مجلس النقابة وجموع الصحفيين بالشكر للشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة-حاكم إمارة الشارقة لدعمه المستمر بإنشاء معهد التدريب وتطوير مطعم النقابة كدعم عيني للنقابة فى إطار المنح التى يقدمها الشيخ سلطان بن محمد القاسمى على المستويين العربى والدولى.

وأضاف أنه بصدد توقيع بروتوكول مع وزارة الإنتاج الحربي لتنفيذ بناء مستشفى الصحفيين ليصبح أكبر إنجاز معمارى فى تاريخ النقابة بعد إنشاء مبنى النقابة الذى شيده النقيب الأسبق الراحل الأستاذ إبراهيم نافع.

كما تم الاتفاق على إنشاء العيادات الخارجية للمستشفى بالدورين السادس والخامس بمبنى النقابة لتخدم أكبر قطاع ممكن من الزملاء أعضاء النقابة وأسرهم.

وأضاف أنه نتيجة جهود مكثفة ولقاءات مع رئيس الوزراء وزير الإسكان والمرافق والجهات المعنية، نجحت النقابة في الحفاظ على قطعة الأرض بمساحة ٣٠,٩ فدان بمدينة ٦ أكتوبر بعد أن تم إخطارنا من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع الشئون العقارية بإعادة التعامل على قطعة الارض رقم (E٤) بمساحة (٣٠,٩) فدان، وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق الكامل مع الزملاء الحاجزين لوحدات بالمدينة لتكوين اتحاد حاجزين والبدء في إجراءات استغلال الأرض وطرحها أمام الشركات المختلفة بالصورة القانونية الصحيحة.

كما تم افتتاح مطعم النقابة بعد التجديد وزيادة المعاشات مرتين خلال عام٢٠١٨ وذلك تقديراً للأساتذة رواد المهنة الذين أفنوا عمرهم لخدمة الصحافة والوطن، وتأكيدنا في البرنامج الانتخابي بزيادة المعاشات بنفس قيمة زيادة البدل تم بالفعل زيادة المعاشات للزملاء الرواد بمبلغ ٢٠٠ جنيه شهريا اعتبارًا من يناير٢٠١٨، كما تمت زيادة المعاش مرة أخرى بمبلغ ١٠٠ جنيه في (أكتوبر٢٠١٨) لتصبح الزيادة بالمعاش مبلغ ٣٠٠جنيه، ليصبح الآن إجمالي المعاش (١٤٥٠ جنيه) شهرياً.

كما تمت زيادة الميزة التكافلية لصندوق التكافل تتويجاً لمجهود مجلس إدارة صندوق التكافل، وتنفيذاً لقرار الجمعية العمومية للصندوق فى ١٥ أكتوبر ٢٠١٧ فتم العمل بالنظام الجديد للصندوق بداية من شهر نوفمبر ٢٠١٨ والذى يهدف إلى زيادة الميزة التكافلية لأعضاء الصندوق بنسبة ٧٥٪ من الميزة التكافلية، لتصل الميزة التكافلية المستحقة لبعض الأعضاء لأكثر من ثلاثة أضعاف الميزة السابقة لتحقق أكثر من مائة ألف جنيه وهذا على عكس النظام القديم؛ حيث كانت الميزة التكافلية القصوى أربعة وعشرين ألف جنيه.

وتابع نقيب الصحفيين قائلا: "أتوجه لجميع أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس إدارة الصندوق بخالص التهنئة بمناسبة بدء العمل بالنظام الجديد للصندوق، متمنياً من الله أن يوفقنا جميعاً فى العمل على استمرار التقدم والتطوير بالصندوق.

الجهود مستمرة لحل مشاكل الزملاء:

وقام النقيب وأعضاء مجلس النقابة بمقابلة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمسئولين لحل عدة مشاكل تخص الجماعة الصحفية؛ من بينها:

حل أزمة نادي الزمالك وذلك حرصاً من النقابة على حل مشكلة الزملاء أعضاء نادى الزمالك، وفى إطار الاتصالات المستمرة التى أجراها النقيب بكل الجهات المعنية من مجلس النواب ووزارة الشباب والرياضة ونادى الزمالك؛ قام المستشار مرتضى منصور رئيس نادى الزمالك بزيارة إلى مقر نقابة الصحفيين يرافقه المستشار أحمد جلال نائب رئيس النادى وبحضور الأستاذين إيهاب الخولى ومحمد الحسينى عضوى مجلس النواب في ديسمبر٢٠١٨.

وقد حضر من مجلس النقابة الزملاء جمال عبدالرحيم وحسين الزناتى وأيمن عبدالمجيد وعمرو بدر كما حضر اللقاء عدد من الزملاء الأعضاء بنادى الزمالك.

وفى نهاية اللقاء أكد نقيب الصحفيين ورئيس نادى الزمالك على العلاقات الودية وعودة الأمور إلى مجاريها وإزالة كل أوجه الخلاف التى كانت مثارة من قبل، ووجها الشكر والتقدير إلى الدكتور على عبدالعال رئيس مجلس النواب والدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة على رعايتهما الكريمة لحل الأزمة.

بعد ذلك وجه المستشار مرتضى منصور رئيس نادى الزمالك الدعوة إلى نقيب الصحفيين ومجلس النقابة لزيارة النادى.

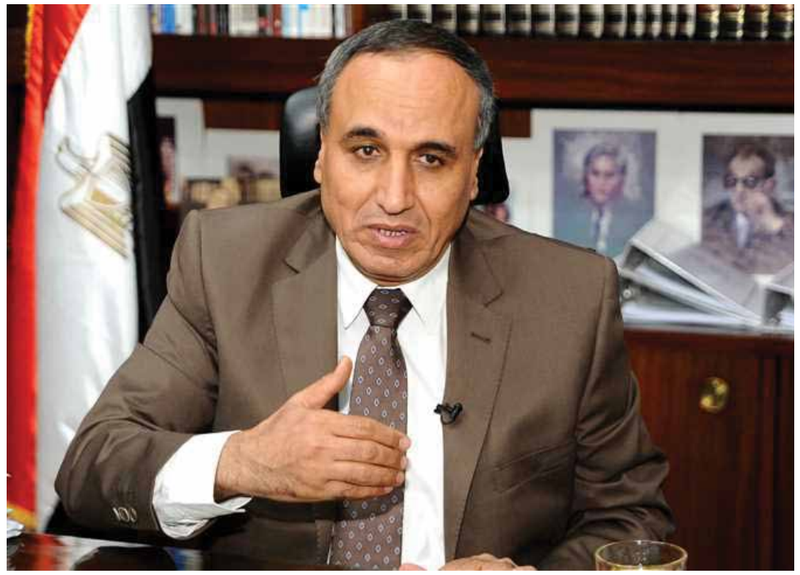

افتتحنا ثانى أكبر معهد تدريب للعمل الصحفى الإعلامى فى العالم

الدولة حريصة على مهنة "الصحافة" وتمت الاستجابة لأكثر من ٩٠ % من ملاحظات النقابة على قانون الصحافة والإعلام قبل إصداره

توقيع بروتوكول لإنشاء مستشفى الصحفيين بمدينة ٦ أكتوبر

قريباً.. الإعلان عن الإجراءات التنفيذية لإحياء مشروع مدينة الصحفيين فى ٦ أكتوبر

وضعنا حلا نهائيا لأزمة الصحفيين بالصحف الحزبية المتوقفة التى استمرت طوال ١٠ سنوات

بحث حل أزمة أرض الصحفيين بالسويس:

وأكد سلامة أنه التقى اللواء أ.ح/ ياسر الملاح رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة بشأن أرض الصحفيين بالسويس بحضور الزميل أمين محمد أمين، وتُجرى اتصالات مستمرة للتواصل لحل بشأن المشكلة.

الاستجابة لأكثر من ٩٠ ٪ من ملاحظات النقابة على قانون الصحافة والإعلام قبل إصداره:

كما أكد نقيب الصحفيين، تقديره الكامل لمجلس النواب، برئاسة د.على عبدالعال، رئيس المجلس، ولجنة الثقافة والإعلام، برئاسة الأستاذ أسامة هيكل، للاستجابة لمعظم مقترحات وملاحظات النقابة على قوانين تنظيم الصحافة والإعلام، خاصة فيما يتعلق بالمواد الخلافية التى حددها مجلس النقابة بالإجماع فى اجتماعاته المتتالية لمناقشة تلك القوانين، والتى كانت تتعلق بالحريات، وضرورة الالتزام بالنصوص الدستورية المقررة، خاصة المادة (٧١)، وعدم التوسع فى فرض القيود على حرية العمل الصحفى، وأيضًا تلك المواد المتعلقة بالمؤسسات الصحفية القومية، والتمثيل الصحفى فى مجالس الإدارات والجمعيات العمومية.

وأشاد نقيب الصحفيين، بدور الحكومة، وقيامها بالتوفيق بين وجهتى نظر البرلمان والنقابة، حيث قام المستشار عمر مروان، وزير الشئون القانونية ومجلس النواب، ببناء الجسور بين النقابة والبرلمان.

ونوه النقيب، بما قام به الزملاء أعضاء المجلس من جهد خلال المرحلة الماضية، والالتزام بلغة حوار هادفة وعقلانية، بعيدًا عن التشنج والانفعال، وحيًا دور الزملاء الذين شاركوا فى جلسات الحوار من أعضاء هيئة المكتب مع كل الجهات المعنية، مما أسهم فى إيجاد الأرضية للوصول إلى تلك الإنجازات.

وطالب نقيب الصحفيين، باستمرار الحوار بين النقابة والبرلمان، فيما يتعلق بصدور اللائحة التنفيذية لتلك القوانين، لمعالجة أى ملاحظات مستجدة، والأخذ بعين الاعتبار مقترحات النقابة فى هذا الشأن ، وفى إطار من الشراكة بين مؤسسات الدولة المختلفة تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى.

وأضاف أنه تم لأول مرة وضع حل نهائي لأزمة الصحفيين بالصحف الحزبية المتوقفة التي استمرت طوال ١٠ سنوات , كما أكدنا في البرنامج الانتخابي على إنهاء أزمة الصحف الحزبية، فتم اتخاذ خطوات فعلية لحل الأزمة

مستهدفة المساهمة فى الناتج المحلى بنسبة 8 %

الاتصالات:10 % معدل النمو المستهدف لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنهاية 2018/2019

تتبنى وزارة الاتصالات خطة طموحة تستهدف من خلالها الوصول بمعدل نمو القطاع؛ قبل أواخر العام المالى الحالى 2018/2019؛ إلى 10 % وزيادة نسبة مساهمته بالناتج المحلى الإجمالى للدولة من خلال ترويج الفرص الاستثمارية وجذب استثمارات أجنبية من عدة مجالات، أبرزها تكنولوجيا البلوك تشين، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء.

قال عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن الوزارة تستهدف تحقيق معدل نمو للقطاع يصل إلى 10 % بنهاية العام المالى الحالى، وهو أكبر من معدل النمو المتوقع للاقتصاد ككل، من أجل زيادة نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى والبالغة حاليا 3.1 %.

وأشار إلى تحقيق القطاع نموا 16.5% خلال الربع الأول من العام الجاري "يوليو – سبتمبر 2018- 2019".

وأضاف أن الوزارة تسعى إلى جذب استثمارات أجنبية فى ستة مجالات؛ هى مراكز البيانات (الداتا سنتر)، وتكنولوجيا الحوسبة السحابية، إضافة إلى خدمات القيمة المضافة

بقطاع الاتصالات، والمعروفة باسم VAS وتقنيات إنترنت الأشياء، والتدريب المتخصص، وتطبيقات الواقع الافتراضى.

وأضاف وزير الاتصالات أن مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي بلغت 7%، مؤكدا أن وزارة الاتصالات تستهدف أن تصل نسبة المساهمة لـ 8% بنهاية العام المالي الجاري "2018-2019".

ولفت إلى أن الوزارة تبذل مجهودات كبيرة لزيادة معدلات نمو القطاع ومواصلة هذا النمو بشكل ثابت ومستمر؛ في ظل تنفيذ خطة الحكومة للتحول الرقمي والشمول المالي، مؤكدا أن قطاع الاتصالات أحد القطاعات الحيوية في هذا التحول.

وأوضح أن مؤشرات القطاع تدفع الشركات العالمية للاستثمار في مصر، وتم وضع خطة لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بالقطاع خلال العامين المقبلين، سواء في مشروعات المناطق التكنولوجية أو التحول الرقمي.

وتسعى الوزارة إلى توقيع سلسلة من بروتوكولات التعاون مع وزارات والجهات الحكومية لدعم استراتيجية الدولة للتحول الرقمى والشمول المالى، بالتزامن مع تطوير آليات إدارة مشروع المناطق، التكنولوجية الجديدة، technology park وخلق بيئة تشريعية محفزة على الاستثمار.

تحت شعار Time For Egypt .. وبرعاية "ايتيدا"

10 شركات ناشئة تشارك فى معرض المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية CES 2019 ضمن الجناح المصرى

تشارك مصر ممثلة في هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" في معرض الإلكترونيات الاستهلاكية CES 2019 والمنعقد بمدينة لاس فيجاس بالولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من 8 إلى 11 يناير مطلع عام 2019.

وتأتي المشاركة المصرية بجناح رسمي ترعاه الهيئة تحت شعار Time For Egypt، حيث يضم 10 شركات ناشئة تستعرض منتجات وحلول رقمية تعتمد على أحدث التقنيات والتكنولوجيات الثورية ومنها انترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي و"البلوك تشين"، وغيرها من التطبيقات التي تخدم قطاعات التجارة الالكترونية والشحن والبورصة والخدمات المالية الرقمية.

وتتضمن قائمة الشركات الناشئة التي وقع عليها الاختيار شركة SavvyTech ، وشركة Noqood، وشركة Dippy Dud-des، وElkrem، وAquatika، وشركة BotCommander، وShopX، وشركة Selena AI، وشركة Waste Marche، وشركة GBarena.

أكدت مها رشاد، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للهيئة خلال لقائها بالشركات بمقر الهيئة على حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على دعم رواد الأعمال ورعاية الشركات الناشئة الواعدة وضخ استثمارات ضخمة في هذا الإطار لإيمانها بالإمكانات البشرية المبدعة وثروة العقول المصرية.

و أوضحت أن الهيئة ستقدم كافة أشكال الدعم والاستشارات والتوجيه لتمكين الشركات المشاركة بالمعرض من إنهاء الصفقات المتوقعة بحرفية ولمساعدة رواد الأعمال على الحصول على التمويلات المتوقعة بشكل أكثر فاعلية كما أنها ستعمل على إيجاد حلول لعدد من التحديات التي تواجه الشركات الناشئة خاصة مع المستثمرين الأجانب.

وتضمن الاجتماع عروض ترويجية للحلول والمنتجات التي ستقوم الشركات باستعراضها خلال فعاليات المعرض حيث تضمنت عدد من التقنيات الرائدة كان من أبرزها منتج لشركة ElKrem يعزز من توفير المتطلبات التقنية لتطوير الثقة بمجال إنترنت الأشياء حيث قامت بتصميم وتصنيع لوحة إلكترونية معتمدة دولياً يمكن أن يتم تركيبها على منتجات تستخدم تطبيقات إنترنت الأشياء وربطها بتقنية "بلوك تشين" لتحقيق عوامل الأمان وخصوصية البيانات، كما أن هذا المنتج مزود بحقيبة أدوات البرمجيات ومنصة تتيح لعملاء الشركة تحديث تلك البرمجيات عن بعد للعميل النهائي.

وجاء اختيار هذه الشركات بعد مراجعة أكثر من 100 طلب من الشركات المحلية الناشئة للمشاركة في هذا الحدث الهام، حيث تم عقد مقابلات معهم من خلال لجنة ضمت ممثلين عن "ايتيدا" والشعبة العامة للاقتصاد الرقمي ومركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال "تيك" وعدد من الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستثمار في مجال ريادة الأعمال.

رئيس راية القابضة : نحترم قوانين وقرارات هيئة الرقابة المالية .. ولا نفكر فى الخروج من البورصة

مليار جنيه استثمارات ضختها الشركة فى قطاعات مختلفة بالعامين الأخيرين

58 % مليون جنيه صافى أرباح الشركة خلال الشهور التسعة الأولى من 2018

تمويل ٥ آلاف مشروع بإجمالي ٦٠ مليون جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

"أمان للدفع الإلكترونى" تقدم 90 % من خدمات الدفع والتحصيل للمواطنين

حوار: حمادة على

قال مدحت خليل، رئيس مجلس إدارة شركة راية القابضة ، إن شركته نجحت في ضخ استثمارات مليار جنيه خلال العامين الماضيين، في مشروعات مختلفة من خلال أذرعها الاستثمارية

وأضاف خليل أن اهتمام "راية" بالتصنيع من أجل التصدير وغزو الأسواق الخارجية لجذب عملاء جدد وموارد للبلاد.

وأشار إلى تواجد الشركة واستثمارها بدول السعودية والإمارات وبولندا ونيجيريا وتنزانيا، مستهدفة إضافة أسواق جديدة خلال الفترة القادمة.

وحول ما يدور من أزمة بشأن الشراء الإجبارى منه للاستحواذ على 58 % من أسهم الشركة، أكد خليل أنه لا توجد لدى الشركة أية نية للخروج من البورصة نهائيا، أو تغيير خطتها الاستثمارية وأنه تم تقديم عرض الاستحواذ لهيئة الرقابة المالية.

واضاف الشركة عازمة على الاستمرار في توسعاتها وضخ استثمارات جديدة في مشروعاتها القائمة، خاصة في المجال الصناعي والغذائي والخدمات المالية غير المصرفية.

وبحسب القوائم المالية المجمعة للشركة، حققت الشركة صافي ربح خلال أول تسعة أشهر من عام 2018 بقيمة 58.6 مليون جنيه، مقابل 87.9 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وعن شركة "أمانة للدفع والتحصيل الإلكتروني" أكد خليل، أن الشركة تسير بخطى ثابتة نحو النمو داخل السوق المصرية، كإحدى أذرع شركة راية القابضة، مشيرا إلى نجاح الشركة في التمويل متناهي الصغر بتمويل نحو 3.5 ألف مشروع، بقيمة تصل لـ 40 مليون جنيه.

كما لفت إلى أن الشركة منحت تمويلات تصل إلى 60 مليون جنيه بنهاية العام الحالي، مشيرا إلى افتتاح الشركة لنحو 160 فرعا داخل الجمهورية؛ تستهدف الوصول بها إلى 230 فرعا بنهاية العام، مؤكدا كامل احترامه للقوانين المعمول بها في مصر بصفة عامة والقوانين المنظمة لعمل الهيئة العامة للرقابة المالية بصفة خاصة.

و استعرض رئيس شركة راية القابضة الخطط الاستراتيجية لكل من شركة أمان لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، وأمان للتقسيط، وأمان للدفع والتحصيل الإلكتروني ، حيث بيّن أن شركة "أمان" للتمويل متناهى الصغر متواجدة في ست محافظات من خلال ثلاثة عشر مكتبا في كل أنحاء الجمهورية، ونستهدف الوصول بتلك المكاتب إلى 25، مع نهاية العام الحالي بزيادة قدرها 12 مكتبا، مشيرا إلى أن المحافظات التي تتواجد فيها أمان، وتقدم خدماتها مباشرة للعملاء، هي القاهرة والجيزة والدقهلية والمنصورة والصعيد.

وأوضح أن الشركة لديها خطة طموحة لتوسيع اعمالها في صعيد مصر، من خلال نشر 50 مكتبا لها خلال الفترة المقبلة، وأن عدد المشروعات التي نجحت الشركة في تقديم تمويل لها بلغ حوالي 5 آلاف مشروع بتمويل قدره 60 مليون جنيه، حيث تتماشى تلك الميزانية مع الرؤية المستقبلية التي طرحتها "أمان" مؤخرا لتمويل المشروعات الخدمية والصناعية والتجارية.

وعن شركة أمان للتقسيط قال خليل إن هناك نحو 200 محل يقدمون خدمات التقسيط على مستوى الجمهورية، مؤكدا أن الشركة توسعت في تقديم خدمات التقسيط لتشمل تقسيط السيارات والأثاث وجميع السلع الإلكترونية والاستهلاكية والسلع المعمرة؛ حيث تصل أعداد العملاء الذين استفادوا من خدمات أمان للتقسيط 15 ألف عميل حتى اليوم، سواء من خلال أمان نفسها أو من خلال الوكلاء ومحلات الغير .

بينما أكد خليل أن الشركة تعمل في السوق منذ عامين تقريبا ونجحت خلال هذه الفترة في الاستحواذ على حصة سوقية كبيرة، حيث تمتلك الشركة شبكة موزعين تضم 25 ألف تاجر على مستوى الجمهورية يقومون بعمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني للخدمات الرئيسية التي يحتاجها المواطن المصري، والتي تصل لـ 65 خدمة رئيسية وتمثل 90% من الخدمات اليومية والشهرية التي يحتاجها المواطن، مثل دفع فواتير الكهرباء والمياه والتليفون وشحن الرصيد وغيرها.

ونبه إلى أن أمان للدفع الإلكتروني تلعب دورًا كبيرًا يتلاءم مع رؤية الدولة المصرية لتحقيق الشمول المالي والتحول لمجتمع لا نقدي، خاصة أن الخدمات الإلكترونية ساعدت المواطنين على أداء خدماتهم في اقل وقت ومن أي مكان دون تحمل أعباء الذهاب إلى مكان تقديم الخدمة .

اورنج مصر:

عام 2019 سيكون انطلاقة جديدة لاستعادة ذاكرة الأرباح

كتب ـ حمادة على

قامت شركة اورنج مصر، بزيادة رأسمالها بنحو 15 مليار جنيه "750 مليون يورو" في ديسمبرالماضي، في إطار خطة استراتيجية الشركة للتواجد وزيادة استثماراتها في مصر، حيث تمكنت الشركة من التوسع الأفقى بافتتاح أكثر من 700 مركز لخدمة عملائها؛ منتشرة على مستوى الجمهورية.

وأكد ياسر شاكر الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للشركة، أن ما واجهته اورنج مصر خلال السنوات الأخيرة من موجة الخسائر، هى للنسيان، خاصة مع ضخ الشركة مزيدا من الاستثمار خلال العام الجارى، مؤكدا أن عام 2019 سيمثل بداية انطلاقة جديدة للشركة واستعادة ذاكرة تحقيق الأرباح.

وأضاف شاكر أن اورنج استحقت هذا المركز وتلك الجائزة، حيث تمكنت الشركة من ضخ استثمارات بلغت 4 مليارات جنيه خلال العام الحالي، مستهدفة رفع كفاءة الشبكات الخاصة بها، إلى جانب إنشاء شبكات جديدة داعمة لخدمات الجيل الرابع والثالث لتصل بمحطاتها إلى 7 آلاف منها70% داعمة لتكنولوجيا الـ G4 .

البريد المصرى يتيح سداد 36 خدمة للمحليات

عصام الصغير: الخدمات متاحة فى الإسكندرية وبرج العرب كمرحلة أولى تمهيداً لتعميمها على مستوى الجمهورية

قال عصام الصغير رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد إن تقديم خدمات المحليات عبر مكاتب البريد يأتى فى إطار دعم خطط الدولة، التسهيل على المواطنين وتحقيق الشفافية، ومحاربة الفساد من خلال ميكنة الإجراءات والخدمات الأساسية واستكمالاً لجهود البريد المصري نحو تطوير الخدمات الجماهيرية للمواطنين لتيسير حصولهم على الخدمات التي تقدم من خلال العديد من الهيئات والمصالح الحكومية وتقديمها عبر مراكز الخدمات البريدية ليكون البريد المصرى الاختيار الأول للمواطن، وليصبح منصة لتقديم الخدمات الحكومية.

وأشار إلى أن إطلاق الخدمة في محافظة الإسكندرية بمنطقتي بريد الإسكندرية وبرج العرب سيكون كمرحلة أولى، تمهيداً لتعميم الخدمة على مستوى الجمهورية موضحاً أن الخدمة تتيح للمواطنين طلب الحصول على العديد من خدمات المحليات والتي تصل إلى 36 خدمة عبر مكاتب البريد، حيث سيتم تسجيل بيانات المواطن المستفيد واستلام المستندات اللازمة وتحصيل رسوم الخدمة بمكتب البريد، على أن يتم تسليمها إلى مركز المعالجة المركزي المشترك بين بالبريد والمحليات والكائن بمحافظة الإسكندرية وبعد إنهاء الإجراءات تتم إعادة تسليم المصدرات إلى المواطن في محل إقامته أو في مكتب البريد، بحسب العناوين المدرجة في الطلبات ويمكن للمواطن متابعه الطلب، عن طريق تطبيق الموبيل أو الموقع الإلكتروني للهيئة.

اتصالات مصر تستهدف ٤,٥ مليار جنيه استثمارات جديدة خلال ٢٠١٩

حجازى: حزمة جديدة من خدمات القيمة المضافة والمنتجات الذكية.. تقدمها الشركة لأول مرة فى مصر

كتب ـ حمادة على

قال المهندس خالد حجازي الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي لشركة اتصالات مصر، إن شركته تستهدف حجم استثمارات تتراوح بين 3.5 و 4.5 مليار جنيه خلال 2019، وذلك بهدف مواكبة النمو والطلب المتزايد على خدمات نقل البيانات.

وأشار إلى أن الخدمات الصوتية لا تزال تشكل الغالبية العظمى من عائدات شركات المحمول في السوق المصرية، برغم النمو الكبير في خدمات الإنترنت عبر المحمول.

وأضاف أن قطاع الاتصالات ينمو مع تطور الاقتصاد فى مصر ككل، مشيرا إلى أن الشركات العاملة بالمجال توجه خططها وتوسعاتها، حسب تطور الاقتصاد والاستثمار العام فى الدولة.

وقال حجازي إن الشركة تسعى إلى تدشين مراكز خدمات داخل بعض المناطق التكنولوجية الجديدة، الأمر الذى سعت إليه فى حديثها مع وزارة الاتصالات مؤخرا .

وأكد أن اتصالات مستمرة فى الكشف عن حلول ذكية للشركات ومنتجات وعروض حديثة تقدم لأول مرة في مصر، بعد طرحها التجاري لخدمات التليفون الأرضي بالسوق المصرية مؤخراً، لتصبح "اتصالات مصر" بذلك مقدما متكاملا لخدمات الاتصالات.

"على حسن" مدير عام الشركة العالمية المتحدة للتجارة "المباشر":

لدينا برامج متنوعة فى تمويل شراء جميع أنواع السيارات الزيرو والمستعمل

تعتزم شركة "المباشر" الرائدة فى تمويل شراء جميع ماركات السيارات "المستعمل - الزيرو" بالتقسيط، والذراع التمويلية لمجموعة شركات "عبد اللطيف جميل" ، زيادة حجم تمويل قطاع السيارات، بنسبة 40٪ العام القادم 2019 ، وذلك مقارنة بحجم ما أنفقته فى عمليات تمويل شراء السيارات العام الماضى.

بالإضافة إلى خطة الشركة الاستراتيجية نحو التوسع الجغرافى والانتشار، وذلك عن طريق افتتاح فروع جديدة لها.

هذا ما أكده "على حسن" مدير عام الشركة العالمية المتحدة، "المباشر" المتخصصة فى تمويل بيع وشراء السيارات بالتقسيط، وأضاف حسن خلال حواره مع مجلة "البوصلة" أن شركته تستعد لافتتاح فرعها الجديد فى منطقة المعادى مطلع العام القادم 2019 وصولا بعدد فروعها إلى 4 فروع بعد افتتاح فرعها الجديد، بمحافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية.

وقال مدير عام شركة "المباشر" لبيع السيارات بالتقسيط؛ إن الشركة لديها برامج متنوعة فى عمليات التقسيط تناسب جميع مستويات المواطنين؛ وأيضا برامج للمهن الحرة وقطاع التجار وربات المنزل، بالإضافة إلى أن "المباشر" لديها الملاءة المالية والقوة الاستيعابية لتمويل الشركات والقطاعات الكبرى التى تحتاج لتمويل شراء عدد كبير من السيارات المستخدمة فى عمليات النقل الجماعى للموظفين، أو الشركات التى تتعاقد مع هيئات كبرى للنقل الجماعى، نحن نرحب بذلك؛ مع العلم بأن هناك شركات وبنوكا تحجب وترفض مثل هذا التمويل لأنه يحتاج إلى سيولة مالية كبيرة.

كما تتميز شركة "المباشر" لتقسيط السيارات بأنها تتعامل مع العميل مباشرة؛ دون تدخل البنوك، وأيضا هناك مميزات أخرى مثل السرعة فى الأداء وجودة الملف الاستعلامى الجيد وإنهاء جميع الموافقات والاستعلام الميدانى فى أقل وقت ممكن وتسليم السيارة إلى العملاء.

وأضاف أن الشركة تستعد مع بداية العام الجديد لإطلاق حزمة جديدة من العروض لتنشيط قطاع السيارات؛ منها عمل تراخيص للسيارات مجانا وإعفاء العميل من المصاريف الإدارية، وكذلك عمل وثيقة تأمين على السيارة مجانا، كما نطرح عروضا مغرية جدا للعملاء كل عام؛ خلال انعقاد معرض "أوتو ماك فورميلا" المتخصص فى السيارات.

غير أن هناك طرحا لعروض مميزة مع بداية العام الجديد 2019 خاصة للسيارات المستعملة؛ لتنشيط السوق.

وقال حسن إن قطاع تقسيط السيارات أصبح مهم جدا، خاصة فى ظل زيادة أسعار السيارات الزيرو وارتفاع أسعار الدولار، فكان للتقسيط دور كبير فى النهوض بقطاع السيارات، وتسبب فى حركة انتعاش للسوق بعد ما أصبح العملاء لا يستطيعون شراء السيارات كاش.

ونحن فى "المباشر" متخصصون فى تمويل شراء السيارات جميع الماركات " زيرو - مستعمل " ، وسوق المستعمل بأقل فائدة وتقسيط حتى 60 شهر، والسيارات الزيرو على مدى 72 شهرا.

وأكد أنه مع التعليمات الجديدة الخاصة بالدولار الجمركي سواء كان الإعفاء أو الزيادة لسعر البنك المركزى؛ تسبب ذلك فى مخاوف بعض العملاء من شراء السيارات فى الفترة الحالية؛ على أمل أن أسعار السيارات تصل لنفس أسعار عام 1990 - 2000 وذلك مستبعد حدوثه، والتعليمات الجديدة والإعفاءات سوف يستفيد منها البعض من الراغبين فى شراء السيارات الأوروبي.

وتلتزم "المباشر" بيت تقسيط السيارات فى مصر، بجميع التعليمات التى يصدرها البنك المركزى المصرى، وكذلك بجميع الضوابط، وتنفذها مثل جميع البنوك، وتلتزم بذلك بحرص شديد طبقا" لتعليمات التمويل.

ويذكر أن "المباشر" لتقسيط وتمويل السيارات تأسست عام 1999 وهى ذراع تمويلية كبرى لمجموعة شركات "عبد اللطيف جميل"، والشركة فى فترة كبيرة كانت تحاول التوسع فى السوق المصرية بمجال تقسيط السيارات، وتعد من أقدم الشركات التي تواجدت قبل افتتاح الشركات التى عملت فى نفس المجال، وسبقتها البنوك حيث كان وقت تأسيسها يوجد بنك أو اثنان فى السوق المصرية هى من تقدم برامج لعملائها بتمويل شراء السيارات، وتأسست "المباشر" آنذاك حيث لم تكن أحوال السوق وقتها مهيأة، خاصة لقطاع السيارات، ثم انطلقت بقوة فى الأعوام الثلاثة الماضية، ونجحت فى تجاوز والتغلب على الصعاب التى واجهتها كثيرا، ولفترات طويلة خلال الفترة الماضية؛ منها قرار تعويم الجنيه، وفرق الأسعار، والمشكلات التى كانت تلاحق بعض وكلاء السيارات فى التحويلات البنكية لفتح اعتمادات فى البنوك لوصول السيارات من الخارج، وقتها وحدث انخفاض كبير فى سوق السيارات فى مصر، ولكن السوق حاليا حدث فيه انتعاش وأصبح لشركة "المباشر" تواجدا بصورة كبيرة، وهى تعتبر على قمة السوق، طبقا لحجم تمويل السيارات والعمليات التى نفذتها خلال الفترة الماضية.

وتعتبر الشركة العالمية المتحدة للتجارة "المباشر" بيت تقسيط السيارات فى مصر، شركة ذات مسئولية محدودة خاضعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

حوار: وليـد السـيد

انخفاض ملحوظ فى أسعار السيارات الأوروبية مع بدء تفعيل التخفيض الجمركى

تقرير: أميـر الألفى

"هل ستنخفض أسعار السيارات خلال 2019".. سؤال بات يتردد بقوة، خاصة بعد تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل على السيارات الأوروبية بداية من اليوم الأول من الشهر الحالي ، تطبيقاً لبنود اتفاقية الشراكة الأوروبية، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2010.

وتنص الاتفاقية على خفض جمارك السيارات الأوروبية تدريجيا، لتصل التخفيضات في يناير 2019 إلى صفر جمارك على جميع أنواع السيارات الواردة من أوروبا بجميع سعات المحركات، وبالتالي فمقدار الانخفاض في

أسعار السيارات الاوربية هي التي ستنخفض وسيلحظ ذلك المستهلك فيما عدا ذلك لن يحدث اي انخفاض وفقاً لما اعلن عنه وكلاء السيارات في مصر.

واظهرت قوائم البيع للوكلاء بعد تطبيق الإعفاء الجمركي، انخفاض في اسعار السيارات الأوربي حيث قامت شركة عبداللطيف جميل "أوتو جميل"، الوكيل الحصري لسيارات فورد، بتخفيض أسعار 3 طرازات بمقدار يتراوح بين 25 و75 ألف جنيه وهي "جراند

سى ماكس، وفيوجن، وكوجا" بمختلف الفئات، كما كشفت شركة المنصور للسيارات، عن خفض أسعار طرازات أوبل بما يتراوح بين 10 و50 ألف جنيه.

فيما أعلن وكلاء السيارات الفرنسية في مصر أن قرار "صفر جمارك" سيشمل سيارات بيجو "-2008 -3008 -5008 -301 508".

كما شمل القرار تخفيضات تصل لـ 15% على سيارات فولفو "-S60-XC40-XC60 XC90"، وبورش "باناميرا- باناميرا -S4 باناميرا -4 كايين –بوكستر- ماكان- 911- 718".

المستشار أسامة أبو المجد، رئيس رابطة تجار السيارات، قال في تصريحات صحفية ، إن السيارات الأقل من 1600 سي سي، لن تتأثر بتطبيق المرحلة الأخيرة من الإعفاء الجمركي على السيارات الواردة من دول الاتحاد الأوروبي، موضحا أن أسعار السيارات من ١٦٠٠-٢٠٠٠ سى سى، والأكثر من ٢٠٠٠ سى سى، سوف تشهد بعض الانخفاضات، لكن هذه الطرازات تمثل نسبة ضئيلة من حجم مبيعات السوق.

وقال كمال نجم، رئيس مصلحة الجمارك، أن هناك انخفاض قد حدث في أسعار السيارات خلال الفترة الحالية ، وذلك عقب تطبيق خفض الجمارك بنسبة 30%، - تشمل 3 شرائح 10% فى 2012، و10% فى 2017، و10% فى 2018 - وذلك بخفض التعريفة الجمركية على السيارات "الأوروبية" إلى صفر اعتبارًا من 1 يناير 2019، وفقًا للجدول المتفق عليه بشكل ثنائى فى اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى.

وأضاف ، رئيس مصلحة الجمارك، إن قواعد السوق الحر، وتشمل قوى العرض والطلب، تحكم تحديد سعر المنتجات والخدمات، وبالتالى فإن انخفاض أسعار السيارات يحدده السوق خلال الفترة المقبلة، لافتًا إلى أهمية الرقابة على الأسواق فى ضبط الأسعار، مؤكدًا أنه وزارة التجارة والصناعة، هى الطرف الممثل للحكومة المصرية فى اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى.

وأكد رئيس مصلحة الجمارك، أن الإيرادات الجمركية المستهدفة فى العام المالى الحالى تقدر بنحو 45 مليار جنيه، مؤكدًا أن تطبيق قرار صفر جمارك على السيارات "الأوروبية"، اعتبارًا من 1 يناير 2019، متوقع أن تؤثر على الحصيلة الجمركية خلال النصف الثانى من العام المالى الحالى أى الفترة من يناير إلى يونيو 2019.

وليد عبد الله رئيس مجلس إدارة مجموعة "متيورى" لصناعة أجهزة إطفاء الحريق:

الإصرار على وجود شركة واحدة فى إدارات المرور يحرم المواطن من تعدد المنتجات والتنافسية الشريفة

تسعى مجموعة "متيوري" الرائدة فى صناعة أجهزة إطفاء الحريق إلى تطوير خطوط الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية بنسبة لا تقل عن 50٪ , وبالفعل تقدمت بطلب رسمى إلى هيئة التنمية الصناعية للموافقة على زيادة نسبة الإنتاج, وذلك تنفيذاً لخطة الشركة الطموحة نحو فتح أسواق فى الخارج لتصدير منتجاتها إلى دول أفريقيا والشرق الأوسط, بالإضافة إلى التوسع الجغرافى وافتتاح فروع جديدة لتغطية جميع محافظات الجمهورية, كما تستعد لتشغيل خط إنتاج جديد فى القريب العاجل، وصولا بذلك إلى ثلاثة خطوط إنتاج تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية الإنتاجية داخل المصنع بمدينة العاشر من رمضان الصناعية والذى يقع مساحته على مسطح ما يقرب من حوالى 3 آلاف متر، ويضم 300 عامل من الكوادر المؤهلة على أعلى مستوى. والذى بدأ عمليات الإنتاج فى أوائل التسعينيات؛ مع التطور الذى حدث فى الصناعة وقتها ونشأة المدن الصناعية الجديدة والطفرة الصناعية التى حدثت فى مصر فى منتصف الثمانينات.

هذا ما أكده وليد عبد الله رئيس مجلس إدارة مجموعة "متيوري" لصناعة أجهزة إطفاء الحريق خلال حوار خاص أجرته معه مجلة "البوصلة"، والذى أكد من خلاله أن بداية نشاطه كانت عام 1970 من خلال والـده, وكان وقتها وكلاء لتوكيل إيطالى، ثم تم افتتاح المصنع وأصبح لهم علامة واسم مميز فى عالم أجهزة الحماية المدنية والإطفاء, بل هى إحدى الشركات المعتمدة لإنتاج أجهزة إطفاء الحريق فى جمهورية مصر العربية، ومن كبرى ثلاث شركات متخصصة فى هذا المجال.

نسعى إلى فتح أسواق لتصدير منتجاتنا لدول أفريقيا والشرق الأوسط

لدينا 15 فرعا ومنفذا ونخطط لتغطية جميع محافظات الجمهورية

وأضاف أن جميع منتجات "متيوري" معتمدة وحاصلة على شهادات مطابقة المواصفات وعلامة الجودة المصرية, وهى متواجدة من خلال 15 فرع ومنفذ لتسويق وبيع المنتجات، وذلك لضمان جودة منتجاتنا وتسويقها بصورة سليمة, بالإضافة إلى تواجدنا فى بعض إدارات المرور، ونخطط للتوسع الجغرافى وافتتاح فـروع جديدة لتغطية جميع محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى السعى نحو التصدير للخارج، خاصة دول أفريقيا والشرق الأوسط لمزيد من التقدم وجلب عملة صعبة وتشغيل عدد أكبر من الشباب والعمالة، للمساهمة فى القضاء على ظاهرة البطالة.

وقال إن جميع منتجات الشركة حاصلة على شهادات الجودة والأيزو " 9001 " ونسعى الآن للحصول على شهادات دولية حتى تساعدنا فى عمليات التصدير المرتقب تنفيذها قريباً, ونسعى إلى افتتاح 7 فروع جديدة خلال العام المقبل 2019 لتشغيل عمالة جديدة وخلق فرص عمل للشباب.

وأكد عبد الله ضرورة وجود أجهزة حماية وتأمين ضد أخطار الحريق فى جميع المنشآت والقطاعات والمنازل والمدارس والقطاعات السياحية والبنوك والقطاع الحكومى والخاص والبترول فتلك منتجات لا يمكن الاستغناء عنها فى أى مكان.

واستطرد حديثه قائلاً : إن لدينا نوعين من الإنتاج؛ النوع الأول: يشمل أجهزة إطفاء الحريق اليدوية، والنوع الثانى: الشبكات وأنظمة الإنذار والإطفاء التلقائى وتركيب الشبكات, وهذا يساعدنا على التوسع الأكثر والتواجد فى أكثر من مجال وقطاع مختلف.

كما أننا نتوسع فى المدن السياحية، ولنا فروع فى مدينة شرم الشيخ والغردقة ومعظم المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والكهرباء، حيث قمنا بتوريد منتجاتنا إليهم، وهم يستعملونها منذ سنوات، وكسبت ثقة الجميع نظراً لجودتها وكفاءتها العالية فمنتجاتنا صناعة بأيدٍ مصرية وجودة وكفاءة عالمية.

كما نقوم بتدريب العملاء على كيفية استخدام أساليب المنتجات وكيفية إطفاء الحريق، وهذا جعلنا نفكر بشكل مختلف، وندخل فى التوسع نحو التكنولوجيا والعالم الرقمى وتطويره, لذلك قمنا بتنفيذ "موبايل أبلكيشين"، وهو برنامج يمكن تحميله على الموبايل من خلال المتاجر الإلكترونية, هو برنامج أو موقع يربط العملاء بالشركة والفروع لسهولة التواصل مع جميع الأطـراف من داخل الأبلكيشين, بالإضافة إلى أننا قمنا بتصميم عدد من الألعاب الترفيهية التدريبية لتعرف المواطنين، خاصة الأطفال على كيفية الاستخدام الأمثل لأجهزة إطفاء الحريق

"متيورى"
أول شركة مصرية تصمم "موبايل أبلكيشين" وألعاب أون لاين لتدريب الأطفال على وسائل الإطفاء

وأيضاً تعلم كيفية القضاء على الحرائق. وتلك الألعاب لاقت استحسان الجميع، وأشاد بتلك الفكرة السيد وزير التربية والتعليم خلال زيارته لمعرض كنا مشاركين فيه، وعرضنا مبادرة لاستخدام طلاب المدارس لتلك الألعاب التدريبية.

ونحن نعتبر أول شركة فى مصر والشرق الأوسط تقوم بتنفيذ هذه الألعاب " أون لاين" والأبلكيشين من خلال الموبايل.

وعن رؤيته لقطاع الحماية المدنية والتأمين وأجهزة إطفاء الحريق, قال إن قطاع الحماية المدنية يعتبر عنصرا مهما جداً، ولكن يحتاج إلى دور رقابى شديد من المسئولين، وذلك للحد من حالات الغش التى تتم فى المنتجات وبعض الأعمال الاحتكارية التى تضر بمصلحة السوق وتحرم العميل من تناول منتجات عديدة بجودة عالية والتنافسية الشريفة.

خصوصاً أن هناك منتجات كثيرة موجودة بالسوق وغير مطابقة للمواصفات وتعتبر

حوار: وليد السيد

مصدر مشكلات بالنسبة لنا وعقبات فى السوق، فى ظل المنافسة مع منتجات ليس لها مواصفات ولا تحمل جودة، ويتم بيعها بأسعار أقل من أسعارنا، وهو غش تجارى لا يمكن السكوت عنه، لذلك نطالب بوجود رقابة شديدة تضرب بأيد من حديد تلك الفئة التى تضر بالمجتمع، خاصة أنها منتجات مرتبطة بصحة الإنسان وبقائه وتستخدم فى إطفاء الحرائق الذى من الممكن حدوثها فى أى وقت.

وطالب وليد عبد الله رئيس مجلس إدارة مجموعة "متيوري" لصناعة أجهزة إطفاء الحريق المسئولين فى الدولة؛ بإعادة النظر فى قطاع المرور بوزارة الداخلية؛ لأن هناك مشكلات وعقبات توجهنا وممارسات ضارة تتم فى بعض المحافظات وبعض إدارات المرور يجب القضاء عليها, فهناك بعض إدارات المرور فى المحافظات ترفض منتجاتنا المعتمدة بحجة أن الشركة غير متعاقدة مع صناديق ضباط الشرطة.

فلمصلحة مَن الإصرار على وجود شركة واحدة تبيع منتجاتها داخل إدارات المرور وانفرادها بذلك؟ مع العلم أن ذلك يحرم المواطن المستهلك من تعدد المنتجات الجيدة والمنافسة الشريفة على الإنتاج، وذلك سوف يفتح فى النهاية أسواقا لنا. ومصلحة المواطن تكون فى وجود أكثر من منتج وعليه أن يختار المنتج الجيد والسعر المناسب.

▪ ▪ ▪

يذكر أن القاعدة الرأسمالية لمجموعة "متيوري" لصناعة أجهزة إطفاء الحريق تبلغ 5 ملايين جنيه، وتخطط لزيادة رأس مال الشركة؛ خلال الفترة القادمة؛ فى ظل تنفيذ خطة التوسعات الجغرافية والتصدير والتوسعات فى مساحة المصنع التى تتم قريباً وتشغيل خطوط إنتاج جديدة.

المهندس سامى أبوالخير فى حواره لـ"البوصلـــة":

"أيزوتـــــك إيجـــيبت" تسعى لتوسيع قاعدة عملائها

قرار حظر تداول الدواجن الحية لابد منه كاتجاه لحماية الثروة الداجنة فى مصر

تهدف شركة "أيزوتك إيجيبت"، لخدمة مشروعات الإنتاج الداجني، وتقديم مستلزمات المزارع والمجازر ومعامل التفريخ والأمن الحيوي، بما يدعم منظومة الإنتاج بأحدث النظم والأدوات المطابقة للأساليب المتبعة في الدول الأوروبية؛ مع التطوير المستمر للمنشآت الإنتاجية؛ كأحد أهم الركائز الأساسية دون التفرقة بين الكيانات الصغيرة أو الكبيرة.

ويقول المهندس سامي أبو الخير، رئيس مجلس إدارة شركة أيزوتك إيجيبت لخدمة مشاريع الإنتاج الداجني، أن قرار حظر تداول الدواجن الحية لابد منه كاتجاه لحماية المنتج من انتشار الأمراض وحماية المستهلك ووقايته، ولكن لابد من تحويل ثقافة المستهلك أولاً ليتحول عن فكرة الذبح الطازج إلى فكرة تناول لحوم طازجة معبأة بشكل جيد وآمنة، والتوعية ضرورة كطريق واحد ولابد من سلوكه، وأفاد بأن المحلات والمنافذ التي تعمل في بيع الدواجن الحية يمكن الاعتماد عليها؛ ولكن بعد التوعية لتحويل المحل المعروف لدى العامة إلى منفذ يمتلك ثلاجات لعرض المنتج بشكل لائق وآمن على الصحة العامة.

ويوضح رئيس مجلس إدارة "أيـزوتـك" في حـوار خاص لـ"البوصلـــة"، أن ما يتم بالخارج هو عبارة عن تعاقدات بين المجازر ومزارع الدواجن ليتم التوزيع على منافذ البيع بحسب احتياجات كل منطقة، حيث يتم الذبح بشكل يومي داخل المجازر في حدود الخامسة فجرًا، وتوزيع الإنتاج على المنافذ في السابعة من الصباح يوميًا، ويختلف الأمر هنا كثيرًا، لنرى أحد أهم منظومات الإنتاج في مصر تعمل في الكثير من عناصرها بشكل آجل، وهو ما قد يؤخر المُنتج أو المُرَبي عن التجهيز والاستعداد لدورة التربية لديه، وذلك لاعتماده على التعاملات الآجلة قيامه بسداد المستحقات والمديونيات المادية بعد كل دورة، والتي تتراوح أيامها ما بين ٣٥ – ٤٥ يومًا، والآلية التي تساعده على استمراره بالإنتاج تتمثل في دفع مستحقات المزارع بشكل سريع وعاجل.

وأضاف أن تولي شركات القطاع الخاص لإدارة وتمويل المجازر، مع إسناد عملية الإشراف الرقابي والصحي، للوزارات المعنية، سوف تمثل خطوة مهمة لتحقيق نجاحات سريعة وملموسة، مع مساوات التعامل بين الشركات الكبيرة والصغيرة طالما انطبقت عليها الشروط.

وأفاد أبو الخير بأن نسبة كبيرة من مقومات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج كالأعلاف والأدوية، ولابد من توفير المحاصيل اللازمة لإنتاج الأعلاف محليًا بما يحقق وفورات نقدية كبيرة من النقد الأجنبي، ليتم استغلالها تنمويًا.

وأوضح أن من أهم المعوقات التي تواجه منظومة الإنتاج الداجني في مصر عدم الاستقرار السعري للكتكوت والأعلاف، كما أن إدخال المنتج النهائي مستوردًا، يؤثر سلبًا على صناعة الدواجن محليًا.

ومن الضروريات التي يجب العمل عليها نشر التوعية بين أصحاب المزارع وتحقيق عوامل الأمان الحيوي لمزارعهم.

وبسؤاله عن نقل المزارع إلى الظهير الصحراوي، أجاب قائلاً بأنه قرار يجب تنفيذه؛ ولكن كل قرار لابد أن تتوافر له الآليات اللازمة لينجح في تحقيق الهدف المنتظر عقب التنفيذ"، لافتًا إلى أن الغرض من تلك القرارات الحفاظ بكل الطرق على مستوى الإنتاج وتحجيم انتشار العدوى والفيروسات في أوساط التربية لما تسببه العدوى من خسائر فادحة تلقي بظلالها على الأفراد والمربين وتتسع دائرتها لتطال الدولة واقتصادها.

ووجه النصح للمزارعين ومربيى الدواجن وأصحاب المجازر ومعامل التفريخ في مصر، وذلك بتوخي الحذر، خاصة خلال الفترة الحالية

حوار- أحمـــد عمر

واستخدام برنامج قوي لتطهير المزارع واختيار المركبات المعتمدة عالميًا، بما يساعد في تقليل التلوث وخفض معدلات النفوق وتحسين معدلات النمو اليومية وخفض تكلفة الرعاية الصحية، مع التأكد من عدم تأثير المركبات المستخدمة في التعقيم والتطهير على الأسطح.

وتوقع أبوالخير ارتفاع المعدلات الاستثمارية في القطاع الداجني وبصفة خاصة الخدمات التي سيتم تقديمها بالتزامن مع تطبيق قرار حظر تداول الدواجن الحية لنرى في ٢٠١٩ زيادة أعداد المجازر بالمدن القريبة من القاهرة لخدمة أصحاب المزارع بالمحافظات الأخرى.

ووجه بضرورة دراسة المستثمرين لمثل هذه المشروعات بشكل دقيق، قبل البدء في تنفيذها على أرض الواقع؛ نظرًا لاحتمالية الربح والخسارة فمثلها كمثل أي مشروع، إلا أن المجازر التي تختص بالثروة الداجنة لها تفاصيل حيث أن قائمة المنتجات الخاصة بقطع غيار المجازر كبيرة جدًا وبلد المنشأ للقطع تتنوع بحسب الجودة فهناك الماركات الهولندية كمنتجات رودن بارتس، أو كستورك، ماين، لينكو والكثير منها غالية الثمن من الناحية السعرية، لافتًا إلى أن كل مرحلة من مراحل المجزر لها معداتها التي تسهم في رفع الطاقة الإنتاجية لكل مصنع بحسب الكميات التي يحتاجها السوق ناهيك عن مسألة التصدير إذا ما تم التعاقد على التصدير للخارج في حالة الدجاج المصنع أو المقطع أوحتى الكامل.

واستكمل رئيس مجلس إدارة "أيزوتك"، أن مرحلة التريش لها معدات قد تتيح أحجامها التعامل مع ٣ آلاف طائر في الساعة، ومن ضمن المراحل ماكينة نزع الأحشاء، إضافة إلى معدات تبريد الفريون وأمونيا بمختلف القدرات، إلى جانب تشلرات التبريد ذو الطاقات المختلفة والماركات (تراين – كاريير)، مختتمًا حديثه بأن الشركة تقوم باستيراد الماكينات اللازمة للمجازر من دول الاتحاد الأوربي وبحسب المواصفات المطبقة هناك، وذلك لتحقيق المواكبة التكنولوجية الحديثة واستخدام الأساليب العلمية المدروسة والمجربة وتجنب التجارب التي أثبتت فشلها في كافة المراحل والبدء من حيث انتهى الآخرون للارتقاء بالمستوى العام للفرد أولاً؛ ومن ثمّ الدولة.

٢ مليار دولار حجم التبادل التجارى بين الصين والسنغال

كتبت: نانسي محمد عنتر

كشفت المشاورات المهمة التى أجراها الرئيس الصينى شى جين بينغ ونظيره السنغالى ماكى سالعن رغبة البلدين فى دعم وتعزيز التعاون بينهما فى كافة المجالات . وذكرت وكالة أنباء (شينخوا) فى تقرير لها أن الرئيس الصيني شي جين بينغ أجرى ونظيره السنغالي ماكي سال محادثات , وتعهدا بخلق مستقبل أفضل للعلاقات بين الصين والسنغال واشار الي ان حجم التبادل التجارى بين الصين والسنغال يبلغ ٢ مليار دولار

وأشاد الرئيسان عاليا بتطور العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة، واتفقا على مواصلة بذل الجهود المشتركة ودفع تحقيق المزيد من النتائج المثمرة للتعاون في شتى المجالات . وأكد شي على أن الصين ترغب في مشاركة الجهود مع السنغال لرفع العلاقات الثنائية والتعاون إلى مستوى أعلى، من أجل تحقيق المزيد من المنافع لكلا الشعبين.

وعبر الرئيس الصيني عن تقديره لسال لنظرته للعلاقات الثنائية من زاوية استراتيجية، وتجاوبه الفعال مع مبادرة الحزام والطريق، ودعمه القوي للتعاون الصيني-الأفريقي . وفي إشارته لضرورة أن يعمل البلدان على مواءمة استراتيجياتهما التنموية وتواصلهما السياسي، أعرب شي عن الترحيب بالسنغال لتكون أول دولة في غرب أفريقيا توقع وثيقة تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق. وقال إننا نأمل في انتهاز هذه الفرصة لنعمل على ترقية شاملة لمستوى التعاون الصيني السنغالي.

٧٨.٤ مليار دولار حجم التبادل التجارى بين الصين وهولندا

كشفت الزيارة المهمة التى قام بها رئيس مجلس الدولة الصينى لى كه تشيانغ إلى هولندا عن رغبة البلدين فى اعطاء دفعة قوية لعلاقات التعاون بينهما فى كافة المجالات . وذكرت وكالة أنباء (شينخوا) فى تقرير لها أن رئيس مجلس الدولة الصيني دعا إلى تجديد الصداقة بين الصين وهولندا.

و التقي لي كه تشيانغ العاهل الهولندي ويليام أليكساندر، وحث البلدين على توسيع التعاون في مختلف المجالات والدفاع عن التعددية والتجارة الحرة. وهذه هي الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها رئيس مجلس دولة صيني إلى هولندا خلال ١٤ عاما. وقال إن جهود تعزيز مبادرة الحزام والطريق ستقدم المزيد من الفرص للاستفادة من الموقع المتميز لهولندا باعتبارها بوابة لأوروبا، وستعمل على تيسير الارتباط بين الصين وأوروبا من خلال الاستخدام الأمثل للنقل البري والبحري والجوي الملائم في هولندا.

وأضاف أن ازدهار محركات النمو الجديدة وتطوير الهيكل الصناعي في الصين، سيخلق مجالات جديدة للتعاون التكنولوجي، كما أن سعي الشعب الصيني نحو حياة أفضل مع زيادة الإنفاق المعيشي، يبشر بسوق جديدة أمام البضائع الهولندية عالية الجودة. وقال لي "مع مجموعة التدابير التي يتم تنفيذها لتعميق الإصلاح وتوسيع الإنفتاح، وبشكل خاص لتوسيع الوصول للسوق أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات، والقطاع المالي أيضاً، فإن الصين ستخلق المزيد من فرص الأعمال الواعدة للشركات والمستثمرين الهولنديين".

ومـن جانبه، قـال العاهل الـهـولـنـدي ويليام اليكساندر إن التبادلات رفيعة المستوى الوثيقة في السنوات الأخيرة عززت العلاقات الثنائية وسهلت التعاون متبادل النفع والاستثمارات البينية للشركات بين البلدين. وفي مواجهة التحديات التي تحيق بالعالم اليوم، قال العاهل الهولندي إن البلدين لديهما من الأسباب لتعزيز الوحدة والتعاون، من أجل معالجة المخاطر الناتجة عن عوامل عدم اليقين بشكل مشترك والحفاظ على النظام التجاري الدولي والاستقرار والتنمية في العالم.

وذكرت وزارة التجارة الصينية إن العلاقات الثنائية بين الصين وهولندا دخلت أفضل مراحلها في التاريخ، حيث توصل الجانبان لتوافق حول توسيع نطاق الشراكة التعاونية الشاملة بينهما. وقال المتحدث باسم الوزارة قاو فنغ إن الصين وهولندا تشهدان حاليا تنمية سريعة للتعاون الاقتصادي والتجاري. وبلغ حجم تجارة السلع بين الصين وهولندا ٧٨,٤ مليار دولار العام الماضي، وهو رقم قياسي غير مسبوق وبزيادة ١٦ بالمئة على أساس سنوي. وتعتبر هولندا هي ثاني أكبر شريك تجاري للصين في الاتحاد الأوروبي، وتمثل الصين ثاني أكبر شريك تجاري لهولندا بين الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

ومن جانبه قال السفير الصيني لدى هولندا وو كين إن " الحكومتين ستواصلان تقوية الحوار وربط استراتيجياتهما التنموية لتعزيز نقاط نمو جديدة للتعاون". وقال وو أن الاستثمارات الهولندية المباشرة في الصين وصلت إلى ٢,١ مليار دولار في ٢٠١٧، متقدمة على باقي دول الاتحاد الأوروبـي، في حين كانت الاستثمارات الصينية في هولندا

تدهور الأراضي الخصبة يزيد من ظاهرة التصحر حول العالم

ذكـــرت وكـالـــة أنـبـاء (شينخوا) نقلا عن تقرير أممى أن التصحر ينتج عن موجة من تدهور الأراضي، حيث تتحول الأراضي الخصبة إلـى أراض قاحلة بسبب الاستخدام المفرط والأنشطة الزراعية المكثفة واستغلال الغابات كمصادر للأخشاب والوقود ومكان للرعي غير المسموح. وبالتالي فإن ظاهرة التصحر لا تقتصر على المناطق الصحراوية أو القاحلة وحسب؛ بل تمتد لتشمل كل ما ينتج عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعيّة.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت بموجب قرارها ١١٥/ ٤٩ في ديسمبر ١٩٩٤، يوم ١٧ يونيو يوما عالميا لمكافحة التصحر والجفاف يُحتفل به اعتبارا من عام ١٩٩٥.

والغرض من الاحتفال هو زيادة الوعي العام بمسألتي التصحر والجفاف، وبتنفيذ اتفاقية الأمـــم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف أو تصحر شديدين، خاصة في أفريقيا.

المهندس عماد عيسى رئيس مجلس إدارة "أركان للإنشاءات والتطوير العقارى":

٤٠٠ مليون جنيه حجم استثمارات سيتم ضخها خلال عام ٢٠١٩

تخطط شركة "أركان للإنشاءات والتطوير العقارى" مؤسس مبادرة "ابنيها" أن تدخل عام ٢٠١٩ بفكر استثمارى جديد وتوسعى، وخارج الصندوق واقتحام مافيا التعليم فى مصر.

كما تستهدف الوصول بحجم أعمالها إلى ٤٠٠ مليون جنيه بعد إضافة نشاط جديد لها وهو التعليم.

هذا ما أكده المهندس عماد عيسى رئيس مجلس إدارة الشركة ومؤسس مبادرة "ابنيها"، من خلال حواره مع مجلة "البوصلة" الاقتصادية التى فتح من خلالها خزائن أسراره واستعرض من خلاله الخطة الطموحة، التى يهدف بها حدوث نقلة نوعية فى نظام التعليم فى مصر، وكشف عيسى عن الاقتراب من الانتهاء من توقيع بروتوكول تعاون مع جهة معينة بدولة كندا بنظام "الفرنشيزر"، وذلك لتأسيس سلسلة من المدارس الكندية فى مصر تحمل نفس الاسم واللوجو ونظام الدراسة والمواد التعليمية، حيث يعتبر التعليم فى كندا أفضل ثانى دولة فى العالم بعد دولة فنلندا.

وأضاف عيسى أن هذا البروتوكول الهدف منه تحسين مستوى التعليم فى مصر ومنح فرصة لشريحة عريضة من المواطنين تحلم بدخول أولادهم للتعليم فى مدارس دولية متميزة.

ولفت إلى أن "أركان" ومبادرة "ابنيها" لأول مرة فى مصر تفعل نظام التعليم من خلال الأسهم، والتى تمنح الفرصة للمواطنين بتملك أسهم فى المدارس؛ يمكن من خلالها تعليم نجله على مدار ١٥ عاما، ثم بعدها يمكن له بيع سهمه أو التنازل عنه لغيره او مبادلة الأسهم مع شخص آخر، وهو نظام لأول مرة يدخل مصر.

ونحن ليس هدفنا تحقيق ربح بحت، وإنما هدفنا الرئيسى هو شق معنوى للارتقاء بمستوى التعليم فى مصر.

واستطرد حديثه قائلا: أنه من المخطط بداية الدخول فى نقل وتأسيس تلك المدارس الكندية عن طريق تأسيس مدرسة كمرحلة أولى، وعلى مدار الأعوام الخمسة القادمة نخطط وصول المدارس المصرية الكندية إلى عدد ١٠ مدارس بأرقى الأنظمة التعليمية الحديثة المتطورة.

وقال عيسى إن المبادرة مستمرة فى تحقيق أهدافها خلال عام ٢٠١٩، وهى توفير وحدة سكنية للمواطنين بسعر التكلفة والاكتفاء بتحقيق هامش ربح ١٠٪ فقط .

وأضاف أن مبادرة "ابنيها" والتى تم تفعيلها منذ عام ٢٠١٧ نجحت فى إنجاز عدد ١٩ مشروعا سكنيا، حتى الآن وفرت من خلالها ما يقرب من ١٩٠ وحدة سكنية لغير القادرين على اقتناء وحدة سكنية فى كمبوند متميز.

وبلغ إجمالى حجم الأعمال الخاصة بمبادرة "ابنيها" التى نفذتها خلال العامين الماضيين بقيمة سوقية نحو ١٢٥ مليون جنيه. والقيمة الفعلية بلغت قيمتها حوالى ٨٥ مليون جنيه، والمشروعات السكنية للمبادرة كانت فى أماكن مختلفة منها التوسعات الشمالية فى مدينة أكتوبر وحدائق الأهرام والتجمع الخامس؛ بمنطقة الأندلس العائلى والأندلس المتميز والمنطقة السياحية الأولى بأكتوبر والشيخ زايد.

ونجحت الشركة فى تسويق مشروعات المبادرة والانتهاء من بيع ما يتجاوز عن ٩٥٪ من إجمالى المشروعات.

وتستقبل "أركان للإنشاءات والتطوير العقارى" العام الجديد ٢٠١٩ بفكر جديد خارج الصندوق، ومختلف وتكبر من حجم مبادرة "ابنيها" من خلال تنفيذ أول "مينى كمبوند" فى مصر بسعر التكلفة بمنطقة بيت الوطن فى مدينة السادس من أكتوبر بهدف دخول شريحة جديدة للاستفادة من المبادرة، وبفكر استثمارى وتوسعى. ويكون على مسطح مساحة ٤ آلاف متر وهو عبارة عن مجموعة من العمائر بنظام البناء الحديث والكمبوند مرصد له حجم استثمارات مبدئية تبلغ قيمتها نحو ٧٠ مليون جنيه.

ولفت إلى أن هناك تسهيلات متميزة فى السداد تمنح للعملاء وبرنامج مناسب؛ لكل مجموعة من العملاء تتناسب مع مستوى ومتوسط دخلهم المعيشى.

وتخطط "أركان" ومبادرة "ابنيها" خلال الفترة القادمة للاستثمار فى منطقة الساحل والدخول، بمشروعات جديدة فى منطقة العلمين الجديدة.

مضيفا أن جميع تمويل المشروعات هى تمويل ذاتى حتى الآن، ولكن خلال عام ٢٠١٩ الجديد، ومع التوسعات فى الاستثمارات، سوف نقوم بمخاطبة بعض البنوك العاملة بالسوق المصرية للدخول فى المشاركة معنا بنظام التمويل.

كما طالب عيسى المسئولين بضرورة وضع تسهيلات للشركات المقاولات والعقارات، بالنسب للحصول على قطع الأراضى وتخصيصها لهم بأسعار مناسبة تمكنهم من تأسيس مشروعات سكنية تناسب شريحة متوسطي ومحدودة الدخل لأن سعر الأراضى يؤثر على سعر الوطن السكنية للمواطن.

وتعتبر "أركان أول شركة فى مصر نفذت تلك المبادرة الوطنية وأول شركة اكتفت بحصولها على هامش ربح بسيط بنسبة ١٠٪ فى مشروعاتها السكنية من خلال مبادرة "ابنيها".

وتم تأسيس الشركة خلال عام ٢٠١٣ ونفذت من خلالها العديد من المشروعات السكنية فى مناطق مختلفة منها مدينة "أكتوبر - الشيخ زايد - التجمع الخامس - حدائق أكتوبر".

كما تخطط شركة "أركـــان" للإنشاءات والتطوير العقارى لتحويلها من مؤسسة فردية إلى شركة مساهمة مصرية بحجم رأس مال يتجاوز قيمته عن ١٠ ملايين جنيه، وإضافة أنشطة جديدة إلى نشاطها مثل الاستثمار فى مجال التعليم.

"التعليم" من أبرز اهتماماتنا

وقريبا نؤسس مدارس "مصرية - كندية"

مستمرون فى تنفيذ مبادرة "ابنيها"

خلال عام ٢٠١٩ وبأفكار خارج الصندوق

"أركان" أول شركة

تكتفى بهامش ربح ١٠ %

فى مشروعاتها

ارتفاع متوقع لأسعار العقارات

بالعاصمة الإدارية والعلمين ووسط البلد

وانخفاضها بالمدن الجديدة خلال ٢٠١٩م

كتب: محمد طه

يرى الخبراء العقاريون أن أسعار العقارات سترتفع بشكل أكثر من الخيالي في بعض المناطق ذات المنشآت العملاقة الذكية في العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين، تلك المناطق التي تتميز بأنها تقوم على أحدث التكنولوجيا العالمية الحديثة في البناء والتشييد على مستوى العالم، من خلال شركات عملاقة عالمية والتي تقدم خدمات بمستويات متقدمة سواء تجارية أو ترفيهية أو سياحية أو صحية وتعليمية وغيرها .

ويؤكد الخبراء أن أسعار العقارات سترتفع إلى الضعف في مناطق ماسبيرو، ووسط البلد، خاصة بعد الانتهاء من تطويرها، لكنهم لفتوا إلى مؤشرات تؤكد انخفاض الأسعار في مناطق القاهرة الجديدة وأكتوبر والشيخ زايد بنسب تصل ما بين ١٠ و ١٥ ٪.

قال المستشار أسامة سعد الدين عضو غرفة التطوير العقاري أن الأسعار في المدن الجديدة خاصة مدينتي العلمين والعاصمة الإدارية سترتفع بشكل كبير جدا مقارنة بالأسعار في مدينة دبي الإماراتية ذات الأسعار الخيالية، مؤكدا أن الأسعار في المدينتين ستكون أكثر من الخيالي موضحا أنه بالرغم من الفارق الكبير في القوى الشرائية العالية لدبي في السوق العقارية؛ لكن التطور الكبير في البناء داخل المدينتين سيدر ربحا وعائدا كبيرا لمصر، مؤكدا أنه سيسهل بيع وتصدير تلك العقارات لقيمتها العالية؛ فبناء تلك المدن الجديدة يتم بنظرة بعيدة المدى للمستقبل.

ونوه بأن الأسعارسترتفع خلال ٢٠١٩م بالسوق ما بين ١٠ : ١٥ ٪ ، إلى جانب تباطؤ في الطلب على المنتج في القطاعين العام والخاص، خلال نهاية العام الحالي بعض الشيء، مشيرا إلى أن جهاز التطوير العقاري يسعى إلى تفادي هذا التباطؤ في السوق، لافتا إلى أن المشترين كانوا يقبلون على القطاع العام الذي يمثل الثقة والأمان، لكن بعد ارتفاع السعر مع عدم وجود قدرة شرائية، فقد حدث التباطؤ فيه أيضا بجانب القطاع الخاص.

بينما يرى الدكتور طلعت أسعد الخبير العقاري أن أسعار العقارات ستنخفض إلى حوالي ٢٠٪ تقريبا، وأضاف أن المستثمر في العقار إذا وجد أنه قد عاد إلى طبيعته في الأسعار فإنه سيفضل شراءه، بدلا من الاستثمار في البورصة، موضحا أن الاستثمار العقاري له فرص ومكاسب أفضل قد تصل من ١٠٠٪ إلى ٥٠٠٪ تقريبا .

وأوضح قائلا: المنطق يقول إن الأسعار ستستقر لكنها بدأت في الانخفاض، مشيرا إلى أنها انخفضت بنسب قليلة تصل إلى ١٠٪ في بعض المناطق كالتجمع الخامس، والشيخ زايد، وأكتوبر، وبعض المناطق الأخرى.

وأن الإسكان الحكومي الاقتصادي هو أيضا مازال فيه المعروض بنسب كبيرة ومتاح، ورغم أنها معقولة، ومقبولة في السعر عن الخاص، لكنها مازالت مكلفة على المشتري الذي يعاني غلاء أسعار في كل شيء.

وأشار أسعد إلى وجود عدة عوامل تؤثر بالسلب في السوق العقارية؛ منها أن الصراعات الدائرة في مناطق الخليج العربي، وسوريا، والعراق، واليمن أثرت بشكل سلبي على العمالة المصرية بالخارج، والتي كانت تدر دخلا كبيرا من الخارج لمصر، والعمال العائدون الذين كانوا يقبلون على شراء العقارات بشكل كبير؛ ما أثر على السوق أيضا، مشيرا إلى أن توقفها مع زيادة الإنتاج في الوحدات والارتفاع غير المبرر في الأسعار له تأثيره السلبي، إضافة إلى الاستثمارات البنكية "القروض البنكية" التي تجبر أصحاب العقارات على البيع في أسرع وقت حتى لا يتحمل فوائد عالية، فسعر فائدة الاقتراض في مصر عال جدا لا يقل بتكاليفه عن ٢٥٪ ، كما أن هناك عامل آخر وهو الحاجة الملحة للاستثمار بالقطاعات الشعبية، وقيام الدولة بالتدخل بإنشاء ملايين الوحدات لسد العجز فيها، مشيرا إلى أنه لا يوجد استثمار عقاري في هذا الجانب من العقارات، مؤكدا أن معدل الدوران فيه له ربح، وعائد مادي عال، موضحا أن المستثمر فيه يمكنه أن ينشىء عمارة ضخمة ويبيعها كاملة في ستة أشهر فقط، بعكس المشروعات الضخمة، والتي تستغرق وقتا طويلا في بيعها، وتحتاج لإعلانات ضخمة لبيعها، والتي تعتبر عبئا ماليا كبيرا على تلك الشركات، وقال إن المشكلة الرئيسية هي أن المستثمر لن يستطيع تخفيض السعر نظرا لتكلفته العالية، مرجعا ذلك إلى تكلفة الإقراض ومواد البناء؛ إلى جانب المغالاة الشديدة في عرض أسعار العقار بحيث أن المعروض يستحق مليونا فقط يباع بأربعة ملايين تجعل المشتري يرى عدم منطقية الأمور

"المطورون الصناعيون".. مفهوم اسستثمارى جديد

الخبير الاقتصادى

د . حمادة صلاح صالح

بالرغم من تحذيرعدد من المستثمرين من الاستمرار فى تنفيذ برنامج "المطور الصناعى" الذى تنفذه وزارة التجارة والصناعة حاليا، مؤكدين أنه يؤدى إلى رفع أسعار الأراضى الصناعية واحتكار كبرى الشركات لها؛ فإن هذا النظام الصناعى لم يأخذ قدرا من الاهتمام مثلما استأثر به نظام المطورين الصناعيين industrial parks من اهتمامات؛

ممثلة فى وزراء المجموعة الاقتصادية وأيضا القطاع الخاص ورجال الأعمال.

فالمؤيدون لهذا النظام قالوا: إن النظام وسيلة لتفتيت سوق سماسرة الأراضى وعرقلة عمليات التسقيع؛ بالرغم من أن هذا النظام أدى إلى ندرة الأراضى اللازمة للمشروعات الصناعية، بخلاف أن المطورين الصناعيين قد حصلوا على تلك الأراضى بأسعار زهيدة جداً تصل إلى ٣٠ جنيها للمتر المربع فى غياب دور الجهات الحكومية المعنية، وأعدوا قائمة للأسعار للاسترشاد بها عند البيع لهذه الأراضى، التى أسهمت؛ على حد قول المطورين فى زيادة تكلفة الاستثمار فى قصر الأراضى الصناعية على عدد محدود من الشركات إن هذا النظام يعتمد على تسليم الأراضى لمجموعة شركات المطورين الصناعيين، غير مرفقة وتقوم هذه الشركات بترفيق الأراضى وتطويرها على نفقتها الخاصة؛ دون أن تتحمل الدولة أى نفقات ويعاد طرحها للمستثمرين بأسعار محددة سلفا من قبل الوزارة والمطور، مع ملاحظة أن التخصص يتطلب خطاب ضمان من ٢٠ ٪ من قيمة المشروع؛ وفى حالة عدم تنفيذ المشروع من ٣ إلى ٦ شهور يصادر خطاب الضمان، ويخصم جزء من الدفعة المقدمة كغرامة، والحق يقال إن هذا النظام أتى بثماره وحقق نجاحا فى جذب شركات عالمية ومحلية للاستثمار فى بعض المناطق الصناعية التى حصلوا عليها بمليارات الجنيهات علاوة على توفير مئات الألاف من فرص العمل onestop shop

فهو مفهوم جديد وناجح، وفى مقدمته نموذج الشباك الواحد للحصول على التراخيص الصناعية، ويتيح هذا النظام للشركات العاملة فى القطاع الصناعى فرصته للحصول على حزم متنوعة من الخدمات الصناعية، وفى مقدمتها التسويق والنقل والشحن والتخزين والتدريب والتكنولوجيا عبر مراكز متخصصة سيقوم المطور الصناعى بتوفيرها أو عبر شراكة مع جهات متخصصة حكومية أو خاصة؛ لذا أطالب بإعادة النظر فى هذا النظام وإيجاد طرق بديلة تضمن عدم زيادة أسعار الأراضى، وإبقائها تحت سيطرة الدولة، والدليل على ذلك أن مصانع الأثاث فى مدينة العبور وبدر والعاشر من رمضان تحتاج لنحو ٨ آلاف فدان لزيادة طاقتها الإنتاجية .

وأقترح أن تتجه الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بتحويل الأراضر غير الصالحة للزراعة إلى أرض صناعية لما تحتويه من نسبة كبيرة من الأملاح، بالإضافة إلى عدم إيجاد مصادر لريها، وضم أكثر من ١٥٠ فدانا لجهاز العبور؛ تلبية لمطالب المستثمرين فى التوسع .

رئيس الاتحاد الدولى للعقارات لـ "البوصلـــة":

"العلمين" بها ظهير لمشروع زراعى جبار على مساحة ٤٠٠ ألف فدان

يضم الاتحاد الدولى للعقارات أكثر من ٦٠ دولة، وما يزيد عن مليون متخصص حول العالم، تم تأسيسه فى الأربعينيات وله أنشطة كبيرة بمجال التنمية العقارية مقره الرئيسي "فرنسا"، كما أنه شريك رئيسي للأمم المتحدة، واليونيبيتات بوضع برنامج معايير التنمية المستدامة في العالم بمشاركة عدد كبير من الدول كمعيار موحد للتعريف.. هذا ما أكده المهندس عبدالناصر طه رئيس الاتحاد الدولي للعقارات بمصر، خلال حواره مع مجلـــة "البوصلـــة الاقتصادية" مؤكدا ضرورة التركيز في التنمية الشاملة التي تقوم على التنمية الصناعية والزراعية بمناطق التوطين للناس.

وقال إن مكتب الاتحاد الدولى للعقار فى مصر تأسس منذ عامين فقط ويلعب دورا مهما في تسليط الضوء على السوق المصرية والفرص المتاحة بها على المستويين الدولي والمحلي، وللتعرف على مزيد من المعلومات بالحوار التالى:

حوار: محمـــد طه

قال المهندس عبدالناصر طه رئيس الاتحاد الدولي للعقارات: إن القاعدة الصناعية التي تقوم على توطين الناس، أفضل من القائمة على السياحة، ولا يجب أن نعتمد على السياحة وحدها، موضحا أن التوطين يحتاج إلى الصناعة الدائمة طوال العام كالمصانع والزراعة، والبيوت، لافتا الانتباه إلى أن مدينة العلمين الجديدة تمتاز بظهير زراعي قوي، بجانب شواطئها السياحية، مضيفا أن "العلمين" بها ظهير لمشروع زراعي جبار، على حد تعبيره، وغير ملوث، ويسمح بالتصدير على مساحة كبيرة تصل إلى حوالى ٤٠٠ألف فدان، مشيدا بما تقوم به الدولة من خطوات في المدينة.

وأوضح طه أن أهم الركائز الكبرى في التنمية الحقيقية هي التنمية الشاملة التي تقوم على أساس الإرتباط بالتنمية الصناعية ثم توطين الناس ملمحا إلى ضرورة إنشاء تنمية زراعية بجانب القليل من السياحة في تلك المنطقة .

أكد طه أن مكتب الاتحاد الدولى للعقار فى مصر، تأسس منذ عامين فقط، ويلعب دورا مهما في تسليط الضوء على السوق المصرية والفرص المتاحة بها على المستوى الدولي، مؤكدا أن مصر عضو بالاتحاد الدولي منذ ثلاث سنوات، مشيرا إلى تزايد ثقة الدولة في الاتحاد، مما انعكس على مستوى المشاركة بالمؤتمرات.

وأكد ضرورة ربط مجالات التنمية ببعضها، وليس في الإسكان فقط خلال المرحلة الحالية، مشيرا إلى أهمية إتمام القاعدة الاقتصادية بالمناطق التي يتم بها التنمية سواء صناعية – زراعية – سياحية، وتابع: أتحدث عن ساكني الوحدات، ماذا ينتجون، ويصدرون، حتى المائة مليون يستطيعوا أن ينتجوا ويضيفوا للاقتصاد، ولو ظل حديثنا عن المشكلة العقارية فقط ، فلن تُحل، منوها بأنه لا توجد مشكلة عقارية بمعزل عن اقتصاد الدولة، مشددا على ضرورة تغيير نظرتنا المقصورة على الوحدة السكنية فقط، فالتنمية الصحيحة، هي إنشاء منطقة صناعية أو زراعية، بجوار السكن، وبها جميع الخدمات من تعليم وصحة وأسواق تجارية وغيرها.

الاتحاد الدولى للعقارات يضم ٦٠ دولة وأكثر من مليون متخصص فى العالم

مصر لديها حجم كبير من التنمية بالنسبة لبقية الدول من المشاريع

التنمية الحقيقية هى الشاملة التى تقوم على أساس الصناعية والتوطين

أنشطة الاتحاد

وأضاف أن الاتحاد الدولي للعقارات يضم أكثر من ٦٠ دولة وأكثر من مليون متخصص في العالم وأعضاء من الجمعيات، والاتحادات النوعية تم تأسيسها في الأربعينيات، لافتا إلى أن مصر أصبحت عضوا بالاتحاد عام ٢٠١٦م ، فالاتحاد له أنشطة كبيرة بمجال التنمية العقارية، وهو الشريك الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة في الاستدامة، ومقره الرئيسي فرنسا ومكتبنا في مصر هو المكتب الذي يمثله، مشيرا إلى أن الاتحاد يدعم المشاركين بمؤتمراته الدولية؛ بالرغم من ارتفاع تكلفتها.

معايير القياس

ولفت طه إلى أن الاتحاد يشارك الأمم المتحدة في وضع برنامج معايير التنمية المستدامة، بمشاركة عدد كبير من الدول، كمعيار موحد دولي معرف للتطبيق، وليس لكل دولة تعريف مختلف.

مشيرا إلى أنها تشتمل على أربع مجموعات، تقاس على أساسها إعادة التنمية في أي مدينة أو منطقة، لافتا إلى أنها معايير بيئية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، والتي يتم تطبيقها بنسب محددة.

كما أوضح طه أنه عندما يتم تخطيط مدينة جديدة أو قياس مدينة قائمة، يكون على أساس تلك المعايير المحددة.

وهناك مدن جديدة يتم تخطيطها بنسب عالية من المعايير، وأخرى نسعى إلى تحسينها؛ كالنقل العام، على سبيل المثال، موضحا أن أحد المعايير، حسب النسبة التي ينقلها من السكان، هل ٢٠٪ أو٤٠٪ بالمدينة، وكلما كان الرقم أعلى كلما كانت نسبة الكفاءة أفضل، منوها بأن لكل معيار طرق قياس خاصة به.

شرط التقييم

واستطرد: لم نقم بالتقييم لأي مدينة في مصر لأنه مشروع دولي، وليس محلي، ولإجراء قياس المعايير لمدينة ما، يتم حسب رغبة المدينة، وبطلب رسمي منها، فتأتي مجموعة العمل بتخصصات متعددة لعمل القياسات اللازمة.

ونبه إلى أن الاتحاد لا يهتم فقط باستدامة المناخ، والماء، والطاقة، بل وأيضا الاهتمام بالاستدامة الاقتصادية، والتركيبة الاجتماعية، إضافة إلى برنامج البنك الدولي لقياس الأعمال، والذي يقيس إقامة الأعمال في الدولة، ويعد أحد مصادر التقييم المهمة.وأضاف أن مصر لها قياس بين الأربعين دولة التي يتم قياسها لمعرف الدرجة التي ستحصل عليها بين الدول لمعيار أداء الأعمال في إجراءات التراخيص، والشفافية، والتحويلات البنكية.وجميع تلك القياسات مهمة، للمستثمر حتى يتضح له ما إذا كانت مصر متقدمة في التعليم، أو التشريعات، أو التسجيل العقاري، وهل زادت درجة التصنيف، أم قلّت، مشيرا إلى أن الدولة كلها تعمل بتلك القياسات، خاصة وزارة الاستثمار، التي تعمل على تحسين أداء الأعمال، والاتحاد هو أحد مصادرها في القياس.

الترويج لمصر

وقال طه: نحن على علاقة بأغلب مكاتب الاتحاد بالعالم، وندعوهم لزيارة مصر، لتعريفهم بهذا الزخم الهائل من مشروعات التنمية، مشيرا إلى سعى مكتب الاتحاد لتحويل مصر إلى سوق عقارية دولية قادرة على جذب الاستثمارات، فمصر بها حجم كبير من التنمية بالنسبة لمشاريع بقية الدول.

وأكد ضرورة العمل لتحقيق التنمية الشاملة فى مختلف القطاعات، أهمها الصناعة، بجانب التركيز على التسويق الدولى للمشروعات الكبرى، والتعريف بحجم الفرص المتاحة فى السوق المصرية.

وأوضح أن المكتب الدولى للعقار فى مصر يهتم بالترويج للتنمية بمصر فى مختلف دول العالم، والعمل على التوجه فعلياً نحو تصدير العقار وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والمزايا والحوافز التى يتسم بها السوق المصرية.

وأضاف: نعمل على الترويج للمشروعات مصر مع الشركات التي لديها أعمال بالسوق المصرية ومع مطورين مصريين، إلى جانب تبادل الزيارات لدول لها اهتمامات بالاستثمار فى مصر؛ إضافة إلى قيامنا بتغطية مؤتمرات بالخارج، والتي ينظمها الاتحاد الدولي بالشراكة مع كيانات كبيرة أخرى، في العقار كل عام.

ولفت إلى أن دول العالم تتسابق على استقبال مؤتمرات الاتحاد كل عام، ومن جانبنا نقوم بعرض الإنجازات المصرية في قطاع التنمية، والتنمية العمرانية، وقناة السويس؛ بأن مصر بها نشاط عمراني قوي، مشيرا إلى أنها مبادرات شخصية.

وقال رئيس الاتحاد: بدأنا بعمل أول دائرة حوار في مصر حول العقارات عنوانها "التنمية الشاملة في القطاع العقاري" برؤية واضحة وبحضور الدولة، ممثلة في الوزارة وهيئة التنمية الصناعية، وهيئة الاستثمار، بجانب كبار العقاريين منهم المهندس حسين صبور، ومعه جميع المطورين الكبار، ونجتهد منذ ٣سنوات في الترويج للسوق المصرية، في الخارج، ونروج معلومات للعالم عن سوق العقارات المصرية بالفعل.

رئيس الوزراء يلتقي مسئولي تحالف " المقاولون العرب- السويدي إليكتريك" لمتابعة إنشاء سد روفيجي بتنزانيا

كتب: احمد فرج

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الـوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مسئولي تحالف "المقاولون العرب – السويدي إليكتريك" الفائز بعقد إنشاء سد لتوليد الطاقة الكهرومائية في حوض نهر روفيجي بتنزانيا؛ وذلك في إطار متابعة الموقف التنفيذي لإقامة السد.

و أكد مدبولي خلال الاجتماع على أن اللقاء مع مسئولي تحالف "المقاولون العرب – السويدي إليكتريك" يأتي في ضوء حرصه على إجراء متابعة دورية من جانبه للوقوف على الموقف التنفيذى لمشروع سد روفيجي بدولة تنزانيا، مؤكداً على أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يولي اهتماماً كبيراً لهذا المشروع.

وقال المستشار نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن مسئولي التحالف أكدوا أنه تم البدء في أعمال الرفع المساحي للمشروع والكشف عن الطبيعة الطبوغرافية للموقع، كما بدأ التحالف في إقامة منطقة إسكان للعمال، حيث إنه من المتوقع أن يبلغ عدد العاملين في المشروع نحو ٥ آلاف عامل في جميع المهن، وفي هذا الصدد وجه رئيس الوزراء بضرورة التأمين على هؤلاء العاملين.

وخلال الاجتماع، تم توضيح مساحة العمل في المشروع والتي تتمثل في (١٠كم٢* ١٠كم٢). وأوضح مسئولو التحالف أنه تم البدء في أعمال تطهير الموقع من الأشجار المحيطة، وكذا تمهيد الطرق التي تخدم وتسهل عملية الانتقال داخل المشروع، كما تم مناقشة النقاط المهمة بالمشروع، ومنها التأكيد على ضرورة البدء في تصنيع المولدات مبكراً، وكذا ضرورة اختبارات التربة لإنشاء السد الرئيسي، ومباني المولدات المائية.

جهاز مدينة ٦ أكتوبر: ٢٥ قرار غلق لوحدات سكنية مخالفة لتحويلها من نشاط سكنى لتجارى

كتب: محمد احمد

صرح المهندس علاء منيع، رئيس جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر، بأنه تم تنفيذ ٢٥ قرارغلق بوحدات سكنية مخالفة تم تحويلها من نشاط سكنى إلى تجارى، بمنطقة أبوالوفا بجنوب الأحياء السكنية، وذلك فى إطار جهود جهاز المدينة لمنع تحويل الوحدات السكنية إلى أنشطة أخرى.

وأشار المهندس علاء منيع، فى بيان له، إلى أن الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، سبق أن أكد أنه لا تحويل للوحدات السكنية إلى تجارية وإدارية بالمدن الجديدة، مؤكدا أنه يتم التنسيق مع الجهات المختصة، وأجهزة الشرطة، لاتخاذ اللازم ضد هذه الوحدات، وغلقها، تطبيقا للوائح والقوانين.

وقال المهندس خالد سرور، نائب رئيس جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر: تم أيضاً خلال الحملة الموسعة التى قام بها جهاز المدينة، إزالة الأدوار المخالفة بالمنطقة السياحية الرابعة، بالإضافة إلى رفع جميع الإشغالات والعشوائيات على المحاور.

فتح الله فوزى ... لـ "البوصلة":

زيادة حجم الاستثمارات اللبنانية فى مصر إلى ٤ مليارات دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة

تمتلك مصر مؤهلات اقتصادية واعدة تمكنها من جذب المستثمرين الأجانب الذين يسعون للفوز بها وتحقيق أكبر المكاسب، لكنهم يصطدمون ببعض المعوقات التي تؤثر في نجاحها، وقد تبوء بالفشل لوجود البيروقراطية الصماء، ناهيك عن طول فترة إجراءات التسجيل العيني للعقار الذي قد يستغرق أكثر من عام، فيعاني المستثمر من طول إجراءات قد تدفعه للاستغناء عن مشروعه في مصر، ليبحث عن مكان آخر يوفر عليه تلك المعوقات البسيطة الممتنعة، هذا ما أكده المهندس فتح الله فوزي رئيس جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال خلال حواره الخاص لـ "البوصلـــة الاقتصادية" مؤكدا أن مصر تحظى بالنصيب الأكبر من خلال الاستثمارات المتدفقة من المستثمرين اللبنانيين بفضل جهود الجمعية المتواصلة، لجذب المستثمرين إلى مصر، موضحا أن دور الجمعية هو بذل الجهود لتهيئة المناخ المناسب لتعريف رجال الأعمال المصريين واللبنانيين ببعض من أجل زيادة الاستثمارات اللبنانية في مصر، لافتا إلى أن حجم الاستثمارات اللبنانية في مصر وصل إلى٤مليارات دولار، خلال السنوات الأخيرة، وللتعرف على المزيد من المعلومات خلال الحوار التالي:

حوار: محمـــد طه

أكد المهندس فتح الله فوزي رئيس جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، أن ملتقى رجال الأعمال المصريين واللبنانيين من أجل تشجيع التجارة وزويـادة الاستثمار بين البلدين، مشيرا إلى أن مصر لها النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات؛ نظرا لمكانتها بالمنطقة، وكثافتها السكانية، وتميزها بالمساحة الأكبر، وموقعها الجغرافي، إضافة إلى أنها أأمن منطقة، بجانب الكثير من المميزات.

وأوضح أن هناك تدفقات لاستثمارات لبنانية في مصر، لافتا إلى أن لبنان هى رابع دولة عربية من حيث الاستثمار في مصر.

ملمحا إلى أن المنطقة تشهد توترات كبيرة، قائلا إن الاستثمار اللبناني في صالح مصر، منوها بأن الكثير من اللبنانيين، والسوريين نقلوا مصانعهم إلى مصر الفترة الأخيرة.

وأضاف فوزي أن الهدف من اللقاءات بين رجال الأعمال المصريين، واللبنانيين من أجل زيادة الاستثمارات بمصر، وقال: نصطحب معنا مستثمرين صناعيين خلال تلك اللقاءات ليلتقوا نظرائهم اللبنانيين بهدف زيادة حجم التجارة بين البلدين، وزيـادة الصادرات المصرية إلى لبنان الشقيقة.

وأضاف أنه خلال تلك اللقاءات نعرض قانون الاستثمار الجديد والتعديلات التي تمت عليه، وتحويل الأرباح، بجانب عرض المناخ الاستثماري الجديد في مصر.

دور الجمعية

وقال إن دورنا كجمعية نبذل مجهودا لتهيئة المناخ لتعريف رجال الأعمال ببعض، إضافة إلى أنه يتم اصطحاب مسئولين معنا، لعمل فلاش على الفرص الموجودة في مصر، مؤكدا أن حجم الاستثمارات اللبنانية في مصر، قد زاد خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلى ٤ مليارات جنيه بعد أن كانت ٣,٦ مليارات خلال السنوات الخمس الماضية، إضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات خلال الخمس سنوات الأخيرة، موضحا أن هذه الزيادات ترجع لمجهودات ودور الجمعية ونشاطها واللقاءات التي تتم بين رجال الأعمال من مصر، ولبنان.

وتابع: نحاول عقد لقاءات بين مسئولين من مصر ولبنان لحل المشاكل البيروقراطية التي تعوق رجال الأعمال في البلدين، وهذا مجهود تقوم به الجمعية.

أوضح أن الجمعية منذ ٤ سنوات تعمل على توضيح الميزة النسبية لكل من مصر لبنان، وكيف يحدث تكامل فيما بينهم وأضاف: يمكننا التعاون مع لبنان التي لديها عدد كبير من المهاجرين في إفريقيا ولديهم حجم عمل وتجارة وأسواق تمكننا من أن نصدر ونتعاون معا ونصدر معا لتسويق المنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية، وهو ما مكننا من القيام برحلة عمل إلى غانا السنة قبل الماضية.

مشكلة البيروقراطية

ونبه إلى أن وزارة الاستثمار تقوم بمجهودات كبيرة جدا للترويج للاستثمار في مصر، لكن المشكلة الحقيقية ليست في التسويق لجذب المستثمر فهو مقتنع أن يأتي ويستثمر في مصر، مشيرا إلى أن المشكلة هي اصطدامه بالبيروقراطية الموجودة في مصر، وهي أكبر عائق للاستثمار الأجنبي في مصر.

ونوه بأنه عندما يتوجه المستثمر للجهة صاحبة الولاية، والتي ستمنحه الأرض التي يرغب في الاستثمار بها ، يتعرض إلى إجراءات عديدة، ولجان ويظل ينتظر لوقت طويل جدا للحصول على قطعة الأرض للاستثمار فيها، لافتا إلى أنه بعد انتهاء الإجراءات الطويلة يكون المستثمر قد فقد اهتمامه بالمشروع.

الحل

وطالب فوزي الدولة بحل تلك المشكلة، وأن تتعامل وزراة الاستثمار مباشرة مع المستثمر، وأن يتم عمل لجان تسعير للأراضي كل ٦ أشهر، لافتا إلى أنه لا مخاوف من زيادة سعر الأرض خلال تلك المدة القصيرة، مشددا على ضرورة أن يتم السماح للمستثمر التعاقد مع هيئة الاستثمار حتى لا يتعرض للإجراءات الطويلة ويضيع وقته، مؤكدا ضرورة تفعيل الشباك الواحد الذي وعدت به الحكومة منذ سنوات ولم يتم تفعيلها.

تصدير العقار

وأكد فوزي أن السائح يأتي إلى مصر لجوها المشمس الدافئ طوال العام تقريبا، ولقلة التكلفة المعيشية الأرخـص من بلاده والتي تشجعه على شراء بيت أو عقار ليقضي فيه مدة طويلة من العام كي يستمتع بالبحر والشمس والسياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات.

ونحن في مصر مازلنا في مرحلة البداية في تصدير العقار، مشيرا إلى وجود ميزة نسبية تجذب السائح الأجنبي لشراء بيت أو عقار ليقضي فيه مدة طويلة من العام ليستمتع بالبحر والشمس، لافتا إلى أنه يجب أن يتواجد ما يميزنا لجذب السائح سواء كانت سياحة علاجية أو بيئية أو ترفيهية أو مؤتمرات، وهذا يحتاج إلى تسويق، إضافة لضرورة وجود الرعاية الصحية.

زيادة الأسعار

واستبعد فوزي وجود أزمة عقارات في مصر بالرغم من زيادة الأسعار، قائلا: أرى من وجهة نظري الخاصة أن السوق ليست فيها أية عقبات إطلاقا.

متابعا: أن السكن كالطعام والشراب لا يستطيع أحد الإحجام عنه وهو ضرورة من ضرورات الحياة.

موضحا أن زيادة سعر العقارات جاءت لارتفاع تكلفة المباني، وارتفاع سعر الأرض، وجـاءت الزيادات بعد التعويم وتحرير سعر الصرف للنقود.

- البيروقراطية أكبر عائق للاستثمار الأجنبى فى مصر

- منح الأجنبى الإقامة مقابل شراء عقار خطوة إيجابية من الدولة

- نطالب الدولة بإنشاء "السجل العينى" الذى تتحدث عنه منذ سنوات ولم يتحقق

حقيقة الأزمة

وأوضح أن أسعار الإسكان المدعمة من الدولة وصلت إلى المائة ألف، والمائتي ألف، لافتا إلى أننا لو تخيلنا تكلفة المتر المربع أرض، ومبان تصل اليوم من ٨ : ٩آلاف جنيه ، علما بأن هذا سعر الأرض حسب بيع الحكومة اليوم، والدولة يمكنها أن تدعم على حسب الموازنة للإسكان الاجتماعي للوحدة ١٠٠م٢ تبيعها بسعر ١٨٠ إلى ٢٠٠ ألف جنيه بالتقسيط، بالرغم من أن الدولة تدعمها بحوالي من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ألف جنيها ، تقريبا أرض ومباني، وأضاف: أما بالنسبة للقطاع الخاص فليس من دوره أن يدعم لكنه تواجد ليربح، مضيفا أن سعر المتر الذي يكلفه المستثمر من ٨ : ٩ آلاف جنيها سوف يبيعه بسعر١٢ ألف جنيها لكي يربح ، ويدفع ضرائب ، وتأمينات، وموظفين، وغير ذلك، فإذا كانت الوحدة مثلا مساحتها ١٠٠م٢ ، فسوف يبيعها المستثمر بمليون و٢٠٠ ألف جنيه، مؤكدا أن هذا هو السعر الحقيقي للتكلفة، ويزيد عليه الربح فقط، وهذا سعر السوق الحالي في مصر، أما عن الأسعار في إمارة دبي بالإمارات فسعر الوحدة ١٠٠م٢ فتساوي خمسة أضعاف هذا السعر تقريبا، سواء في السعودية أو تركيا، موضحا أن المشكلة الحقيقية في مصر هي قلة الدخل وليست مشكلة عقارات، فالعقارات سلعة كأي سلعة ارتفع سعرها في مصر بسبب تكلفة الأرض والمباني والخامات والنقل.

موضحا أن خطة التنمية للدولة تعتمد على بيع الأراضي لتغطية عجز الموازنة وإنشاء الطرق، وتمويل بناء العاصمة الإدارية الجدي ، والعلمين، وبالتالي أصبح لها سعر.

تصدير العقارات

أشاد فتح الله بالقرار الذي اتخذته الدولة والخاصة بمنح الإقامة للأجنبي الذي يقوم بشراء عقار أو وحدة سكنية، مشيدا بأنها خطوة ايجابية تم اتخاذها من جانب الدولة.

وهناك بعض المعوقات التي ما زالت موجودة أمام تصدير العقارات لخارج، منها طول فترة إجراءات تسجيل العقار التي قد تستغرق أكثر من عام، موضحا أن إجراءات التسجيل متشابكة بين وزارتي العدل في التوثيق، والري في المساحة، مطالبا بحل المشكلة وإنشاء مكتب التسجيل العيني "سجل عيني" الذي يتحدثون عنه منذ سنوات ولم يتحقق.

مستقبل العقارات

أرى أن السوق يسير بشكل جيد خاصة أننا في مصر التي يزيد تعداد سكانها عن ١٠٠ مليون نسمة علاوة على زيادة مواليد ٢,٥مليون نسمة سنويا ، مشيرا إلى أن هناك ٩٠٠حالة زواج سنويا ، ومطلوب حوالي من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف وحدة سكنية كل سنة ، منها ٥٠٠ ألف طلب إسكان اجتماعي أو محدود الدخل أو متوسط الدخل، تنتجه الدولة، وتبذل فيه مجهود من خلال الإسكان الاجتماعي سواء كان " سكن مصر - دار مصر " .

لافتا إلى أن هناك طلبا على القطاع الخاص يسلم سنويا من ١٥ إلى ٢٠ ألف وحدة سكنية سنويا فقط من إجمالي ١٠٠ ألف وحدة سكنية مطلوب منه أن ينشئها.

وأوضح: أن لدينا طلب متراكم على الوحدات السكنية سنويا ، وهذا يعطي نموا للسوق.

والقطاع العقاري هو أكبر مجال يوفر فرص عمل، ويساهم في تنشيط عدد كبير جدا من الصناعات المتعلقة بالعقارات، بجانب الأجهزة والأدوات المنزلية، جميعها تتبع صناعة العقارات، وهي تقريبا ٩٥ صناعة.

ووجه فوزي نصيحته لمن ليس لديه دخل يمكنه من الحصول على وحدة سكنية من القطاع الخاص، فيمكنه أن يحصل عليها من وزارة الإسكان من خلال التمويل العقاري بفائدة بسيطة حسب ضوابط البنك المركز، مشيدا بالدور الذي تقوم به الدولة بخصوص الإسكان الاجتماعي بالتقسيط على ما يزيد عن ٢٠ سنة، مشيرا إلى أن الدولة تعلن عن عدد كبير من الوحدات كل عام.

هامش الربح

ونفى فوزي حدوث ما يسمى بفقاعة عقارية لعدم وجود الأسباب التي تؤدي ألى حدوثها، منبها إلى أن سوق العقارات في مصر ليست فيه مغالاة في سعر الوحدة، والمستثمر لا يضيف على سعر التكلفة، سوا هامش الربح فقط.

وأضاف: لدينا في مصر طلب تراكمي سنويا في الوحدات بأعداد كبيرة جدا أكثر من الوحدات المنتجة، مشيرا إلى أن الأموال التي تستخدم في العقار هي مدخرات أفراد في البنوك، وليست لتمويل العقارات، مؤكدا أن قانون التمويل العقاري غير مفعل، وأموال البنوك ليست موظفة في العقارات، فالفرد يشتري من مدخراته الشخصية الخاصة به كوعاء أو مصدر قيمة للمدخرات، لافتا إلى أن العوامل التي حدثت في الخارج كأمريكا أو الصين أو غيرها، ظروفها مختلفة تماما عن تلك التي في مصر.

مشروعك يهمنا

مَوِّل مشروعك مع البنك الأهلى المصرى
فى إطار مبادرة البنك المركزى المصرى

مشروعك
مزرعتك
مصنعك

5% سنوياً

برامج تمويلية متعددة تتناسب مع كافة الأنشطة
سعر الفائدة ٥ % سنويا (فائدة متناقصة)*
فترة سداد بحد أقصى ١٠ سنوات
بشروط وإجراءات سهلة ميسرة

تطبق هذه الميزة على المشروعات الصغيرة
طبقاً لشروط وأحكام مبادرة البنك المركزى المصرى *

19623

www.nbe.com.eg

البنك الأهلى المصرى
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

*تطبق كافة الشروط والأحكام

وزير الرياضة: أنجزنا ملف تنظيم كأس الأمم في يومين.. والفوز على جنوب أفريقيا يزيد الثقة

كتب: محمد أحمد

وجه أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة التهنئة للشعب المصري بعد الفوز بشرف تنظيم كأس الأمم الإفريقية ٢٠١٩.

وقال صبحي: فوز مصر يعكس مكانتها الحقيقية في القارة السمراء والدليل: الفوز الكاسح في المنافسة مع جنوب أفريقيا"".

وأضاف "الفوز على جنوب أفريقيا التي نظمت كأس العالم ٢٠١٠ يمنحنا ثقة كبيرة جدا".

وزير الرياضة استدرك "حضرنا ملف الترشح في فترة وجيزة جدا، وخلال يومين حصلنا على خطاب الضمان من مجلس الوزراء وقررنا التقدم به".

وأكد: "مصر تملك كل الإمكانات والبنية التحتية من ملاعب وطرق وكل ذلك يجعلنا قادرين على تنظيم البطولة بشكل جيد".

ووجه وزير الشباب والرياضة الشكر والتقدير للقيادة السياسية وفى مقدمتها الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية والمهندس مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء على المساندة والدعم الكامل لتقدم مصر بطلب للاتحاد الأفريقي لاستضافة بطولة كأس الأمم الأفريقية.

بعد الإعلان عن تنظيم كأس الأمم أفريقيا ٢٠١٩ فى مصر

التاريخ يدعم الفراعنة للتتويج باللقب الثامن فى التاريخ والابتعاد بفارق كبير عن أقرب المنافسين

كتب: ياسر السجان

فازت مصر بشرف تنظيم بطولة كأس الأمم الأفريقية ٢٠١٩ للمرة الخامسة فى التاريخ، وجاء ذلك خلال اجتماع المكتب التنفيذى للاتحاد الأفريقى "كاف" فى العاصمة السنغالية "داكار"

وأصبحت مصر هي الدولة الأولى التي ستستضيف البطولة بنظامها الجديد، إذ ستقام لأول مرة في الصيف في الفترة من ١٥ يونيو حتى ١٣ يوليو.

وتعد مصر هي الدولة الأكثر تتويجا بكأس الأمم الإفريقية برصيد ٧ بطولات، وكادت أن تحصد الثامنة خلال نسخة ٢٠١٧، لكن الكاميرون فازت في النهائي بنتيجة ٢-١، ليكون خامس ألقاب الأسود.

ويحتل للمنتخب الوطنى برصيد ٧ مرات، حيث فاز الفراعنة بالبطولة نسخ ١٩٥٧ و١٩٥٩ و١٩٨٦ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١٠، ولعب منتخب مصر ٨ نهائيات للبطولة لم يخسر إلا فى نهائى وحيد عام ١٩٦٢ أمام المنتخب الإثيوبى، حيث إن الأخير لم يفز طوال تاريخه إلا بهذا اللقب.

وكانت المفاجأة الأكبر التى حققها منتخب مصر هى التتويج باللقب ٣ مرات متتالية نسخ ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١٠ تحت قيادة حسن شحاتة وجيله الذهبى ،ثم تغيب فى مفاجأة قوية عن ٣ نسخ متتالية أيضاً ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٥ وتأهل إلى نهائى البطولة فى نسخة ٢٠١٧ بالجابون ولكنه خسر المباراة النهائية ضد الكاميرون بنتيجة ١-٢.

وتحتل الأسود الكاميرونية المرتبة الثانية فى المنتخبات الأكثر حصدًا للقب القارى، بعد رفع اللقب ٥ مرات ١٩٨٤ و١٩٨٨ و٢٠٠٠ و٢٠٠٢، وكان آخر لقب قارى حصل عليه الكاميرون فى عام ٢٠١٧ بعد الفوز على مصر ٢-١ فى المباراة النهائية خلال النسخة الأخيرة التى استضافتها الجابون.

أما المنتخب الغانى فهو أكثر منتخب خاض نهائيات فى القارة السمراء، حيث لعب ٩ نهائيات مختلفة، ولم يفوز باللقب إلا فى ٤ نسخ وخسر ٥ نهائيات، وتوج البلاك ستارز بالبطولة نسخ ١٩٦٣ التى أستضافها على أرضه ثم ١٩٦٥ و١٩٧٨ وأخيراً ١٩٨٢.

المنتخب النيجيرى فاز بلقب البطولة ٣ مرات أعوام ١٩٨٠ و١٩٩٤ و٢٠١٣، لكنه تغيب عن منافسات البطولة فى نسختى ٢٠١٢ التى فاز بها المنتخب الزامبى ثم ٢٠١٥ التى حصل عليها منتخب كوت ديفوار، وفشل النسور فى إحراز اللقب خلال ٤ نهائيات سابقة.

الفيل الإيفوارى خامس أكثر المنتخبات الأفريقية حصولاً على لقب البطولة، حيث سبق له الفوز فى بطولة ١٩٩٢ و٢٠١٥، ويتساوى أيضًا معه منتخب الكونجو الديموقراطية الذى فاز بالبطولة نسختى ١٩٦٨ و١٩٧٤

Together,
We Unlock Potential

Address: East Park Building Plot 28,
Marwaha Division, Katamia,
Cairo, Egypt
Tele: +202 2725 0163/4/5
Email: info@gsegypte.com

www.willistowerswatson.com

Willis Towers Watson